وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامـعة الشاذلي بن جديد – الطارف-

UNIVRSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

قسم: العلوم الاقتصادية السنـة الجـامـعيـة: 2023/ 2024

مـذكــرة مــقــدمـــة في إطـــار متطلبات نـــيـــل شـــهـــادة المـــاســـتـــر

تـــحـــت عـــنـــوان:

استراتيجيات استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاديات الريعية ودورها في التنمية الاقتصادية
-تجـــارب دولـــــية-

تـــخـــصـــص: اقـــتـــصـــاد نـــقـــدي وبـــنـــكـــي

من إعداد الطـــلبة:

- حجاج رؤية
- تريدي هديل

إشـــراف الأســـتـــاذ:

- د. رحيمي عيسى

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الاستراتيجيات التي تستعملها الدول الريعية لاستخدام واستغلال الإيرادات النفطية وذلك لما يكتسبه الموضوع من أهمية كبيرة للبلدان خاصة الريعية منها.

واعتمدنا في ذلك على عرض أهم التجارب الدولية (تجربة النرويج، تجربة الإمارات، تجربة الكويت) ذات الصلة بالموضوع، كما تم التطرق إلى تحليل أهم الطرق المعتمدة في الاقتصاد الجزائري من اجل توظيف هذه الإيرادات وتحقيق قفزة نوعية في مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي فيها .

وقد توصلت الدراسة إلى التعرف على أهمية الإيرادات النفطية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التوصل إلى انه توجد هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد (النرويجي، الإماراتي، الكويتي) وقطاع المحروقات، حيث يعتمد الاستقرار والاختلال فيها على حركة أسعار النفط وقيمة صادراته وعوائده. بالإضافة إلى أن تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة والكويت حققت نجاحا باهرا من ناحية توظيف الإيرادات النفطية، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر هي الأخرى لها تجربتها الخاصة في مجال توظيف الإيرادات النفطية، حيث أسست صندوق ضبط الموارد والذي هو عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية ينحصر مجال عمله داخل البلد، وتذهب مدخراته لتغطية العجز في الميزانية العامة، كما أن الجزائر تستخدم إيراداتها النفطية لتمويل عجز الميزانية وتغطية نفقات التسيير فيها، وتمويل مشاريعها الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية:

نفط، إيرادات، ريع، صناديق سيادية، تنوع اقتصادي، عجز موازني .

Abstract

This study aims to highlight the most important strategies used by rentier states to utilize and exploit oil revenues, given the significant importance of the subject for countries, especially rentier ones. We relied on presenting the most relevant international experiences (Norway's experience, the UAE's experience, Kuwait's experience) related to the topic. We also addressed analyzing the key approaches adopted in the Algerian economy to employ these revenues and achieve a qualitative leap in its internal and external performance indicators.

The study has identified the importance of oil revenues and their contribution to achieving economic development. Additionally, it found that there is a correlation between the economy (Norwegian, Emirati, Kuwaiti) and the hydrocarbon sector, where stability and instability depend on the movement of oil prices and the value of its exports and revenues. Furthermore, the experiences of Norway, the United Arab Emirates, and Kuwait have all achieved remarkable success in employing oil revenues and achieving economic diversification.

Moreover, the study found that Algeria also has its own experience in employing oil revenues, as it established a resource stabilization fund, which is an account within the public treasury aimed at covering deficits in the general budget. Algeria uses its oil revenues to finance budget deficits, cover operating expenses, and fund investment projects.

Keywords:

Oil, revenues, rent, sovereign wealth funds, economic diversification, budget deficit.

شكر وعرفان

"**ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك ف عبادك الصالحين**" صدق الله العظيم (سورة النمل الاية19).

الحمد والشكر لله تعالى الموفق لكل خير وهادينا بنور علمه لإتمام هذا العمل.
والصلاة والسلام على سيد المرسلين الرسول الأكرم والنبي العظيم عليه أزكى الصلوات والتسليم. وبأسمى معاني الشكر والتقدير للدكتور المحترم "**رحيمي عيسى**" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة مولي إياها منذ بدايتها حتى نهايتها والاهتمام ما كان باعثا قويا على انجازها.
أخيرا فائق الشكر والتقدير إلى كل من أسدى لنا المنشورة أ وقدم لنا نصيحة ومد لنا يد العون في انجاز هذا البحث، ونخص بالذكر الأخت العزيزة على قلوبنا "**مريم**".

فجزاكم الله خير الجزاء.

إهـــــــــداء

بـسم الله الرحـمن الرحـيم

(وقل ربي زدني علما)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوظا بالتسهيلات لكنني **فعلتها ونلتها**...أهدي حلمي الذي لطالما انتظرني طويلا... إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود أعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي قوتي وملاذي بعد الله، إلى فخري واعتزازي "**أبي العزيز**". **حفظه الله.**

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنتني بقلبها قبل يديها، وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون، الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي، مصباح دربي، إلى ملاكي في الحياة "**أمي الغالية**". **أطال الله في عمرها.**

إلى سندي العظيم، قوتي وضلعي الثابت الذي لا يميل، إلى ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد، كيف لا أحبه ورب الكون قال:﴿ **سنشد عضدك بأخيك** ﴾... "**رشدي**".

إلى تلك النجمة التي تنير طريقي دوما، إلى ملهمة نجاحي وصانعة قوتي وصفوة أيامي، إلى من انتظرت ثمرة جهدي طويلا وكانت شريكة كل بسمة ودمعة وحسرة، إلى وحيدة قلبي أختي "**مريم**".

إلى كل من دعمني ول وبكلمة أ ودعاء، منهم الأقرباء والأصدقاء.

رؤية حجاج

إهـــــــــداء

بـــسم الله الرحـــمن الرحـيم

"الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام".

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. "

بكل حب اهدي ثمار جهدي وتخرجي إلى من مهد لي طريق العلم من أنار دربي بنور لا ينطفئ، إلى من سار في كل درب وفي كل طريق، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزال والدي العزيز "**كمال**". **حفظه الله لنا.**

إلى ملهمتي ومعلمتي الأولى من أن أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي، إلى القلب الحنون، إلى من كانت دعواتها تحيطني والدتي العزيزة "**سميرة**".

حفظها الله.

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد ومن بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود وإلى من عرفت معهم معنى الحياة أختي "**شيماء**"، وإخوتي "**إسلام**"، "**محمد**"، "**يوسف**"

فما كنت لأفعل هذا لولا أن مكنني الله فالحمد لله على التمام والحمد لله على الكمال. اللهم رفعتني بما علمتني وزدني علما واجعلني مباركا أينما كنت.

هديل تريدي

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم(03-01)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2022)	58
شكل رقم(03-02)	تطور الجباية البترولية على الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2022)	61
شكل رقم(03-03)	تطور إجمالي النفقات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	62
شكل رقم(03-04)	علاقة القطاع الفلاحي بإيرادات قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2022)	65
شكل رقم(03-05)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)	67
شكل رقم(03-06)	تطور حجم فوائض الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2019)	78
شكل رقم(03-07)	تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2019)	79
شكل رقم(03-08)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2019)	81
شكل رقم(03-09)	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2019)	82
شكل رقم(03-10)	تطور معدلات التضخم في الجزائر وإجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2019.	86
شكل رقم(03-11)	تطور المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة (2000-2019)	89
شكل رقم(03-12)	تطور المديونية العمومية الداخلية خلال الفترة (2000-2019)	90
شكل رقم(03-13)	مدفوعات صندوق ضبط الموارد لتسديد المديونية العمومية خلال فترة (2000-2019)	91

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(01-01)	مكونات النفط حسب الأوزان	09
جدول رقم(02-01)	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1997-2012)	34
جدول رقم(02-02)	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1997-2012)	36
جدول رقم(02-03)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1997-2012)	37
جدول رقم(02-04)	مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة (1997-2012)	39
جدول رقم(02-05)	تأثير النفط على الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2004-2011)	44
جدول رقم(02-06)	تأثير النفط على الاقتصاد الكويتي خلال الفترة (2004-2008)	49
جدول رقم(03-01)	مساهمة القطاع النفطي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010 –2022)	57
جدول رقم(03-02)	نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية(2010-2022)	59
جدول رقم(03-03)	أثر الجباية البترولية على الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2010-2022)	60
جدول رقم(03-04)	تطور القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	64
جدول رقم(03-05)	تطور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	66
جدول رقم(03-06)	تراجع الإيرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول(2013-2022)	69
جدول رقم(03-07)	أثر تراجع الإيرادات العامة على حجم الإنفاق الاستثماري (2013-2022)	70
جدول رقم(03-08)	أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الإنفاق الاستثماري (2013-2022)	71
جدول رقم(03-09)	تطور المديونية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	72
جدول رقم(03-10)	تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2019)	77
جدول رقم(03-11)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2019)	80
جدول رقم(03-12)	تطور معدلات التضخم في الجزائر مع إجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2019)	85
جدول رقم(03-13)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية خلال (2000-2019)	87

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص	I
Abstract	II
إهداء	III
شكر وعرفان	V
قائمة الأشكال	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس المحتويات	VIII
مقدمة	6-2
الفصل الأول: الإطار النظري حول الإيرادات النفطية	
المبحث الأول: أهمية الإيرادات النفطية	09)
المطلب الأول: تعريف النفط وسماته الرئيسية	09
أولا: تعريف النفط	09
ثانيا: سماته الرئيسية	10
المطلب الثاني: أثر وتحديات الإيرادات النفطية	11
أولا: على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة	11
ثانيا: على اقتصاديات الدول الصناعية والمستوردة	12
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي	13
المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في ظل النظريات الاقتصادية	13
المطلب الأول: إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	14
المطلب الثاني: النفط كمحرك للتنمية الاقتصادية	16
أولا: أثر عوائد النفط على التنمية البشرية	16
ثانيا: أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات)	16
ثالثا: أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية	17

ثالثا: أثر عوائد النفط على البيئة	17
المطلب الثالث: النفط كعائق للتنمية الاقتصادية	17
الفرع الأول: المرض الهولندي	18
أولا: تعريف المرض الهولندي	18
ثانيا: الأسباب المساعدة على ظهور المرض الهولندي	18
ثالثا: أثار المرض الهولندي	19
الفرع الثاني: لعنة الموارد	20
أولا: تعريف لعنة الموارد	20
ثانيا: الأسباب الاقتصادية للعنة الموارد	20
ثالثا: أثار لعنة الموارد	21
الفرع الثالث: عدم اليقين	23
أولا: عدم اليقين والتنوع الاقتصادي	23
ثانيا: سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين	24
المبحث الثالث: الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لاستخدام الإيرادات النفطية	24
المطلب الأول: مفهوم الصناديق السيادية	24
المطلب الثاني: أنواع الصناديق السيادية	25
أولا: وفقا لهدفها الأساسي	26
ثانيا: وفقا لمصادر دخل الصندوق	27
ثالثا: وفقا لدرجة الاستقلالية	28
المطلب الثالث: آليات إدارة صناديق استقرار الإيرادات النفطية	28
أولا: مفهوم صناديق الاستقرار السيادية	28
ثانيا: خصائص صناديق الاستقرار السيادية	29
ثالثا: آليات عمل صناديق استقرار الإيرادات النفطية	29
الفصل الثاني: تجارب رائدة في استخدام الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول: تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية	34
المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد النرويجي	34
أولا: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	34

ثانيا: مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية	35
ثالثا: مساهمة القطاع النفطي في ايرادات الموازنة العامة	37
رابعا: مساهمة القطاع النفطي في التشغيل	39
المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في النرويج	40
أولا: التعريف بصندوق معاشات التقاعد الحكومي	40
ثانيا: أهداف صندوق معاشات التقاعد الحكومي	41
ثالثا: استخدامات صندوق معاشات التقاعد الحكومي	42
رابعا: تمويل الصناديق السيادية النرويجية بالإيرادات النفطية	42
المطلب الثالث: تقييم تجربة صندوق الثورة السيادي النرويجي	43
المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الإيرادات النفطية	44
المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الإماراتي	44
المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في الإمارات العربية المتحدة	46
أولا: تعريف صندوق هيئة الاستثمار ابوظبي	46
ثانيا: أهداف جهاز ابوظبي للاستثمار	47
ثالثا: استخدامات صندوق هيئة الاستثمار ابوظبي	47
رابعا: تمويل الصناديق السيادية الإماراتية بالإيرادات النفطية	48
المطلب الثالث: تقييم تجربة هيئة الاستثمار	48
المبحث الثالث: تجربة الكويت في استخدام الإيرادات النفطية	49
المطلب الاول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الكويتي	49
المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في الكويت	50
اولا: تعريف هيئة الاستثمار الكويتي	50
ثانيا: أهداف هيئة الاستثمار الكويتي	51
ثالثا: استخدامات هيئة الاستثمار الكويتي	52
رابعا: تمويل الصناديق السيادية الكويتية بالإيرادات النفطية	53
المطلب الثالث: تقييم تجربة صندوق الثروة السيادي الكويتي	53
الفصل الثالث: ديناميكية ومفارقات استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري	57

المطلب الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي(2010-2022)	57
المطلب الثاني: مساهمة النفط في حجم الصادرات(2010-2022)	59
المطلب الثالث: مساهمة النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة(2010-2022)	60
المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي	63
المطلب الأول: استخدام الإيرادات النفطية في تغيير الهيكل الإنتاجي (الفلاحي والصناعي)	67-64
المطلب الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الاستثمارات العمومية	71-68
المطلب الثالث: استخدام الإيرادات النفطية في خفض المديونية العمومية	72
المبحث الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية	73
المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري	74
أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات	74
ثانيا: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات	75
ثالثا: أهمية وأهداف صندوق ضبط الإيرادات	76
رابعا: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات	81-77
المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر	82
أولا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق النمو الاقتصادي	84-82
ثانيا: دور صندوق ضبط الإيرادات في خفض معدلات التضخم	86-84
ثالثا: دور صندوق ضبط الإيرادات في خفض المديونية العمومية	90-87
المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها صندوق ضبط الإيرادات الجزائري	91
خاتمة	95
قائمة المراجع	99

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة أقوى الصراعات السياسية والعسكرية والسبب الرئيسي لكل هذه الصراعات سواء كان السبب ظاهرا أو خفيا هو الطاقة عموما والنفط خصوصا، إذ يعتبر هذا الأخير احد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية له باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء.

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعاره، ونشأت عنه تبعية كبيرة حيث توجب على الدول ذات الاقتصاد الريعي إعادة النظر والتفكير في وسيلة تمويلية أخرى وعلى الأقل وسيلة لاستثمار الفوائض لتنويع المصادر التمويلية، وهو ما تجلى في فكرة إنشاء الصناديق السيادية وتختلف طرق إدارة هذه الصناديق وأهدافها الإستراتيجية من بلد لآخر. حيث كانت الكويت السباقة في إنشاء أول صندوق سيادي، وتعد تجربة النرويج في مجال استخدام الإيرادات النفطية من التجارب العالمية الرائدة في إنشاء وإدارة صناديق الثروة السيادية بالإضافة إلى الخبرة في مجال الإدارة والتسيير، حيث كانت تعتمد ميزانياتها على موارد النفط، واستنادا إليها قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لادخار الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية، وتوجيهها لتمويل اقتصادها الوطني الذي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتتميز هذه الدول بإيرادات ضخمة متأتية من الريع النفطي وجب عليها البحث عن طرق تساهم في توظيف هذه الإيرادات في التنمية الاقتصادية.

تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

- **ما هي أهم الإستراتيجيات المتبعة لاستخدام الإيرادات النفطية في إطار الاقتصاد الريعي؟ وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

ويندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية نجملها فيما يلي:

- ما المقصود بالاقتصاد الريعي؟
- كيف يتم استخدام الإيرادات النفطية الحكومية في الاقتصاديات الريعية من خلال أهم التجارب الدولية؟
- هل يمكن تطبيق تجارب الدول على الجزائر في توظيف ايراداتها وتنويع اقتصادها؟
- كيف تستخدم الجزائر عوائدها النفطية؟
- كيف تساهم العوائد النفطية في التأثير على مؤشر الأداء الداخلي والخارجي في الاقتصاد الجزائري؟

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها على النحو التالي:

الفرضيات:

- تستخدم الدول الريعية طرق حديثة لتوظيف إيراداتها الحكومية (النفطية).
- من خلال التجارب الدولية المدروسة فإن الإيرادات النفطية في هذه الدول تذهب إلى اتجاهات استهلاكية بدل توظيفها في تنويع اقتصاداتها.
- تستخدم الجزائر إيراداتها الحكومية(النفطية) في الدورة الاهتلاكية بدل الدورة الاستهلاكية.

أهمية الدراسةّ:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية العوائد النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- التقلبات الحادة في أسعار النفط وفي إيراداته هو ما يدفع الدول النفطية إلى تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير حدة هذه التقلبات.
- يعتبر النفط مورد ناضبا ومن هنا تبرز أهمية استغلال عوائده استغلالا امثلا لحماية حقوق الأجيال القادمة.
- إبراز دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي كأداة للتمويل المالي الدولي على المدى البعيد.
- تقييم تجربة استخدام العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري ومقارنتها بتجارب النرويج، الإمارات العربية، الكويت.
- توضيح أهمية العوائد النفطية وتأثيرها على اقتصاد الدول المنتجة للنفط.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في معرفة كيفية استخدام الإيرادات النفطية، وذلك انطلاقا من معرفة النفط ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتطرق إلى أهم التجارب الدولية في توظيف إيراداتها الحكومية بالإضافة إلى وصف وتحليل أهم الطرق المعتمدة في الاقتصاد الجزائري في كيفية توظيف الإيرادات الحكومية، وكيف ساهمت هذه الإيرادات في التأثير على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة بإطار مكاني وزماني معينين حيث تمثل الإطار المكاني في الاقتصاد النرويجي، الاقتصاد الإماراتي، الاقتصاد الكويتي، الاقتصاد الجزائري، ومدى نجاحهم في إدارة الفوائض النفطية، أما فيما يخص الفترة الزمنية للدراسة فهي مرتبطة بظروف ومعطيات كل بلد، وقد كانت في اغلب الأحيان في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الموضوع وعلى التساؤلات التي وضعناها في هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة من جهة، ومن جهة أخرى تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من اجل التحليل السليم الذي يتسم بالدقة والموضوعية للبيانات والإحصائيات المتعلقة بمختلف التجارب الدولية من بينها تجربة النرويج، تجربة الإمارات، تجربة الكويت، تجربة الجزائر، أما الأدوات المستخدمة في الدراسة تمثلت في الجداول والأشكال البيانية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

الأسباب الموضوعية:

- الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد النرويجي وذلك من خلال مساهمته في تحديد معالم النرويج فيما يخدم الأجيال القادمة، وهذا عن طريق توظيف عوائده في استثمارات خارجية بما يحقق الدخل الدائم للنرويج في حالة نفاذه على المدى البعيد.
- إن الاقتصاد الوطني يعتمد اعتمادا شبه كلي على ما يجنيه من هذا القطاع النفطي، وإن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- حتمية انتقال الجزائر من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي.
- الطبيعة الحساسة للموضوع، بحيث أصبح هذا الموضوع مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة التجربة النرويجية، نظرا للنجاح الذي حققته في مجال استخدام العوائد النفطية، ومناداتهم للدول النفطية، يضمن لهم دخل دائم بعد انتهاء عصر النفط.

الأسباب الذاتية:

- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط.
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية.

-الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: ماجد عبد الله المنيف "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، بحث منشور في مجلة النفط والتعاون العربي التي تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول 2009، هدفت الدراسة إلى تقديم شامل عن الصناديق السيادية وأنواعها والمصاعب التي تواجهها في ظل الأزمة المالية العالمية.

الدراسة الثانية: بوفليح نبيل " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر «، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير 2010-2011، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية مساهمة صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط، وعدم اليقين الذي يسوق أسواقها وتوصل الباحث إلى أن الصناديق السيادية تتوفر على قدرات تمويلية عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق رفع ملاءتها المالية، وتوفير مصدر تمويل بديل عن مصادر التمويل الأجنبية، مما يؤدي إلى التخلص من المديونية كما أنها تحافظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية عن طريق تعويض الانخفاض المتوقع في المداخيل على مستوى الصادرات أو الإيرادات العامة للدولة.

الدراسة الثالثة: سهام جلولي، "دور الصناديق السيادية في دعم التنمية المستدامة" دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2019، حيث هدفت الدراسة إلى أن اعتبار العوائد النفطية من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، وهذا ما يجعل اقتصادها دائما عرضة لازمات بسبب تقلبات أسعار هذه المادة الناضبة كموارد غير مستقرة لا ترتبط بعمل إنتاجي، كما اعتبرت صناديق الثروة السيادية صناديق ادخارية تهدف للاستثمار في الأسواق والمؤسسات المالية الكبرى سعيا وراء العائد للحفاظ على ثروة الأمم، حيث أصبح طرفا مهما وفاعلا في الاستثمار العالمي مكانة متزايدة في النظام المالي العالمي وعاملا على زيادة التكامل الاقتصادي العالمي، حيث أشارت أن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم يتطلب تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية مستدلة في ذلك بتجربة النرويج الرائدة في مجال استثمار الفوائض النفطية، وضمان حقوق الأجيال القادمة، فيما توصلت إلى نقائص بخصوص صندوق ضبط الموارد الجزائري منذ نشأته واستعمل كوسيلة لتخفيض حجم المديونية العمومية وامتصاص فائض قيمة العوائد النفطية لتمويل عجز الخزينة العمومية، والحفاظ على استقرارها في المدى القصير دون استخدام موارده في استثمارات خارجية خاصة في الأسواق الدولية.

تحديد فجوة الدراسة:

من خلال هذه الدراسات السابقة الثلاث تبين لنا أن كل دراسة ولها خصوصيات كأن تعتمد على تجربة واحدة مقارنة بالتجربة الجزائرية أو اعتماد إحصائيات كانت بعيدة نوعا ما عن الرهانات الاقتصادية الآتية للاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، وعليه فدراستنا كانت موجهة بتحديث الإحصائيات أي مقارنة اكبر عدد ممكن من التجارب الدولية وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري من اجل الاستفادة منها خاصة في مجال توجيه الإيرادات النفطية إلى عملية اهتلاكية بدل عملية استهلاكية، وقمنا أيضا بتحديث الفترات حيث توصلنا إلى فترة 2000-2022 بدل الفترات السابقة.

تقسيمات الدراسة:

من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري حول الإيرادات النفطية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان تحت عنوان أهمية الإيرادات النفطية، المبحث الثاني بعنوان استخدام الإيرادات النفطية في ظل النظريات الاقتصادية، أما المبحث الثالث يتناول عنوان الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لاستخدام الإيرادات النفطية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان تجارب رائدة في استخدام الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية، المبحث الثاني بعنوان تجربة الإمارات في استخدام الإيرادات النفطية، والمبحث الثالث بعنوان تجربة الكويت في استخدام الإيرادات النفطية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان ديناميكية ومفارقات استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان تحت عنوان مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، المبحث الثاني جاء بعنوان استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي، والمبحث الثالث بعنوان دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية.

صعوبات الدراسة:

الصعوبة التي وجهناها في إعداد هذه الدراسة تتمثل في قلة المعلومات والمراجع، بالإضافة إلى قلة الإحصائيات.

الفصل الأول

تمهيد:

لعب النفط منذ اكتشافه وإلى يومنا هذا دورا رئيسيا في تحديد مسار التنمية وطبيعتها في الاقتصاديات النفطية، وتأكد هذا الدور بشكل أكبر منذ سبعينيات القرن الماضي مع بداية ارتفاع أسعار هذه المادة، حيث برزت أهمية النفط كسلعة استراتيجية من خلال كونه مادة أولية رئيسية في الصناعة، وبها أثر كبير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، كونه مصدرا رئيسيا للدخل في الدول المصدرة ما أدى إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، التي كان لها أثر كبير على مجمل القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات.

كما أضفى النفط خاصية مهمة على الدول المصدرة له حيث جعل التنمية فيها تعتمد على إيراداته بشكل كبير، فترتب على هذا الدخل الريعي بروز ما يعرف بظاهرة "المرض الهولندي"، الذي أصاب اقتصاديات الموارد الطبيعية بشكل عام ومن بينها الاقتصاديات النفطية، فكانت له انعكاسات سلبية كبيرة أدت إلى تراجع القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة في معظم هذه الدول خاصة النامية منها، فتحول النفط إلى نقمة بدلا من أن يكون نعمة أو جسرا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة فيها إذا ما تم استغلاله بشكل سليم.

يعتمد التقدم التنموي والازدهار الاقتصادي لأي بلد على مدى استخدام موارده المالية المتاحة، ومما لا شك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد اقتصادي داعم لمختلف التوازنات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، لهذا قامت بعض هذه الدول بتأسيس صناديق سيادية تستثمر من خلالها هذه الفوائض التي شكلتها من ظفرة أسعار النفط في قطاعات اقتصادية متنوعة خارج دائرة المحروقات، سواء داخل أو خارج البلاد لحمايتها من تقلبات أسعار النفط، وعزل أثارها السلبية على اقتصادياتها خاصة في ظل عدم وضوح الرؤيا المستقبلية لسوق النفط من جهة، وتحقيق الإنصاف للأجيال القادمة من هذا المورد الناضب من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإيرادات النفطية، واستخدام الإيرادات النفطية من خلال الصناديق السيادية، ولذلك قسمنا هذا البحث كالتالي:

المبحث الأول: أهمية الإيرادات النفطية.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في ظل النظريات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لاستخدام الإيرادات النفطية.

المبحث الأول: أهمية الإيرادات النفطية

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية.

المطلب الأول: تعريف النفط وسماته الرئيسية

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية، ويعتبر مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت لذلك نجد له تعريفات مختلفة.

أولا: تعريف النفط:

يطلق مصطلح البترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن مصطلح النفط الخام يطلق على المواد السائلة، والغاز الطبيعي على المواد الغازية، والبيتومين أو الإسفلت على المواد الصلبة.

فالنفط كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتاء" وهي تعني قابل لسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين "بتراء" التي تعني الصخرة، و"أوليوم" التي تعني الزيت، ولهذا يدعى بزيت الصخور أو زيت الصخري[1]، وهذا ما يفسر وجود مجموعة تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله:

التعريف الأول: النفط مزيج من عدد كبير من الهيدروكربونات المختلفة أكثرها شيوعا هي الألكانات الخطية (البرافينات) والألكانات الحلقية (النفثينات)، وكذلك الهيدروكربونات العطرية (الأرينات)، بالإضافة إلى وجود نسبة من المركبات الإسفلتية معقدة التركيب، لكل مزيج نفطي تركيبته الخاصة والمميزة من الجزئيات المكونة، والتي تحدد بالنهاية خواصه الفيزيائية العامة مثل اللون واللزوجة[2]، وتختلف نسبة أنماط الهيدروكربونات فيما بينهما وتتراوح نسبتها وفق ما يلي:

الجدول رقم (01-01) : مكونات النفط حسب الأوزان

هيدروكربون	المتوسط	المجال
الألكانات الخطية	%30	%60 -15
الألكانات الحلقية	%49	%60 -30
الهيدروكربونات العطرية	%15	%30 -3

[1] ختاري محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 07.

[2] خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعيات على اقتصاد الدول، الملتقى الدولي الرابع حول انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له-المخاطر والحلول، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر، 2015، ص 03.

اسفلتين	%6	النسبة المتبقية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتوفرة على موقع: https://ar-wikipedia-org/wiki تاريخ الاطلاع 2024/02/13 على الساعة 15:30.

التعريف الثاني: يعرف النفط على أنه "عبارة عن خليط معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية، والمواد الهيدروكربونية الخامة في الغالب، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة."[1]

التعريف الثالث: فينظر إليه على أنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما انه يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت، الأكسجين، النيتروجين، الماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم، الحديد والصوديوم.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النفط: "عبارة عن مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس".[3]

ثانيا: سماته الرئيسية

من أهم السمات التي يتمتع بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حاليا يمكن القول بأن:

- النفط ومع أنه مصدر طاقة ناضب مثله الفحم والطاقة النووية والغاز، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة، وسيبقى متمتعا بهذه الأفضلية لسببين: امتلاكه بعض الخصائص والمميزات التي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة من جهة، وقصور البدائل عن حلولها محل النفط من جهة أخرى.
- النفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه العناصر ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة، تتمثل في درجة احتراقه العالية وارتفاع معامله الحراري، فالطن الواحد من الديزل أحد المنتجات النفطية يعطي حرارة تتراوح بين 1-7 أضعاف ما يعادل بالوزن من الفحم الحجري، ومن مميزاته مرونته ونظافة استخدامه وخفة وزنه وسهولة

[1] شبور سليم، اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصاد كأداة للتخلص من تبعية المحروقات، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2020، ص 11.

[2] شبور سليم، اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصاد كأداة للتخلص من تبعية المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] مخلفي أمينة، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 07.

نقله وخزنه وتوزيعه، وانخفاض تكاليف إنتاجه عن مصادر الطاقة الأخرى، أيضا انخفاض نسبة التلوث في النفط مقارنة مع الطاقة النووية والفحم.

- كما يتميز بكثافته وتعدد مشتقاته وإمكانية تصفيته ليعطي عدة أنواع من الوقود كالديزل والبنزين والكيروسين وغيرها، ويمكن استخدامه عدة استخدامات كالنقل والتدفئة والإضاءة وغيرها من الاستخدامات الأخرى، ويمكن من خلاله إنتاج العديد من الكيميائيات الأخرى التي تستخدم في أغراض مختلفة كالزراعة وغيرها.

وأكثر من ذلك يعتبر الوصول إلى البترول تاريخا سهلا مما يعطيه ميزة صرف طاقة قليلة للحصول على طاقة وفيرة.[1]

المطلب الثاني: أثر وتحديات الإيرادات النفطية

ينعكس تقلب أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة، وأيضا على اقتصاديات الدول الصناعية والمستوردة، كما يلي:

أولا: على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة:

تكون لأسعار النفط وعوائد تصديره أثار ايجابية في حالة ارتفاعها، وأثار سلبية في حالة انخفاضها على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، وذلك بسبب عدة عناصر وعوامل كثيرة، منها كون معظم هذه الدول تنتج النفط لغرض تصديره إلى الخارج، ومعظم هذه الدول تعد من الدول النامية اقتصاديا، وتعتمد اقتصاداتها الكلية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط)، لذلك يلعب قطاع النفط في اقتصاديات هذه الدول دورا نسبيا كبيرا مسيطر عليها يعني حدوث أي تغير وتذبذب في أحد العناصر أو المكونات الأساسية لمنظومة هذا القطاع (لتكن أسعار النفط وعائداته)، سيؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث أثار متتابعة (ردود أفعال) في العديد من الجوانب سواء الخاصة لصناعة النفط (استخراج وإنتاج وتصدير)، أم الخاصة بمنظومات القطاعات الأخرى ذات الصلة المباشرة بهذا القطاع في الدول المنتجة والمصدرة له، وتعود هذه العلاقة العضوية إلى عدة أسباب وعوامل منها:

أ– قيمة الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة وملموسة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية، وتتراوح أحيانا بين 70% إلى 90% من ميزانها التجاري (السلعي). وان هذا الفائض الضخم هو الذي يقوم بتغطية العجز الذي يتحقق في بقية الموازين الأخرى، وهذا يعكس واقع اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط كونها جميعا دول تعتمد تجارتها الخارجية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة.

[1] بوقحان وسام، واضح فواز، واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 171.

ب- ومن محصلة قيمة هذه الصادرات النفطية يكون جزءا كبيرا من قيمة إجمالي إيراداتها العامة، معنى هذا إن التذبذب في أسعار النفط يحدد حجم إنتاجها وصادراتها وخاصة للدول النفطية التي لا تفرض ضرائب ورسوم على مواطنيها، وتمثل (الإيرادات النفطية) نسبة كبيرة من قيمة الموازنة العامة لمعظم هذه الدول، وأن قيمة الإيرادات العامة هذه تحدد أيضا قيمة النفقات العامة بالنسبة لموازنتها العامة، يعني هناك عدة توسعات في الإنفاق الجاري والاستثماري.

ج- إن قيمة الإنتاج النفطي للدول المنتجة والمصدرة للنفط تمثل نسبة ملموسة وكبيرة جدا تصل أحيانا إلى 70% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي هذا يعني ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي فيها، وبذلك فان أي معدلات للزيادة يحققها هذا الإنتاج إنما تعني على الفور تحقيق معدلات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بهذه الدول، ومن ثم تتضاءل نسبة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعية، الصناعية والتجارية).

نستنتج من ذلك أن قطاع النفط يلعب دورا بارزا في اقتصاديات هذه الدول، وتتأثر الدول المنتجة والمصدرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط تأثيرا كبيرا سلبيا أو ايجابيا.

إن هذه العوامل السابقة (قيمة الصادرات وقيمة الإيرادات في الموازنة العامة ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) تعكس الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الدول النفطية، بصفتها من العوامل التي تتأثر مباشرة بأي تغير سواء كان هذا التغير يتعلق بحجم إنتاج أو تصدير النفط بأسعاره العالمية.[1]

ثانيا: على اقتصاديات الدول الصناعية والمستوردة

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول فان التأثير سيكون سلبيا ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة التضخم لهذه الدول في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلى أن نصف الزيادة في الطلب العالمي على البترول خلال العشرين عاما الماضية قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يوميا، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة.

كما يجب الإشارة إلى أن اغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على البترول ستأتي من الدول النامية وبالذات الدول الأسيوية، ويؤدي انخفاض الأسعار للكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة، وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط

[1] الميزني عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 01، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 339، 340.

خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول، وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة.[1]

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي

لتحديد طبيعة العلاقة بين الزيادة في الإيرادات النفطية وعوائد تصدير النفط الخام من العملات الأجنبية وبين النشاط الاقتصادي، نجد من الضروري قبل تفسير وتحليل هذه العلاقة لا بد من إيضاح مسألتين:

المسألة الأولى: أهمية تامين متطلبات التنمية المستدامة والحاجة لاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز، فضلا عن ذلك دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقليل الكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة لاستغلال هذه الموارد وما يترب على ذلك اختلال في التوازن البيئي.

أما المسألة الثانية: نحن نعلم أن النظام الاقتصادي أحد الأنظمة الأساسية والحيوية في المجتمع إضافة إلى النظام الاجتماعي والبيئي، ونعلم أن هذه الأنظمة تترابط فيما بينها إذ يقوم النظام الاقتصادي بالإنتاج من خلال استغلال الموارد (طبيعة وبشرية) المتوفرة، أما النظام الاجتماعي يرتبط به من خلال الاستهلاك لهذه المنتجات والسلع لإشباع حاجاته، ومتى يتم استغلال الموارد الطبيعية الناضبة مثل (النفط) فإن نتائج هذا الاستغلال لا تقتصر على خلق الربح (الريع) المالي، بل ظهور أثار بيئية سلبية ناشئة عن تصنيع منتجات النفط والغاز، والتي لها كلفة معينة يتحملها المجتمع ومن هذا يتضح مسألتان:

فالمسالة الأولى تتعلق: بالمدى الزمني يجب أن يتم من خلاله استغلال هذه الثورة النفطية، هنا نتحدث عن قرار استثماري يفاضل بين إنتاج النفط اليوم أو تأجيل إنتاجه للغد، وهل إيراداته الحالية أكثر من الغد؟ ومن المعروف أن النفط سلعة ناضبة يتعلق بدور السياسة الاقتصادية في الحد من التلوث البيئي، وتقليص الكلفة غير المنظورة من استغلال هذه الموارد الطبيعية إلى أدناها.

أما المسألة الثانية: تتمثل في مجال السياسات الاقتصادية التي تتعدد المدارس الاقتصادية في تفسيرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، هنا لابد من الاختيار ما بين هذه المدارس الاقتصادية المفسرة والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

من المعروف أن قطاع استخراج وتصدير النفط الخام والذي يرتبط ارتباطا قويا بظروف السوق النفطية العالمية قد لعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، ومن المتوقع فرض دوره الحاسم في التنمية اليوم والغد ما لم تؤد طريقة الانتفاع من الموارد النفطية إلى تغيرات بنيوية عميقة، وتطورات اجتماعية نوعية تساهم في زيادة الإنتاج من غير

[1] زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 66.

النفط، لذلك كان من الضروري في تلك المرحلة تطبيق استراتيجية وسياسات ومعايير اقتصادية مغايرة في الاستثمار العام لضمان الارتفاع الأقصى من الموارد النفطية وإيراداتها المالية وعوائدها من العملات الأجنبية، ولإيضاح ذلك ينبغي لنا تحليل العلاقة القائمة بين الزيادات المتتابعة في الإيرادات النفطية وأثرها على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط. ولتحديد طبيعة هذه العلاقة نجد من الضروري تحليل ما يأتي العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية، ولهذه العلاقة **مظهران هما:** العلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى في طبيعة التدفقات السلعية من الخارج، والعلاقة بين الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين عنصرين (العمل ورأس المال) في عمليات النمو والتوزيع.[1]

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في ظل النظريات الاقتصادية

نظرا لوجود ارتباط وثيق بين طبيعة النظام السياسي والسياسات الاقتصادية المنتهجة نجد أن هناك علاقة بين طبيعة مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

إلا أن وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام وموارد النفط بشكل خاص في دولة ما له أثار ايجابية وأخرى سلبية، أما الايجابية منها فتتمثل في العوائد المالية التي تحصل عليها الدول أما المظاهر السلبية لها فتتجلى في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة دون قطاعات أخرى، وهنا يحصل ما يسمى **بلعنة الموارد** والتي ينتج عنها التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى مما يشجع القطاع الاستخراجي على غيره من القطاعات الأخرى، وهذا ما يسبب اختلالات مستمرة تعرف **بالمرض الهولندي.**

المطلب الأول: إشكالية العلاقة بين الاقتصادي الريعي والدولة الريعية

يعد الريع الخارجي هو المحدد الأساسي في توضيح العلاقة بين مفهومي البلد الريعي والاقتصاد الريعي الذي يستوعب الأوضاع التي يغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ولغرض تفهم العلاقة بين هذين المفهومين يجب معرفة السبب في الاعتماد على الريع الخارجي في تحديد المفهوم بدلا من الريع الداخلي، إذ أن الريع الداخلي يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية لفئات أو لعناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، أما في حالة الريع الخارجي وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي فإنه يشير إلى تمويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة، وهكذا فعندما يؤدي الريع الخارجي دورا مهما واستراتيجيا في الاقتصاد فيطلق في حينها على الاقتصاد بالاقتصاد الريعي، الذي يجب أن تكون نسبة الإيرادات الريعية الخارجية الأكبر ضمن الناتج القومي الإجمالي، وكذلك يتحتم أن تكون العوائد

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 63.

خارجية وليست داخلية. بالإضافة إلى مساهمة أقلية من السكان في توليده وليس اشتراك الأكثرية فيه، وضمن هذا الوصف فان الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدد تفيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على غالبية السكان.

كما عبر الدكتور «محمود عبد الفضيل «عن الاقتصاد الريعي: بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تستلم العائدات الريعية ومن ثم تجري تخصيصها إلى فروع نشاط الاقتصاد الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام، كما وصف الاقتصادي الأستاذ "ميشيل شاتيليوس" الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الإنتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع، وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي، إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية.[1]

أما الاقتصادي الدكتور "لوشياني" بوصفه للدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة، في حين إن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي ويضيف أيضا بان التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يمكن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعية الريعية، وبسبب حداثة هذه المفاهيم فضلا عن التداخل في الطبيعة الريعية لكل منها لم يلق هذا الموضوع الصدى الكافي لدى أغلب الباحثين، بذلك لا زال عدم الوضوح والالتباس في الرؤية لهذين المفهومين مع العرض أن الريع الخارجي أصبح مسلما به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، إلا توليد الريع هو الفيصل في اعتماد احد المفهومين.

فالمحدد الأساسي يتوقف على دور الأقلية أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي، فالاقتصاد الريعي هنا ناشئ عن المساهمة الكبيرة لعدد السكان كما هو الحال في عدد الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز، وقد أوضحها الدكتور "البيلاوي" بقوله لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين فهنا تكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية، وضمن هذا المفهوم ربط الدكتور "البيلاوي" مفهوم الاقتصاد الريعي باشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي أن تكون الدولة الريعية، في حين ألزم الدكتور" لوشياني" الاقتصاد الريعي من خلال توجهات الدولة الاتفاقية في الوقت التي تكون فيه الدولة مدعومة من الريع الخارجي، وهنا الأمر يختلف في حالة العوائد عندما تكون غير نفطية، ففي الوقت

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الإشارة إلى العراق للمدة 1990_ 2013، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2016، ص 26.

الذي يرى الدكتور "البيلاوي" أن حوالات العمال من الخارج تعد ريعا ناجما عن القيمة المضافة، نجد أن الدكتور "لوشياني" يرى فيها لا تولد دولة ريعية كونها لا تعود إلى الدولة وإنما للمهاجر نفسه أو لعائلته، وقد تحاول الدولة أن تفرض ضريبة على دخل المهاجر ولكن ليس باستطاعتها قبل أن تدخل الحوالة في الاقتصاد المحلي.

وعليه فإن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وعائديه، وبالنسبة لدول الريع النفطي يعمل في توليد الريع النفطي الخارجي عدد محدود من العاملين ويؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل تتمثل بالسلطة الحاكمة فيه، في حين يتولد الريع الخارجي بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان، وعند ذلك تكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية، أي الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دول ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصادا ريعيا حتما، من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة. وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا، في حين هناك دول اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية، ولهذا يكون الاقتصاد وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة وليس سببا وأنه نظام فرعي من دول ريعية وليس العكس.[1]

المطلب الثاني: النفط كمحرك للتنمية الاقتصادية

يظهر تأثير النفط على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على:

أولا: أثر عوائد النفط على التنمية البشرية:

هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية إلا أن مقياس (UNDL) يعتبر من أهمها، ووفقا لهذا المؤشر الصادر في تقرير(2014 human Development Report) ، قد جاءت دول مجلس التعاون في المراكز المصنفة (Very high human Devlopment) وهي حسب الترتيب التالي: قطر(31)، السعودية(34)، الإمارات (40)، البحرين (46)، الكويت (46) وعمان (56). ويعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص، مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، انخفاض وفيات الأطفال الرضع، تحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام.[2]

ثانيا–أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية:

لقد تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية وهي:

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الإشارة إلى العراق 1990_2013، مرجع سبق ذكره، ص ص 26_27.

[2] جلولي سهام، دور صناديق الثروة السيادية في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019، ص 198.

➢ **قطاع الصناعة:** ويظهر أثره من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، لأن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيميائية، ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تحمل لها أهمية كبرى.

➢ **قطاع الزراعة:** يعتبر توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي.

➢ **قطاع الخدمات:** لقد بدا قطاع الخدمات يلعب دورا متزايد في اقتصاد الدول النفطية، حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية.

ثالثا–أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية:

تلعب التجارة دورا رئيسيا في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث تعتبر منشطا للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية بشكل كبير جدا بسبب ارتفاع أسعار النفط وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي أصبح بالإمكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية.

رابعا–أثر عوائد النفط على البيئة:

ليس بالضروري أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي، فترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة، وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد.[1]

المطلب الثالث: النفط كعائق للتنمية الاقتصادية

يحدث المرض الهولندي تغيرا اقتصاديا في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، حيث يرفع بدوره أسعار الصرف المحلية" قيمة العملة" مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التصنيع محليا، ويضعف بدوره القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الدولية للصناعات الغير نفطية تفسر نظرية المرض الهولندي العلاقة السببية الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب ظفرة أسعار السلع.

[1] جلولي سهام، دور الصناديق السيادية في دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-200.

الفرع الأول: المرض الهولندي

أولا: تعريف المرض الهولندي: تلقت هذه الظاهرة اهتماما واسعا داخل الدولة التي تمتلك اختلالات هيكلية مثل الجزائر، لذلك نجد عددا كبيرا من التعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: سمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف الغاز والنفط في بحر الشمال، حيث هجع للراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي، ولكنه دفع ضريبة ذلك بعد إن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه الغير المنتج ذلك بالمرض الهولندي.

التعريف الثاني: المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وخصوصا النفط، والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة، حيث إن الزيادة في الدخل الريعي يؤدي إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية، نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع (الصناعي، الزراعي) في الأسواق العالمية.

مما سبق نستنتج أن المرض الهولندي هو توصيف الظاهرة التي تصيب الاقتصاد الذي يعتمد على مورد واحد، مما يؤدي إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي.[1]

ثانيا–الأسباب المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

إن الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تلقى طلبا في الأسواق العالمية من شأنه خلق ثروة ناتجة عن الأنشطة الريعية التي يؤديها الاقتصاديين والتي تؤدي إلى تعطيل قوي للعمالة والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي مقومات التنمية والنمو لأي بلد وفيما يلي تورد أسباب ظهور هذه العلة:

أ– اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام: تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية، وتغير في تركيبة هذه الصادرات خاصة صادرات المنتجات الصناعية، صادرات الخدمات التي لها دور في دعم النمو الاقتصادي. فمن الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة مثل النفط سوف يؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف في طريق إطلاق قوي النمو في هذا البلد، والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة. غير أن التجارب العالمية أثبتت إن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط، الذهب، .... قد تكون نقمة

[1] خوضري شيماء، صبرينة عطية، تطبيقات نموذج المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وسبل معالجته، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص ص 18-19.

وليست نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة هذه الموارد بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول.

ب-زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي: يحدث هذا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات أو الإيرادات المالية للمورد الطبيعي الذي تعتمد على تصديره كمنتج رئيسي، مما يجعلها عرضة للعديد من المشكلات نظرا لعدم قدرتها على التحكم في توقيت تحقيق هذه الإيرادات، وهو ما يصعب عليها عملية التخطيط الاقتصادي.

ج-ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجيا مفاجئ: هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها، وهذا يتوقف عليها إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم لرأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا. وعلى الرغم من اختلاف وتنوع مصادر الأموال الأجنبية إلا أنها تصب في جوهر واحد هو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.[1]

3-آثار المرض الهولندي:

يمكن تلخيص أهم آثار العلة الهولندية في النقاط التالية:

- ضعف فعالية وتنافسية قطاع الصناعات التحويلية وانخفاض حجم صادراتها.
- تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تذبذب سعر الصرف الحقيقي وعدم استقرار المناخ الاستثماري.
- ضعف الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفشي الفساد والبحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى ضعف جودة المؤسسات وخلق بيروقراطية غير فعالة.
- ضعف جودة رأس المال البشري.

تجدر الإشارة إلى انه إضافة إلى الآثار السلبية فان ريع الموارد الطبيعية له آثار ايجابية منها:

- يساعد على رفع مستوى المعيشة.
- المساهمة في تكاليف الخدمات الاجتماعية.
- يرفع المستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

[1] كحلة التجاني، تطبيقات العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم اقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2019، ص ص 3-5.

كذلك فإن تقلبات أسعار الموارد وخاصة البترول لها آثار ليس فقط على الدول المنتجة والتي تعتمد اقتصاداتها على صادرات هذه الموارد، وإنما تؤثر كذلك على الدول المستوردة والتي تحتاج اقتصاداتها بدرجة كبيرة إلى هذه الموارد. [1]

الفرع الثاني: لعنة الموارد

تعمل لعنة الموارد على زيادة الواردات نتيجة لانخفاض قيمتها وارتفاع مستوى البطالة وهذا ما سوف نتطرق إليه:

أولا–تعريف لعنة الموارد: لقد أثبتت تجربة العقود الماضية أن تصدير النفط فقط ليس كفيلا لوحده بتحويل البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهر خلال جيل واحد، وفيما مضى كان الكثيرون يعتقدون أن النفط سوف يجلب معه الغنى والتنمية إلا أن توقعاتهم لم تكن صحيحة، حيث كانت نتائج التنمية غاية في السلبية في بطء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي، تذبذب مؤشرات الرفاه الاجتماعي، الآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، الفساد المستشري والحكم الفاسد، انتشار الصراعات والحروب.

كما أن الطبيعة الشديدة التقلب في أسواق النفط غالبا ما توقع الدول المصدرة له ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وتراجع كبير في معدل النمو. إن هذه النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد".

فالمقصود بلعنة الموارد هي: التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

نستنتج مما سبق أن لعنة الموارد: لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التطور والنمو الاقتصادي فعلى العكس هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، كالولايات المتحدة الأمريكية (التي كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع)، كندا، استراليا، تشيلي والنرويج.[2]

2–الأسباب الاقتصادية للعنة الموارد:

تتعدد الأسباب الاقتصادية خلف لعنة الموارد التي تصيب الدول الريعية حسب ظروف كل بلد ونوع وحجم الموارد المتوفرة فيه إلا أن في الغالب هناك جملة من الأسباب المشتركة التي تؤدي إلى تحويل الموارد الطبيعية من نعمة إلى نقمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1] بوش فاطمة الزهراء وآخرون، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مجلد 01، العدد 04، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 287.

[2] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالي، مجلد 02، العدد 01، جامعة سطيف01، الجزائر، 2019، ص 12.

➢ **نقص وتراجع فرص العمل**: حيث إن صناعة النفط والموارد الطبيعية عموما تمتاز بكثافة رأس المال وليس العمالة، فهي تتطلب استثمارات كبيرة دون أن تحقق الكثير من فرص العمل لذا نجد أن هذا القطاع لا يوظف في غالب الأحيان أكثر من 1% من اليد العاملة في هذه الدول، وعلى اعتبار أن العمل المطلوب في هذا القطاع عالي المهارة فان الشركات التي تعمل في هذا الإطار عادة تملأ هذه الوظائف بأجانب من بلدان فيها تعليم عال متقدم، ومستويات تقنية أكثر تطورا.

➢ **تقلبات وصدمات الأسعار**: تتجه غالبية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى الاعتماد على إيرادات تلك الموارد في تمويل خدمات القطاع العام وكذلك برامج التنمية الوطنية، ولكن أسعار الموارد خاضعة لتقلبات كبيرة ومفاجئة في السوق العالمية فارتفاعها يمثل نعمة لهذه الدول، ولكن انخفاضها يمثل صدمة اقتصادية لها وتقشف مفاجئ وما يتبعه من عدم استقرار سياسي واقتصادي، وهذا يشكل عبئا لا سيما على التخطيط الموازي المتوسط البعيد الأمد خاصة في البلدان التي تشكل إيرادات هذا المورد جزءا كبيرا من مداخيلها.

➢ **ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية (الداء الهولندي)**: يؤدي التدفق الكبير للأموال الأجنبية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعة إلى نتائج اقتصادية وخيمة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث تحول هذه الأموال الأجنبية إلى العملة المحلية الأمر الذي يرفع من سعرها قياسا بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياسا بالسلع الأجنبية مما يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية فتعاني من الكساد وتؤدي إلى ضياع فرص العمل، ومن ثم زيادة الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي.

➢ **الطبيعة النضوبية للموارد**: الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي: بالتعريف غير قابلة للتجدد كل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي يولدها شيئا من الماضي، حيث إن تصريحات التشجيع الذاتي على النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط تقنع حقيقة أن البلد يزداد فقرا وليس غنى، ما لم يستطع تحويل ما يكسبه جراء التبادل مع السوق العالمية إلى مصدر ثروة متجدد.[1]

3-أثار لعنة الموارد:

إن متابعة وتطوير البحث في لعنة الموارد الناجمة عن الثروة الاستخراجية تشير إلى إمكانية وجود العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تكرس المورد من نعمة إلى نقمة، ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

[1] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- **تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد:** ويظهر هذا التراجع بشكل خاص في القطاع الصناعي والزراعي حيث تسجل معدلات نمو ضعيفة أو سالبة لهذه القطاعات كما تنخفض نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي للدولة، وتتراجع قوتها التنافسية أمام السلع الأجنبية وهذا بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية، وقد تم رصده بشكل واضح في عدد كبير من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية منها النفطية وقد لخصت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي (في قطاعات الإنتاج الحقيقي) ومدى وفرة الموارد الطبيعية.
- **الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي وانتشار الفساد:** لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى الريع والفساد خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة أو مقربيها، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على مناخ الاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد السواء وكذا النمو الاقتصادي.

كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياساتها التنموية وذلك نظرا لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع الظواهر الاقتصادية للعنة الموارد، فعندما ما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريوع يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويجد في فعالية الاستثمار ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، يسمح للتشوهات بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة.

- **قيام أنظمة سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية:** عندما تصبح الدولة ريعية فإنها عمليا تكون في غير حاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية على النشاطات الاقتصادية المحلية وتصبح من ثم المشاركة السياسية ضعيفة، وتتميز الدولة بأنها دولة سلطوية إذا أنه أطلق شعار في أوروبا يقول "لا ضرائب دون تمثيل سياسي"، فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الشعار الذي يسود في حالة الدولة الريعية هو"لا ضرائب لا تمثيل" لتتم مصادرة الحياة السياسية وتغييب الديمقراطية.
- **نشأة العديد من الصراعات والنزاعات حول المورد وإيراداته:** فقد تمت ملاحظة أن تدفق عائدات كبيرة فجأة على أي بلد من صادراته من الموارد الطبيعية تؤدي إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو على الأقل تؤجج هذه الصراعات إذا كانت قائمة قبل اكتشاف وتصدير هذا المورد، والقائمة هنا طويلة وتشمل سلسلة كبيرة من الحروب الأهلية والإقليمية أو حتى الدولية، نتيجة الصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ما بين أقاليم البلد المختلفة أو على مختلف فئات سكانه سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب.[1]

[1] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفرع الثالث: عدم اليقين

أولا: عدم اليقين والتنوع الاقتصادي

هناك دراسات عدة تهتم بعلاقة تذبذب الأسعار العالمية للنفط وصعوبة التوقع في اتجاهاتها ومن ثم تذبذب الإيرادات العامة مما يترتب على ذلك عدة مشكلات، فمن ناحية هذا التذبذب يترتب عليه تذبذب الإنفاق الجاري أو الاستثماري.

ومن ناحية أخرى يشكل عائقا أمام الحكومة يتمثل في صعوبة وضع خطط استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التنمية، مما يترتب على ذلك خلق بيئة عدم اليقين الاستثماري مما يؤثر على إنتاج السلع والخدمات.

وتشير الدراسات إلى أن معامل التباين في أسعار موارد النفط هو 0.7 وأكد هاملتون 2008 في دراسة سلسلة إحصائية لأسعار النفط، استنتج أن هناك سيرا عشوائيا لأسعار النفط.[1]

وعند تدقيق سير أسعار النفط خلال المدة (2000-2009) يلاحظ هناك تباينا وسيرا عشوائي، إذا ارتفع من 23 دولار إلى 148 دولار في منتصف عام 2008، بينما عاد وانخفض إلى دون 40 دولار للبرميل في عام 2009، مما انعكس ذلك على الإيرادات النفطية وتأرجح الإنفاق العام مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، مثلا اقترضت المكسيك في عام 1980م على أساس توقعات ارتفاع أسعار النفط لكن هذه التوقعات أصبحت بعيدة عن أسعار النفط الفعلية، مما ترتب على ذلك زيادة المديونية وتقليص الإنفاق مما اثر على الاقتصاد المحلي، ومثلها ارتفعت المديونية للدول العربية من 116 مليار دولار عام 1980 إلى أكثر من ترليون دولار عام 1999.

بينما تشير دراسة هوشمان وآخرون 2010 إلى أن كلا من النرويج والجزائر، أظهرنا قدرة على إدارة تقلبات أسعار النفط.

أما دراسة فان (2008) تشير إلى أن نيجيريا تقدم مثلا سيئا لإدارة تقلبات أسعار الموارد خلال المدة (1984-2008) إذ مازال الإنفاق العام يزيد عن الدخل وزيادة الإنفاق على تسديد الديون، أما فيما يتعلق بعرض النفط فقد تأثرت نيجيريا كثيرا من عمليات الاستكشاف والاستغلال منذ الثمانيات في القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، فالتقلبات في أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل منها مرتبط بالعرض داخل أوبك وخارج أوبك، والمخزون الاستراتيجي والتجاري والنمو الاقتصادي، والطلب لغرض الاستهلاك ولغرض المضاربة وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلا عن العوامل السياسية والمناخية كل ذلك يوجد حالة عدم التأكد حول تغيرات أسعار النفط دائمة أو مؤقتة، فتجعل اقتصاديات الدول المصدرة للنفط عرضة لصدمات دورية لان عدم الاستقرار في أسعار النفط

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2015.

ينعكس على إيراداته، وينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق بدورة السياسة المالية فتكون سياسات الإنفاق توسعية أثناء زيادة الانتعاش (الدخول) وتكون انكماشه في فترات الركود (تراجع الدخول)، مما يترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق الاستثماري في رأس المال المادي والبشري مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي.

ثانيا: سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين:

إن أحد العناصر الأساسية في سياسة تنويع الاقتصاد الكلي هي الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادي التي تساعد عل ضبط الإنفاق العام ومن ثم استقرار الاقتصاد الكلي، فالإدارة التي تمتلك رأسمال بشري ومؤسسي كفء تستطيع أن تخلق قيمة أثمن للموارد الطبيعية وتجنب معضلة عدم اليقين الناجمة عن تقلبات أسعار الموارد.[1]

المبحث الثالث: الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لاستخدام الإيرادات النفطية

عملت صناديق الثروة السيادية في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم الأوروبية، الأمريكية، الخليجية وبعض الدول العربية، خاصة في الأزمات المالية، والتي أظهرت فعاليتها في لعب دور عالمي كمؤشر ايجابي في أسواق المال.

المطلب الأول: مفهوم الصناديق السيادية

يوجد العديد من التعريفات لصناديق الثروة السيادية نذكر أهمها فيما يلي:

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "صناديق أو ترتيبات استثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول وتتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".

ويعرفها صندوق التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، وتصنيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية.[2]

كما يعرف المعهد الماكينزي الدولي صناديق الثورة السيادية بأنها: "تلك الصناديق الممولة من احتياطات البنوك المركزية، وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة.

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

[2] ماجد المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 256.

ويعرفها "دويتش بنك: «أنها وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير الموارد المالية العامة وتستثمرها في أصول متنوعة، وتلك الموارد ناتجة من سيولة إضافية في القطاع العام بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية.

وكما يعرف صندوق الثروة السيادية بأنه آلية أو أداة ينشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض الميزان التجاري، أو بسبب ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بهدف ادخار أو استثمار هذا الفائض داخليا أو خارجيا في الأسواق المالية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

وبسبب اختلاف التعريفات وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية التي تنتج مواردها من إنتاج وتصدير الموارد الناضبة (كبلدان الخليج العربي) وتلك العائدة إلى حكومات دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزانها التجاري بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي لديها (مثل الصين وكوريا الجنوبية)، لا تفرق أيضا بين الوجود المؤسسي للصناديق أو وجود الفوائض (كتضمين الاحتياطات الحكومية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودية، على الرغم من عدم وجود إطار مؤسسي مستقل للاستثمار في تحليل وتقديرات الصناديق السيادية). بل وبسبب ضبابية التعريفات يضم البعض منها الاستثمارات الخاصة لأبناء الأسرة الحاكمة في منطقة الخليج إلى استعراض وتقديرات استثمارات الصناديق السيادية (كتضمين استثمارات شركة المملكة القابضة المملوكة للأمير الوليد بن جلال في العربية السعودية، أو مجلس دبي للاستثمار المملوكة كشركة دبي القابضة المملوكة لحاكم الإمارة في العديد من الدراسات والتقديرات).

وهناك أيضا من يضم استثمارات المشاريع المشتركة في الخارج للشركات المملوكة كليا أو جزئيا للحكومات مثل شركة البترول الكويتية أو شركتي "ارامكو" و"سابك" السعوديتين وغيرها إلى تحليل وتقدير استثمارات الصناديق السيادية، مع أنها جزء من عملياتها الدولية حالها كالشركات النفطية الأخرى المملوكة جزئيا أو كليا للحكومات، مثل "ستاتويل" النرويجية و"تروبراس" البرازيلية وبعض الشركات الروسية وغيرها.

ومن خلال ما سبق يتضح إن السمة المشتركة للصناديق السيادية، تتمثل في أنها مكلفة بإدارة واستثمار الأصول المملوكة لكيان سيادي، وعليه تعرف الصناديق السيادية على أنها تلك الصناديق التي تعود ملكيتها إلى الحكومات، تم إنشاؤها بالأساس من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومالية مختلفة، وتتم مصادر تمويلها من الإيرادات النفطية.[1]

[1] سليماني بلال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 08.

المطلب الثاني: أنواع الصناديق السيادية

تنشئ الحكومات صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة تم تصنيفها إلى أنواع يمكن التمييز بينهما عموما من خلال المعايير التالية:

أولا: وفقا لهدفها الأساسي: وتنقسم إلى ما يلي:

1-صناديق الاستقرار: إن هذه الصناديق تعمل على حماية الدولة المصدرة للسلعة أو المورد الطبيعي إذ تقوم الدول الغنية بالموارد الطبيعية بإنشائها بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي عن تقلبات أسعار تلك الموارد غالبا ما يكون النفط، إذ تراكم تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية لا سيما مرحلة ازدهار أسعار النفط بغية استخدامها في سنوات لاحقة غير مؤاتية تختل فيها شروط التبادل التجاري الدولي ويتفاقم وجود العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. والمعروف أن صناديق الاستقرار كانت قد أنشئت مبدئيا للمحافظة على استقرار الإيرادات المالية وضمان انسيابها خلال السنة المالية أو لغرض التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية، ولكن عندما تأخذ الموجودات في صناديق الثروة السيادية بالتزايد خارج المستوى المستهدف لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، عندها تقوم السلطات الحكومية المسؤولة عن إدارة الصندوق بتعديل الأهداف وإعادة التصميم مما يوسع أهدافها.

2-صناديق الادخار: تعرف على أنها شكل من أشكال صناديق الثروة السيادية تؤسسها بعض الدول ذات الفائض المتراكم في الحساب الجاري، والمتولد من صادرات الموارد الطبيعية من أجل تحويل الثروة الطبيعية الناضبة إلى محفظة متنوعة وذات بعد استراتيجي من الأصول للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة.

إذ تهدف صناديق الادخار السيادية إلى مشاركة الأجيال القادمة بثروات البلاد الناضبة كالنفط، الغاز، الفوسفات، النحاس.... الخ عن طريق تحويل جزء من إيرادات صادرات الخامات إلى أصول مالية متوسطة وطويلة الأجل تصب في مصلحة الأجيال القادمة، لذلك أطلق على صناديق الادخار السيادية بصناديق الأجيال كما أن معظم صناديق الادخار تم إنشاؤها في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

3-صناديق استثمار الاحتياطي:

تعرف على أنها شكل من أشكال صناديق الثروة السيادية تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن فهي تتحمل المزيد من المخاطر للحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية.

إن المحفظة الاستثمارية لهذا النوع من صناديق الثروة السيادية تكون أكثر تنوعا وتتوزع على مجموعة من أدوات الاستثمار غير المباشرة، كذلك يكون للاستثمارات المباشرة نسبة كبيرة من المحفظة في كل مجالات الاستثمار المباشر

كمجال الطاقة، الاتصالات، الزراعة، الصناعة، إن هذه التشكيلة العريضة من أدوات الاستثمار المباشرة وغير المباشرة تعكس الهدف من إنشاء شركات استثمار الاحتياطات الرسمية، إلا وهو الربح إذ أن الأدوات التي تعمل بها هذه الشركات تكون مصحوبة بمخاطر أوسع في ضوء طبيعة الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها.

4-صناديق التنمية: وهي التي تقدم عادة المساعدة في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في تعزيز السياسات الصناعية والزراعية التي تزيد من نمو وتنوع الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في إنشاؤها يعود إلى وجود الموارد المالية وزيادة الاحتياطات النقدية التي توجهها هذه الصناديق نحو المشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد مشاريع البنية التحتية، إذ ظهرت بشكل جلي في دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول النفطية.[1]

ثانيا: وفقا لمصادر دخل الصندوق:

يمكن تقسيمها لأربعة أنواع وهي كالتالي:

1-الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية):

وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية أي أن مواردها تأتي أساسا من صادراتها النفطية، وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول ومن بين هذه الصناديق: صندوق هيئة الاستثمار الكويتية والصندوق النرويجي.

2-الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية):

تتمثل مواردها أساسا في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف مع العلم أن هذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية على غرار سنغافورة والصين، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية سرعان ما تعاظمت هذه الاحتياطات بحيث تجاوزت 7 تريليون دولار في سنة 2008، ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها ب1 تريليون دولار، وتملك الدول النامية 5/4 وهذا المبلغ ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار، مما يدفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالمال كالاحتياطات نقدية أو استثمارية بما يحقق لها عوائد.

[1] عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبد عون، الاختلالات الهيكلية في ظل الدول الريعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 141.

3-الصناديق الممولة بفوائض مخصصة: دخلت كثير من برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي مما يؤدي إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ففي فرنسا بلغت عوائد الخوصصة 24مليار دولار، وفي الجزائر بلغت خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلية الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لفخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن تؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيه، وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أجزاء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.[1]

4-الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، ولما يلاحظ تولي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

ثالثا: وفقا لدرجة الاستقلالية

تنقسم الصناديق السيادية وفق هذا المعيار إلى قسمين، صناديق سيادية حكومية وأخرى مستقلة نسبيا وهي:

1-صناديق سيادية حكومية:

وهي صناديق سيادية تابعة للحكومة ولا تتمتع باستقلالية القرار، كما أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر.

2-صناديق سيادية مستقلة نسبيا:

وهي صناديق سيادية تتمتع باستقلالية نسبية عن الحكومة إذ تديرها الحكومة بالإضافة إلى البنك المركزي، كما أنها تخضع لرقابة ومساءلة السلطة التشريعية والرأي العام على غرار الصندوق النرويجي، أنها كبيرة بما يكفي لاعتبار صعود الثروة السيادية عنصرا مهما بالنسبة إلى الأسواق المالية العالمية بوصفها فئة مستثمرة جديدة.[2]

[1] سليماني بلال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] عايب هناء، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2016، ص 14.

المطلب الثالث: آليات إدارة صناديق استقرار الإيرادات النفطية

تعتبر صناديق الاستقرار من بين أهم الصناديق السيادية الموجودة في العالم حيث تتشكل مصدر التحقيق الاستقرار وضمان تمويل عجز الميزانية العامة.

أولا: مفهوم صناديق الاستقرار السيادية: هي نوع من الصناديق السيادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار الميزانية العامة ويطلق عليها في بعض الكتابات بصناديق التثبيت السيادية، حيث تعمل هذه الصناديق على معالجة العجز الذي يطرأ على الميزانية العمومية، وضمان انسيابية الموارد المالية خلال السنة المالية من خلال ضخ السيولة اللازمة في الآجال المطلوبة، أو لتعميم التدفقات الداخلة من العملات الأجنبية، وعليه سيكون من اللازم أن تكون أصولها عالية السيولة، ويشترط أن تستثمر أصولها في أدوات قصيرة الأجل ومضمونة، مثل سندات الخزانة لضمان استرجاع هذه الأموال بشكل سريع عند الحاجة إليه.

ثانيا: خصائص صناديق الاستقرار: تتشكل عموما صناديق الاستقرار في البلدان الريعية النفطية والدول الغنية بالمعادن، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، النرويج، الشيلي، الجزائر.....، حيث تمول من إيرادات الموارد الطبيعية لذلك نجدها تتأثر بالأسعار الجارية في الأسواق الدولية، إما من ناحية إدارة صناديق الاستقرار فيمكن أن تدار من قبل فروع البنوك المركزية، وإن تدار بشكل مباشر من قبل وزارة المالية، وتتميز في العادة صناديق الاستقرار السيادية بالحاجة الملحة للسيولة، ففي المدى القصير لذلك فهي تركز على الاستثمارات الأجنبية قصيرة المدى، كما تتميز في كونها مستثمر متحوط قليل المخاطرة، حيث تعتمد على أصول عالية السيولة وضعيفة المخاطر لذلك تحتاج إلى استثمارات قصيرة المدى في الأسهم وأدوات الاستثمارات مثل فروع البنك المركزي أو أجهزة وزارة المالية.[1]

ثالثا: آليات عمل صناديق استقرار الإيرادات النفطية

تتنوع آليات عمل صناديق استقرار الإيرادات النفطية وتختلف باختلاف أهداف الصندوق وخصائص الدولة ومن أهم هذه الآليات نذكر منها:

1-آليات الادخار:

✓ **الادخار المالي:** يتم تحويل فائض عائدات النفط إلى حسابات الصندوق، حيث يتم استثمارها في أدوات مالية **مثل:** سندات حكومية، أسهم، عقارات وودائع بنكية.

[1] حساني بن عودة، دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة وهران 2، الجزائر، 2021، ص 14.

✓ **الادخار العيني:** يتم تحويل فائض عائدات النفط إلى أصول حقيقية، مثل: احتياطات من الذهب، أصول عقارية، استثمارات في مشاريع البنية التحية.

2-آليات الاستثمار:

✓ **الاستثمار في الخارج:** يتم استثمار أموال الصندوق في أسواق خارجية وذلك لتقليل المخاطر وتحقيق عوائد أفضل.

✓ **الاستثمار في الداخل:** يتم استثمار أموال الصندوق في مشاريع محلية من خلال دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

3-آليات الإنفاق:

✓ **تمويل عجز الموازنة العامة:** يمكن استخدام أموال الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك في حالات انخفاض عائدات النفط.

✓ **تمويل مشاريع التنمية:** يمكن استخدام أموال الصندوق لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ **تحويلات مباشرة للمواطنين:** يمكن تحويل بعض أموال الصندوق مباشرة إلى المواطنين من أجل تحسين مستوى معيشتهم.[1]

[1] حساني بن عودة، دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

خلاصة:

مما سبق يتضح أن الريع النفطي نعمة في أصله لا نقمة حيث أنه من المفروض أن يؤدي إلى تقدم وتطور اقتصاديات الدول النفطية، إلا أن الاعتماد المفرط عليه جعله يلعب دورا سلبيا حيث خلق إشكالية بدل التنويع في مصادر الدخل، وهو ما جعل من الضروري على هذه الدول تغيير أساليبها في إدارة ريعها النفطي وإتباع استراتيجيات تمكنها من الانتقال من اقتصاديات ريعية إلى اقتصاديات منتجة متنوعة الهياكل، وقد كان إنشاء صناديق الثروة السيادية من بين أهم الأساليب والاستراتيجيات التي عمدت إليها الكثير من الدول النفطية (النرويج، الإمارات العربية المتحدة، الكويت) لإدارة واستثمار فوائضها.

فالعوائد النفطية لها أهمية جد كبيرة في اقتصاديات الدول الريعية، ومن أجل ذلك تسعى الدول الريعية لتنويع اقتصاداتها عن طريق استخدام العوائد النفطية من أجل التصدي للازمات الناجمة عن الاختلالات في هذه العوائد.

الفصل الثاني

تمهيد:

تسعى معظم دول العالم باختلاف مواردها وإمكانياتها لتحقيق معدلات نمو متزايدة، مما يحقق لها الرفاهية والتقدم في شتى المجالات ضمن إطار التنمية المستدامة لمجمل الاقتصاد خاصة الدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الطاقوية، والتي تتميز بتقلبات أسعارها وما تؤثره على عوائدها لذا أوجب عليها التفكير في حل يضمن استمرارية التنمية والحد من تدهور العوائد، وكانت دولة الكويت السباقة في طرح فكرة الصناديق السيادية التي تعتمد على العوائد الطاقوية وكفكرة لدعم الاستثمار والتنمية المستدامة.

وقد كانت النرويج من بين الدول الآتية استحدثت صندوقا نفطيا تحول إليه كل الإيرادات النفطية ليعاد استثمارها، وكذلك الإمارات العربية المتحدة أسست صندوق المسمى "بصندوق أبوظبي للاستثمار" وتبيان مساهمته في دعم وتطوير، وضبط السياسة المالية لتحقيق استقرار اقتصاد الإمارة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في الوقت الراهن.

لقد استحوذت الصناديق السيادية على مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وقد اتضحت مدى أهميتها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث كانت بمثابة الحل الناجح لإنقاذ العديد من المؤسسات والشركات من الإفلاس، فالصناديق السيادية من خلال سياستها الافتراضية الاستثمارية تعتبر الممول للعديد من الهيئات والمؤسسات، باختلاف أنواعها وأهدافها.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تجربة النرويج والإمارات والكويت في استخدام الإيرادات النفطية، وتقييم كل تجربة ولذلك قسمنا البحث كالتالي:

المبحث الأول: تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية.

المبحث الثاني: تجربة الإمارات في استخدام الإيرادات النفطية.

المبحث الثالث: تجربة الكويت في استخدام الإيرادات النفطية.

المبحث الأول: تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية

تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من انجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي، وهذا سوف نعالجه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد النرويجي

منذ اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969م أصبحت النرويج من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وهذا بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع الفتي الذي أصبح من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للبلد.

أولا: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB): للقطاع النفطي دورا فعالا وكبيرا في الاقتصاد النرويجي فهو يساهم بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريبا، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1997-2012) الوحدة (مليون كرونة).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون كرونة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون كرونة)	النسبة المئوية%
1997	1096170	170355	%15.54
1998	1109348	119011	%10.73
1999	1192826	169558	%14.28
2000	1469075	327707	%22.31
2001	1526601	311707	%20.42
2002	1519131	262707	%17.29
2003	1570317	273954	%17.54
2004	1685552	328227	%19.47
2005	1945716	447660	%23
2006	2151670	541218	%25.15
2007	2271607	499334	%21.98
2008	2548322	665390	%26.11

2009	2400672	505182	%21.04
2010	2496178	520341	%20.84
2011	2720499	614836	%22.60
2012	2906814	678753	%23.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج (1997-2012).

من خلال الجدول أعلاه ووفقا للفترة محل الدراسة، نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع النفطي النرويجي في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة معتبرة جدا فاقت الربع أحيانا، وهذا راجع إلى الانجازات المهمة التي حققها هذا القطاع منذ ظهوره في الاقتصاد النرويجي هذا نتيجة للرعاية الخاصة المقدمة له من طرف الحكومة النرويجية.

كما أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي متذبذبة وهذا راجع إلى العلاقة التي تربط كمية الإنتاج في هذا القطاع مع أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط، فكلما كانت الأسعار مرتفعة كلما زادت الكمية المنتجة والعكس صحيح. ففي سنة 1998 سجلت أسعار النفط انخفاضا في سوق النفط العالمية نتيجة لظروف معينة وهذا ما أدى إلى تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 1997. فبعدما كانت نسبة المساهمة سنة 1997 تساوي 15.54% أصبحت 10.73% سنة 1998 إلا أن هذه النسبة ارتفعت مع بداية القرن الحالي إلى 22.31% وهذا بسبب الانتعاش الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة، لتعود لتنخفض مرة أخرى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2004، لترتفع مجددا وتسجل أعلى ما نسبته 26.11% سنة 2008 والمقدرة بـ 665390 مليون كرونة نرويجية. وهي أعلى نسبة سجلت خلال الفترة محل الدراسة مقارنة بالسنوات التي تلتها إلى غاية سنة 2012، وهذه نتيجة الانخفاض في الاحتياطات النفطية إلى جانب الأزمة النفطية التي تعيشها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بسبب الانخفاض الرهيب الذي تعيشه أسعار النفط في السوق العالمي للنفط نتيجة الظروف التي يعيشها العالم في الوقت الراهن.[1]

ثانيا: مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية:

لم يكن هناك تواجد للصادرات النفطية في القائمة الأساسية لصادرات النرويج حتى إلى غاية منتصف السبعينات وهذا بسبب عدم وجود النفط أساسا في حياة الاقتصاد النرويجي، ومع اكتشاف النفط في النرويج و مباشرة الدولة الإنتاج و التصدير أصبح هناك ظهور للصادرات النفطية في القائمة الأساسية للصادرات الكلية للنرويج تدريجيا، وفي وقت قصير استطاعت الصادرات النفطية من تحقيق مكانة هامة لها في الصادرات النرويجية نظرا لكمية العوائد المالية التي

[1] كيحلي أمحمد، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02، الجزائر، 2015، ص ص 162-164.

تحققها و هذا سوف نبنيه من خلال الوقوف على نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 والى غاية سنة2012.

الجدول رقم (02-02): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1997-2012) الوحدة (مليون كرونة).

السنوات	إجمالي الصادرات (مليون كرونة)	صادرات القطاع النفطي (مليون كرونة)	النسبة المئوية%
1997	448081	163674	%36.53
1998	412140	118304	%28.70
1999	465513	161397	%34.67
2000	685951	306624	%44.70
2001	697597	301613	%43,23
2002	630472	264842	%42.00
2003	646702	287642	%44,48
2004	736845	337310	%45.78
2005	868352	427927	%49.28
2006	1002488	498355	%49.71
2007	1042718	479948	%46.03
2008	1225751	620514	%50.62
2009	1008933	465111	%46.10
2010	1046863	480508	%45.90
2011	1145179	562366	%49.11
2012	1145179	604434	%52.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الإحصائية السنوية للنرويج (1997-2012).

من خلال هذا الجدول نلاحظ ونستنتج أن الصادرات النفطية تساهم بحجم كبير في الصادرات الكلية فنسبة مساهمتها في حجم الصادرات الإجمالية تجاوزت 50% في بعض الأحيان، فبعد الأزمة النفطية لسنة 1998 نلاحظ أن نسبة الصادرات النفطية مستمرة بحيث بلغ متوسط نسبتها خلال الفترة محل الدراسة نسبةّ 44.45% من إجمالي الصادرات، وهذا ما أهل النرويج إلى أن تصبح خامس أكبر مصدر للنفط في العالم على الرغم من كونها ليست عضوا في منظمة الأوبك.

لقد عرفت قيمة الصادرات النفطية نموا كبيرا خاصة في سنة 2006 بحيث بلغت قيمتها 498355 مليون كرونة نرويجية محققة بذلك نسبة 49.71% أما في سنة 2008 حققت ما قيمته 620514 مليون كرونة نرويجية، هذا نتيجة للانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خاصة سنتي 2006و 2008. و بالتالي فان صادرت النرويج من النفط أصبحت تشكل نصف إجمالي الصادرات هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تأثير هذه الأخيرة بحركة صادرات النفط، فكلما زادت هذه الأخيرة كان هناك زيادة في الصادرات الكلية و العكس صحيح، ونتيجة لذلك أصبحت تصنف النرويج من الدول الريعية التي تساهم فيها صادرات الموارد الطبيعية على ما يفوق 50% من إجمالي الصادرات الوطنية للدولة، مما يدل على أن القطاعات غير النفطية مازالت في ازدهار و تؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج خاصة إذا ما عرفنا بان أسعار النفط كانت مرتفعة، وبطبيعة الحال فان النسبة اليوم في ظل الأسعار المنخفضة للنفط هي أكثر بكثير لصالح الصادرات غير النفطية، وهذا يدل على عدم تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى أمام قطاع النفط كما حدث في اغلب الدول النفطية الأخرى.[1]

ثالثا: مساهمة النفط في إيرادات الموازنة العامة

إن الميزانية العامة لدولة النرويج تتكون من نفقات وإيرادات بحيث أن مصدر هذه الأخيرة هي الجباية (الضرائب) سواء كانت عادية أو نفطية أو معا، وبما أن النرويج هي من الدول المصدرة للنفط فان هذا سوف نتطرق إليه من خلال محاولة معرفة نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات الكلية للدولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1997-2012)

الوحدة (مليون كرونة).

السنوات	الإيرادات الكلية (مليون كرونة)	الجباية النفطية (مليون كرونة)	النسبة المئوية%
1997	567856	29205	%5.14
1998	556012	10117	%82.1
1999	609315	24203	%3.97
2000	811191	92419	%11.39
2001	840974	98695	%11.74
2002	827365	97800	%11.82
2003	723083	97099	%13.43
2004	932004	135900	%14.58

[1] كيحلي أمحمد، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2005	1063799	185349	%17.42
2006	1233950	242450	%19.65
2007	1271185	190300	%14.97
2008	1435679	247900	%17.27
2009	1345401	168966	%12.56
2010	1424757	159168	%11.17
2011	1569085	209677	%13.36
2012	1654101	232706	%14.07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج (1997-2012).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن الجباية النفطية شهدت انخفاضا كبيرا سنة 1998 مقارنة مع السنة التي سبقتها، بحيث بلغت ما قيمته 10117 مليون كرونة نرويجية أي بنسبة تعادل 82.1%من الإيرادات الكلية للنرويج بعدما كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية للدولة سنة 1997 بنسبة 5.14% وهذا بسبب الأزمة النفطية العالمية سنة 1998، بحيث انخفضت أسعار النفط في هذه السنة إلى مستوى 3.12 دولار للبرميل هذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجباية النفطية.

ونظرا للتحسن الذي شهدته أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 أدى إلى زيادة قيمة إيرادات الجباية النفطية، بحيث بلغت ما مقداره 24203 مليون كرونة نرويجية بنسبة 3.97% من مجموع الإيرادات النفطية الكلية للنرويج لتستمر في الارتفاع سنة بعد أخرى لتحقق أعلى نسبة لها خلال الفترة محل الدراسة سنة 2006، إذ بلغت قيمة الجباية النفطية 242450 مليون كرونة نرويجية بنسبة 19.65% من مجموع الإيرادات الكلية للنرويج وتعتمد هي الأخرى على العوائد المتأتية من تصدير النفط، وبالتالي فان الميزانية العامة للنرويج هي الأخرى مبنية على الريع النفطي كغيرها من الدول المصدرة لكن بنسب مختلفة نظرا لطبيعة للنظام الضريبي لكل بلد.

وبما أن الجباية النفطية تحكمها أسعار النفط فان إيراداتها غير ثابتة وهي خاضعة لحركة أسعار النفط هذا ما يؤثر مباشرة على قيمة الإيرادات الكلية للدولة، فهي غير ثابتة ومتذبذبة هذا لان الجباية النفطية تساهم في الإيرادات الكلية لدولة النرويج بنسبة 20% تقريبا كما رأينا سابقا.

إذن ما يمكن استخلاصه أن هناك علاقة طردية تحكم كل من الإيرادات الكلية للنرويج والجباية النفطية وأسعار النفط، وكلما سجلت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة أدت إلى زيادة في الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية التي تساهم

بدورها مباشرة وبصورة ايجابية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة لدولة النرويج والعكس صحيح في حالة تسجيل أسعار النفط لقيم منخفضة.[1]

رابعا: مساهمة النفط في التشغيل:

أدى اكتشاف النفط في النرويج إلى ظهور مخاوف لدى الحكومة النرويجية من انتقال المزيد من الطاقات البشرية من الصناعات التقليدية القائمة إلى صناعة النفط، الأمر الذي يؤدي إلى أضعاف الصناعات التقليدية فعمليات النفط، وزيادة الاستهلاك المحلي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة مما ينعكس بدوره على كلف الإنتاج للصناعات التقليدية ويؤدي إلى ارتفاعها.

إن أسباب كهذه تفقد الصناعات التقليدية قابليتها على تحمل المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي، وقد اعتمدت النرويج على الشركات الدولية في تطوير الصناعة المحلية وتطوير التقنية النرويجية في قطاع النفط، هكذا نجد أن النرويج قد نجحت في الحد من انتقال اليد العاملة إلى القطاع النفطي، وهذا ما يمكن أن نستكشفه من خلال نسبة مساهمة قطاع النفط في التشغيل، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة (1997-2012)

الوحدة (بالآلاف).

السنوات	السكان العاملون (بالآلاف)	عمال القطاع النفطي (بالآلاف)	النسبة المئوية %
1997	2195	24	%1.09
1998	2248	28	%1.25
1999	2258	27	%1.20
2000	2319.5	25.7	%1.11
2001	2278	32	%1.40
2002	2312.4	27.8	%1.20
2003	2269	29	%1.28
2004	2302.7	27.4	%1.19
2005	2351.7	34	%1.45
2006	2437	35.9	%1.47
2007	2536.2	38.3	%1.51

[1] كيحلي أمحمد، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مرجع سبق ذكره، ص 166.

2008	2615.9	41.3	%1.58
2009	2601.9	48.7	%1.87
2010	2599.7	42.6	%1.64
2011	2636	54	%2.04
2012	2681.6	59	%2.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للنرويج (1997-2012).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في التشغيل هي نسبة ضئيلة جدا هذا يدل على أن الحكومة قد نجحت في سياستها من الحد من هجرة اليد العاملة إلى القطاع النفطي، ورغم كل الإجراءات التي قامت بها الحكومة وهذا ظاهريا إلا أن الواقع عكس ذلك لان الهجرة إلى القطاع النفطي هي في تزايد مستمر خصوصا في السنوات الأخيرة، وهذا ما تبرهنه النسب الظاهرة في الجدول إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في التشغيل سنة 2012 بـ 2.20% أي ما يعادل 59000 عاملا من مجموع 2681.6 ألف عامل بعد ما كانت النسبة سنة 1997 حوالي 1.09% بـ24000 عامل من مجموع 2195 ألف عامل.

نستنتج من خلال تحليلنا لنسب مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد النرويجي أن النرويج تعتمد على القطاع النفطي و لكن بنسبة غير كبيرة وهذا راجع إلى أن القطاعات الغير النفطية مازالت تؤدي دورها الرئيسي في الاقتصاد النرويجي، هذا ما يدل على أن الحكومة النرويجية لم تهمل باقي القطاعات الاقتصادية بعد اكتشاف النفط وإعطائها نفس الاهتمام الذي تليه للقطاع النفطي، وهذا خوفا من وقوعها في مرض العلى الهولندية الذي تعاني منه معظم الدول الريعية خاصة المصدرة للموارد الطبيعية، كما حدث في هولندا بعد اكتشافها للغاز الطبيعي سنة 1964 مما أدى إلى حدوث ركود في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى للبلد هذا ما اثر سلبيا على الاقتصاد الوطني الهولندي.[1]

المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في النرويج

أولا: التعريف بصندوق المعاشات الحكومية العام: أنشأ الصندوق في سنة 1990 بعد حوالي 37 سنة من تأسيس أول صندوق سيادي في العالم (هيئة الاستثمار الكويتية 1953) كأداة للسياسة المالية من خلال استغلال العائدات الناجمة عن صادرات النفط والغاز من بحر الشمال الذي تم اكتشافه في 1969.

وتتنوع موارد الصندوق اليوم بين الإيرادات الحكومية من صادرات قطاع النفط والغاز الطبيعي وجميع الإيرادات الأخرى الناجمة عن النشاطات المرافقة للقطاع النفطي، بالإضافة إلى عوائد الصندوق الآتية من الاستثمارات، وقد كان يطلق عليه في مراحله الأولى بصندوق النفط النرويجي إلى غاية 2006 أين أصبح يسمى بصندوق المعاشات الحكومية

[1] كيحلي أمحمد، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مرجع سبق ذكره، ص 167.

العام[1]، ويتميز صندوق المعاشات الحكومية العام بمعدلات شفافية ممتازة حيث يبدي الكثير من العمليات والبيانات التي تتعلق بتسيير الصندوق.

وتتمثل خصائص صندوق المعاشات الحكومية العام في النرويج فيما يلي:

- يعتبر الصندوق الأكبر في العالم من حيث الأصول.
- مملوك من قبل الدولة ممثلة في الحكومة النرويجية (وزارة المالية).
- يقوم باستثمارات طويلة الأجل من خلال المحفظة المرجعية للأسهم والسندات والعقارات.
- يهدف الصندوق إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية كالادخار وتمويل المعاشات وتمويل عجز الميزانية.
- يتم إدارة الصندوق بواسطة البنك المركزي النرويجي.
- يمول الصندوق من فوائض الميزانية الناجمة عن صادرات النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا: أهداف صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي

لقد كانت الغاية من وراء إنشاء الصندوق الحفاظ على إيرادات المورد الناضب واستغلالها بشكل جيد، وبالتالي تتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

- تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة لمواجهة أثار تراجع إنتاج النفط.
- معالجة أثار الشيخوخة من سكانها، بما في ذلك ارتفاع النفقات المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية.
- حماية الاقتصاد الغير نفطي من تقلبات أسعار النفط.
- يشكل الصندوق حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية.

بالإضافة إلى وجود أهداف أخرى يسعى صندوق معاشات التقاعد الحكومي إلى تحقيقها:

- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل النفطية وتجنب ظهور أعراض المرض الهولندي في البلاد.
- العمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة السنوية كالضرائب، الرسوم، إيرادات المشروعات العامة والدومين العام.[2]

[1] بوثلجة محمد اسلام، الصناديق السيادية ودورها في ادارة المالية العامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص 41.

[2] بومزير فتيحة، الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص 74.

ثالثا: استخدامات هذه الصناديق:

للصناديق السيادية النرويجية عدة استخدامات من بينها:

- يستخدم الصندوق لتمويل نظام التقاعد في النرويج، والذي يوفر دخلا للمواطنين بمرحلة التقاعد.
- يستخدم الصندوق للاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك الأسهم والسندات والعقارات والبنية التحتية والأصول البديلة.
- يستخدم الصندوق لتنويع محفظة الاستثمارات وذلك بهدف تقليل المخاطر وزيادة الاستقرار المالي للحكومة النرويجية.
- يستخدم الصندوق للاستثمار في الشركات والمشاريع التي تتبنى مبادئ استدامة بيئية، اجتماعية وحوكمة قوية تهدف لتعزيز الممارسات المستدامة في الأسواق المالية وتحقيق تأثير ايجابي على المجتمع والبيئة.
- يستخدم الصندوق لدعم الاقتصاد النرويجي خلال الاستثمار في الشركات والمشاريع الوطنية، وبذلك يساهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.
- يمكن استخدام الصناديق السيادية لدعم تنمية البنية المؤسسية وتعزيز التعليم والبحث العلمي في النرويج، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تطورا واستدامة على الطويل.[1]

رابعا: تمويل الصناديق السيادية النرويجية بالإيرادات النفطية

يمول صندوق الثروة السيادي النرويجي بشكل رئيسي من عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي، النرويج تعتبر واحدة من اكبر المصدرين للنفط والغاز في العالم وتستفيد الحكومة النرويجية من إيرادات هذه الصادرات عادة ما يتم تحويل جزء من هذه الإيرادات إلى الصندوق السيادي للاستثمار في الخارج وتوفير الدخل للأجيال القادمة ودعم الاقتصاد النرويجي بشكل عام، تدار الأموال في الصندوق السيادي بشكل مستقل عن الميزانية العامة للحكومة النرويجية وهذا يعني أن الأموال الموجودة في الصندوق لا تستخدم مباشرة لتغطية النفقات العامة للدولة بل تستمر بغرض تحقيق عوائد مالية تدعم النظام التقاعدي و البرامج الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل للحكومة هذا التمويل من الإيرادات النفطية يجعل الصناديق السيادية النرويجية تعتمد بشكل كبير على أداء صناعة النفط والغاز. يعني أيضا أن التقلبات في أسعار النفط والغاز يمكن أن تؤثر على حجم الإيرادات المتاحة للصندوق، وبالتالي على قدرته على الاستثمار وتحقيق العائدات على المدى الطويل، ويتم تمويلها من مصادر أخرى منها:

[1] زايدي بلقاسم، محاضرة بعنوان: كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، ثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الجزائر، 2013، ص 359.

✓ **الاقتراض:** في بعض الحالات يمكن للحكومة النرويجية أن تقوم بالاقتراض من السوق المالية أو من البنوك الدولية لتمويل الصناديق السيادية.

✓ **التبرعات والهبات:** قد تتلقى الصناديق السيادية تبرعات وهبات من الجهات الخاصة أو الدول الأخرى التي يمكن استخدامها في تمويل الأنشطة والمشاريع التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للصناديق.

✓ **الإيرادات الضريبية:** تتلقى الحكومة النرويجية إيرادات ضريبية من الأفراد والشركات يمكن أن تستخدم جزءا من هذه الإيرادات في دعم الصناديق السيادية وتمويل أنشطتها.

✓ **العوائد على الاستثمارات:** بمرور الوقت يتم تحقيق عوائد من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق السيادي، حيث يمكن استخدام هذه العوائد لتمويل الأنشطة المختلفة وزيادة حجم الصندوق نفسه.[1]

المطلب الثالث: تقييم تجربة صندوق الثروة السيادي النرويجي

سيستثمر الصندوق حاليا في سوق أسهم أكثر من 9000 شركة إذ يمتلك الصندوق حصة صغيرة في 9202 شركة حول العالم بما في ذلك شركات مثل Apple و Microsoft وSamsung في المتوسط يمتلك الصندوق 1.5% من جميع الشركات المدرجة في العالم بإجمالي 74 بلد، يعد صندوق النفط النرويجي احد اكبر الصناديق في العالم، تنتشر الاستثمارات في معظم الأسواق والبلدان العملات لتحقيق تعرض واسع النطاق للنمو العالمي وخلق القيمة، ولضمان تنويع المخاطر بشكل جيد ففي الوقت الذي يتم استثمار معظم موارد الصندوق في الأسهم، وهي حصص ملكية في الشركات يتم استثمار جزء آخر في السندات، وهي نوع من القروض للحكومات و الشركات ويتم استثمار شريحة أخيرة في العقارات لتحديد ومراقبة مدى فعالية وكفاءة مختلف استراتيجيات وسياسات إدارة استثمارات صندوق المعاشات الحكومي النرويجي.

يمكن اعتبار تجربة صندوق الثروة السيادي في النرويج من انجح التجارب في هذا المجال، وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهتمة بهذا الموضوع، إن سر هذا النجاح يكمن في توفر مجموعة من الشروط والعوامل الخارجية والداخلية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1-العوامل الخارجية:

تتمثل في توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة إذ أن تنوع الاقتصاد النرويجي وقلة اعتماده على الريع البترولي مقارنة بمعظم البلدان النفطية، يساهم في حماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية، كما أن ارتفاع مستويات الحكومة السياسية والاقتصادية والخضوع للمساءلة والشفافية يوفر للصندوق المحيط الأمثل لممارسة نشاطه الاستثماري.

[1] زايدي بلقاسم، محاضرة بعنوان: كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مرجع سبق ذكره، ص 360.

1- العوامل الداخلية: هي عوامل مرتبطة بالصندوق تتمثل في:

- وجود إطار قانوني متكامل يحدد بكل وضوح أهداف الصندوق وتحديد مهام وصلاحيات المؤسسات المكلفة بالإشراف، الرقابة وتسيير استثمارات الصندوق.
- خضوع المؤسسات المالكة والمسيرة للصندوق للمساءلة وللمراقبة المستمرة.
- منع الاستغلال السياسي لأصول الصندوق وإلزام الحكومة بالحصول على الموافقة من البرلمان قبل أي عملية استعمال لموارد الصندوق.
- وجود استراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.
- تمتع المؤسسة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق بمستويات عالية من الكفاءة والاحترافية التي تمكنها من تسيير استثمارات الصندوق وفقا للاستراتيجية المعدة سلفا.
- تؤثر قدر عال من الشفافية وإتاحة المجال للرأي العام ووسائل الإعلام والباحثين للاطلاع على القوانين والتوجيهات المرتبطة بالصندوق.
- بالإضافة إلى إمكانية معرفة وتقييم أداء الصندوق من خلال نشر تقارير فصلية وسنوية حول نتائج استثمارات الصندوق.[1]

المبحث الثاني: تجربة الإمارات في استخدام الإيرادات النفطية

تصنف دولة أبوظبي كدولة بترولية يعتمد اقتصادها على عائدات الجباية البترولية في عملية التمويل، لذلك ورغبة منها في استغلال هذه العوائد المالية قامت بإنشاء صندوق سيادي عرف باسم "صندوق ابوظبي للاستثمار."

المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الإماراتي

يعتبر الاقتصاد الإماراتي من بين الاقتصاديات الأكثر تنوعا بمنطقة الخليج العربي رغم من الاقتصاديات النفطية إلا أن تأثير النفط على الاقتصاد اقل مقارنة بدول المنطقة.

[1] سليماني بلال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

جدول رقم (02-05): تأثير النفط على الاقتصاد الإماراتي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%31.80	%35.50	%37.10	%34.70	%37.15	%26.65	%31.15	%38.58	34.10
نسبة المساهمة في الصادرات	%44.49	%41.75	%41.85	%33.68	%62.43	%42.77	%72.29	%41.44	47.59
نسبة المساهمة في الإيرادات العامة	%73.83	%75.01	%76.72	%70.33	%77.60	%54.15	%57.21	%71.30	69.52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

يظهر تأثير النفط على الاقتصاد الإماراتي من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي قدر متوسطها في الفترة(2004-20011)بـ 68.15%، وهي نسبة تبين مدى تأثير النفط في معدلات النمو الاقتصادي كما يعتبر النفط من بين مصادر الدخل المهمة في الاقتصاد بمساهمته نسبة متوسطة قدرها 47.59% من إجمالي صادرات البلد، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسب دول المنطقة مما يشير إلى التنوع النسبي الذي يميز صادرات الإمارات، إلا أن اكبر اثر للنفط يظهر في تأثيره على الموازنة العامة للدولة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية.[1]

وقد شهد الاقتصاد الإماراتي مرحلتين: مرحلة انتعاش أسعار النفط (1975-1984) ومرحلة انحسار أسعار النفط (1985 حتى الآن).

[1] بوزنتوتة فاطمة، أثر الأزمات المالية على صناديق الثروة السيادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص 79.

ففي **مرحلة الانتعاش** تنامت الإيرادات الكلية للدولة بشكل كبير الأمر الذي مكنها من زيادة الإنفاق الجاري على مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو عالية جدا في مختلف الأنشطة الاقتصادية وقد انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي العام، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وهي المرحلة التي تضمنت تأسيس الدولة ومتطلباتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

أما في **مرحلة انحسار أسعار النفط** خلال الفترة 1985 حتى الآن، تشير المعلومات المتوفرة أن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت خلال المرحلة السابقة، وكان ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات النفط بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية إضافة إلى الانتهاء من مشاريع البنية التحتية الأساسية والتي تطلبت استثمارات ضخمة في المرحلة الأولى مقارنة بالمشاريع الإنمائية ذات الاستثمار الأقل في المرحلة الثانية، وقد شهدت هذه الفترة تطورات هيكلية في الاقتصاد الوطني أهمها: تراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، تباطؤ معدلات النمو.

ولكن على الرغم من هذه التغيرات الهيكلية مازال قطاع النفط المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، مما يدل على أن استراتيجية تنويع مصادر الدخل لم تتمكن حتى الآن من تغيير هذه الحقيقة الأمر الذي يتطلب استمرار وتكثيف الجهود في هذا الاتجاه.[1]

المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في الإمارات العربية المتحدة

أولا: التعريف بصندوق هيئة الاستثمار بأبوظبي:

تعتبر الإمارات من الدول النفطية الأكثر جرأة في استثمار ثروتها المالية كما تمتلك اكبر صندوق ثروة سيادي في العالم "هيئة الاستثمار لأبوظبي" حيث تم تأسيسه من قبل حكومة الإمارة سنة 1976 تحت مسمى هيئة الاستثمار لأبوظبي " ADIA"، وهي مؤسسة مستقلة عن الحكومة عهد إليها مهمة إدارة و استثمار فوائض الموازنة العامة المحولة من طرف حكومة ابوظبي، من اجل تحقيق أهداف حالية تتمثل في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للحكومة وحمايتها من الصدمات الخارجية، وأهداف مستقبلية تتمثل في تحويل موارد الثروة النفطية الناضبة إلى موارد مالية مستدامة تضمن الحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة.

وتتمثل خصائص هذا الصندوق فيما يلي:

- يعتبر من أكبر الصناديق الثروة السيادية في العالم حيث انه ثالث أكبر صندوق في العالم، وانه يساهم في زيادة نفوذ ووزن البلد في النظام المالي والاقتصادي العالمي ويعزز الملاءة المالية في البلد.

[1] محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2002، ص ص 4-6.

- يقوم بتوزيع استثماراته على المستوى عالمي مما يقلل من مخاطر التعرض للتقلبات في سوق واحد ويعزز الاستقرار المالي للمحفظة.
- يسعى إلى بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات وشركات استثمارية عالمية.
- يلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة لإمارة ابوظبي ودولة الإمارات المتحدة.

ثانيا: أهداف جهاز أبوظبي للاستثمار

يمكن إبراز أهداف جهاز ابوظبي للاستثمار فيما يلي:

- أوكلت له مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في ابوظبي.
- تدار نحو 70% إلى 80% من استثماراته من قبل مديره في الخارج.
- يستثمر في مختلف الأصول من أسهم وعقارات والدخل الثابت والأصول البديلة تتطلع استراتيجية الاستثمار في جهاز ابوظبي للاستثمار في النظر إلى أبعد من الأهداف القصيرة الأجل، والتركيز على استراتيجيات تهدف إلى الاستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل.
- الهدف الاستثماري ويتمثل في استثمار الأموال نيابة عن حكومة ابوظبي، وتوفير الموارد المالية لتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة.
- تنويع الأصول من خلال تصميم مؤشر محايد ذو استراتيجية طويلة الأجل للمحفظة الإجمالية، وتحديد مستوى ومزيج من الأصول لتعظيم العوائد المتوقعة التي تخضع لتحمل المخاطر والقيود على السيولة المناسبة.
- إنشاء تفويضات ضمن فئات الأصول والفئات الفرعية لتخصيص وإدارة الأموال عبر التفويض على الصعيدين فئة الأصول والخصوم.
- وضع مبادئ توجيهية لمديري الاستثمار والتي تسلط الضوء على أهداف المركز الاستثماري وتحديد المعوقات الاستثمارية ذات الصلة.
- وضع الفروق الاستثمارية المناسبة واللازمة لتنفيذ الإستراتيجية العامة للاستثمار.[1]

ثالثا: استخدامات الصندوق: يتم استخدام الصندوق السيادي الإماراتي والمعروف بـ "هيئة الاستثمار لأبوظبي" في عدة مجالات منها:

- يستخدم في تنويع الاقتصاد الإماراتي من خلال استثماراته في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة وخارجها.

[1] بوزنتوتة فاطمة، أثر الأزمات المالية على صناديق الثروة السيادية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- يستخدم في تمويل ودعم المشاريع الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق رؤية الدولة لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي.
- يستخدم لإدارة الثروات السيادية للدولة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- يستخدم لدعم الابتكار والبحث العلمي.
- يستخدم لدعم المشاريع والمبادرات الاجتماعية، الثقافية والتعليمية التي تعزز التنمية البشرية وكذلك يستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة.[1]

رابعا: تمويل الصناديق السيادية الإماراتية بالإيرادات النفطية:

يتم تمويل جهاز ابوظبي الاستثمار ADIA الإماراتي في إيرادات النفط من خلال مؤسسة النفط الوطنية لأبوظبي، حيث يتم تحويل 70% من الفوائض النفطية إلى جهاز ابوظبي للاستثمار (ADIA)، و30% المتبقية إلى مجلس الاستثمار لأبوظبي ويتعين على هيئة ابوظبي الاستثمار إعادة استثمار الأموال وإتاحتها لحكومة إمارة ابوظبي حسب الحاجة.

تقدر حجم الأصول جهاز ابوظبي للاستثمار (ADIA) بنحو أكثر من 579 مليار دولار ليكون بذلك في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، الذي يحافظ على صناديق الثروة السيادية عالميا فيما جاء الصندوق السيادي الصيني في المرتبة الثانية حسب الترتيب الصادر عن مؤسسة.[2]

المطلب الثالث: تقييم تجربة هيئة الاستثمار ابوظبي

إن دراسة تجربة هيئة الاستثمار لأبو ظبي مكنتنا من الاطلاع على مميزات هذه التجربة، بالإضافة إلى اكتشاف نقائص متعددة تؤثر على أداه الهيئة.

المميزات: تتمثل في:

- حيازة الإمارات لأكبر صندوق ثروة سيادي في العالم يساهم في زيادة وزن ونفوذ البلد في النظام المالي والاقتصادي العالمي ويعزز من مستوى الملاءة المالية للبلد، وحماية الاقتصاد من خطر الصمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 155.

[2] مشطر صلاح الدين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019، ص 69.

- توفر الهيئة على خبرة نشاط تفوق الثلاثين سنة يمكن استخدامها في تحسين الأداء، ومواجهة مختلف الأوضاع الاقتصادية.
- تطور الهيكل التنظيمي للهيئة والاستعانة بالخبرة الأجنبية في تسيير استثمارات الهيئة يساهم في رفع العائد وتقليل مخاطر الاستثمار المختلفة.
- يقوم بحماية الاقتصاد من الأزمات النفطية والصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1-النقائص: تتمثل في:

- عدم وجود رقابة خارجية مستقلة مما يؤدي إلى التقليل من إمكانية تعرض الهيئة للمساءلة.
- سيطرة الحكومة على مجلس إدارة الهيئة بتواجد ستة أعضاء من الحكومة في المجلس من ضمن عشرة أعضاء مما يقلل من استقلالية الهيئة.
- عدم نشر تقارير فصلية أو سنوية عن الأداء والنتائج مما يؤدي إلى التقليل من مستوى شفافية وإفصاح الهيئة.
- إن هذه النقائص جعلت الهيئة تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الأداء حيث تصنف الهيئة في المرتبة الأخيرة وفقا لمؤشر "ترومان" بنسبة أداء لا يتجاوز 9 %ونسبة 0% في معيار الحوكمة والشفافية، كما صنف "لينبرغ-ماديوال" الصادر في الربع الأول منذ سنة 2010 هيئة الاستثمار في المراتب الأخيرة بمجموع 3 نقاط من أصل 10 نقاط يتضمنها المؤشر.[1]

المبحث الثالث: تجربة الكويت في استخدام الإيرادات النفطية

إن دولة الكويت تعتبر السباقة في إنشاء الصناديق السيادية حيث أن أول صندوق سيادي في العالم كان في الكويت من خمسينات القرن الماضي وقد تم إنشاؤه لإدارة الفوائض واستثمارها.

المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الكويتي

تعتبر الكويت من أهم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، حيث يصنف اقتصادها ضمن الاقتصاديات النفطية بسبب ارتباطه القوي بالنفط الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد من خلال ثلاثة مستويات يمكن إبرازها في الجدول التالي:

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

جدول رقم (02-06): تأثير النفط على الاقتصاد الكويتي خلال الفترة (2004-2008).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%44.80	%52.00	%55.80	%54.60	-	51.80
نسبة المساهمة في الصادرات	%92.35	%93.82	%94.86	%94.03	%95.35	94.08
نسبة المساهمة في الإيرادات العامة	%80.39	%68.42	%72.13	%90.36	%75.96	85.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

يشير الجدول إلى تأثير شبه مطلق للنفط على الاقتصاد الكويتي حيث تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 50%، كما انه يعتبر أهم مصدر للدخل في الدولة بمساهمته بنسبة 94.08% من إجمالي الصادرات وبنسبة 77.45% من الإيرادات العامة للحكومة.

إن هذه النتائج تؤكد بأن الاقتصاد الكويتي يعد من بين الاقتصاديات الأكثر عرضة لخطر التقلبات والصدمات الخارجية الناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو وضع جعل الحكومات المتعاقبة في الكويت تركز جل اهتماماتها حول كيفية التقليل من خطر الصدمات الخارجية ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، عن طريق العمل على تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية وفي نفس السياق تعد دولة الكويت رائدة في هذا المجال باعتبارها أول بلد يقدم على إنشاء صندوق ثروة سيادي في العالم.[1]

المطلب الثاني: دور صناديق الإيرادات النفطية في الكويت

أولا: التعريف بصندوق هيئة الاستثمار الكويتي: تم تأسيس صندوق الثروة السيادي الكويتي في سنة 1953 تحت مسمى "هيئة الاستثمارات الكويتية"، وقد اختيرت مدينة "لندن" لتكون مقر للصندوق وهو أقدم صندوق للثروة السيادية في العالم، وفي أفريل 2022 كان ثالث أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم بأصول تبلغ 738 مليار دولار أمريكي، ويعتبر بمثابة الخزينة الرئيسية للحكومة حيث سيتقبل جميع الإيرادات العامة للدولة بما فيها الإيرادات النفطية كما تقوم الحكومة باستعماله في تسديد جميع نفقاتها العامة.

[1] سليماني بلال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

وتتمثل خصائصه فيما يلي:

✓ يلعب صندوق الثروة السيادية دورا هاما في تعزيز اقتصاد دولة الكويت من خلال دعم المشاريع التنموية والاستراتيجية ذات الأهمية للبلاد، مما يسهم في تعزيز استقرارها المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

✓ يعتبر من أكثر الصناديق شفافية وحوكمة في المنطقة، حيث يلتزم بمعايير دولية عالية في إدارة استثماراته.

✓ يولي صندوق الثروة السيادية اهتماما كبيرا للأبعاد البيئية والاجتماعية في استراتيجية استثماراته حرصا على تحقيق التنمية المستدامة.

✓ يعمل على استثمار فائض الإيرادات النفطية بفعالية وكفاءة عالية.

ثانيا: أهداف هيئة الاستثمار الكويتي

يتمثل الهدف الرئيسي للهيئة في تحقيق عائد استثماري طويل المدى على الاحتياطات المالية المكلفة بإدارتها نيابة عن حكومة الكويت بغرض توفير مصدر آخر للثروة كبديل للاحتياطات النفطية، بما يتيح للأجيال القادمة في الكويت مواجهة المستقبل.

لتحقيق هذا الهدف يجب تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحقيق عائد استثماري يتجاوز متوسطة خلال كل ثلاثة سنوات العائد المرجعي المحدد سلفا، وذلك عن طريق اختيار الاستثمارات ومدراء الاستثمار بحيث يتفوق أدائهم على المؤشر المحدد لكل نوع من الأصول، وإجراء تغييرات تكتيكية على صعيد توزيع الأصول من دون إحداث أي تأثير سلبي على المخاطر الكلية للاستفادة من التوجهات الاقتصادية للأسواق الناشئة.
- السعي لأن تصبح الهيئة رائد عالميا في مجال إدارة الاستثمار مع الالتزام بالتحسين المستمر في طريقة أدائها للأعمال، وذلك من خلال مراعاة معايير الأداء مقارنة مع تلك الخاصة بأمثالها من هيئات الاستثمار الكبرى في جميع أنحاء العالم ولاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الاستثمار عن طريق تدريب وتطوير الموظفين بشكل مستمر.
- الالتزام بدعم ومساندة القطاع الخاص في الكويت وفي نفس الوقت ضمان عدم التنافس معه أو تعويضه في أي مجال، وذلك عن طريق المساهمة في تشكيل رأس المال البشري عن طريق تدريب وتطوير مهارات وكفاءات يمكن أن تساهم في تحسين أداء القطاع الخاص.
- تعزيز حوكمة الشركات والشفافية في كافة العمليات وصفقات الأعمال في الكويت، من خلال التعامل مع الشركاء في العمل والشركات التابعة والشركات المديرة للمحافظ وفقا لأعلى المعايير.[1]

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

ثالثا: استخدامات الصندوق:

- يستخدم في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية في الكويت وخارجها مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.
- يستخدم في دعم القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل الطاقة والصناعة الأخرى.
- يستخدم في التنويع الاقتصادي وتعزيز موارد الدولة عبر الاستثمارات في قطاعات متعددة على مستوى العالم.
- يستخدم في الاحتفاظ بجزء من الثروة الوطنية كاحتياطي استراتيجي لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.
- يستخدم في تقديم الدعم المالي للمؤسسات والشركات الكويتية الناشئة والمبتكرة لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في البلاد.
- يستخدم في الاستثمار في القطاعات الصحية والطبية لتحسين خدمات الرعاية الصحية وتعزيز صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في الكويت.[1]

رابعا: تمويل الصناديق السيادية الكويتية بالإيرادات النفطية:

يمول صندوق الثروة السيادي الكويتي بشكل رئيسي من الإيرادات النفطية تعتمد الكويت بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل وتخصص جزءا من هذه الإيرادات لتمويل هذا الصندوق يتيح له تحقيق مجموعة متنوعة من الاستثمارات والمشاريع لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في الكويت يمكن أيضا أن يمول من مصادر أخرى أيضا من بينهما:

- يمكن للصندوق الاقتراض من الأسواق المالية العالمية عبر إصدار السندات أو طرح القروض.
- يمكن للصندوق أن يستثمر في مشاريع وأصول في دول أخرى لتحقيق عوائد مالية إضافية.
- يمكن أيضا للصندوق أن يدخل في شراكات استراتيجية مع مؤسسات أخرى لتمويل مشاريع مشتركة.
- يمكن له أن يستثمر في القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل الكويت لدعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل.[2]

المطلب الثالث: تقييم تجربة صندوق الثروة السيادي الكويتي

إن استعراض تجربة الكويت في مجال صناديق الثروة السيادية يمكن من استخلاص عدة نتائج تبرز مزايا التجربة بالإضافة إلى بعض النقائص التي يجب معالجتها، تتلخص مزايا التجربة فيما يلي:

[1] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35، العدد 129، 2009، ص 120.
[2] جلولي سهام، دور الصناديق السيادية في دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 267.

- تتميز تجربة الكويت بكونها من أقدم التجارب العالمية في مجال صناديق الثروة السيادية باعتبار مجلس الاستثمار الكويت يعد أول صندوق سيادي يتم في العالم 1953، مما يساهم في نضوج هذه التجربة وتراكم خبرات متنوعة يمكن لهيئة الاستثمار الكويتية استغلالها في إدارة استثماراتها.

- إن استمرار نشاط هيئة الاستثمار الكويتية لمدة زمنية تفوق نصف قرن دليل على نجاح الهيئة في التكييف مع مختلف التغيرات والأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

- إن توسع مجال عمل الهيئة يشمل الاستثمار في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الاستثمار في الأسواق المالية المتقدمة والناشئة ودعم سياسات التنمية في الدول النامية يدل على وجود استراتيجية استثمار فعالة تؤدي إلى استفادة الاقتصاد الكويتي من منافع متعددة على غرار دعم معدل النمو الاقتصادي، تنويع مصادر الدخل الوطني، تعزيز فرص التعاون والتكامل الاقتصادي بين الكويت والبلدان المستفيدة من استثمارات الهيئة.

- توفر هيئة الاستثمار الكويتية على هيكل تنظيمي متطور مع تحديد وفصل واضح في مهام وصلاحيات مختلف الهيئات المراقبة والمشرفة على عمل الهيئة.

إن هذه المزايا لا يمكن أن تحجب بعض النقائص التي تميز التجربة في مجال الإفصاح والمسائلة رغم قيام الهيئة بإعداد تقارير مختلفة حول نشاطها وتقديمها للهيئات المعنية بمراقبة أدائها، إلا انه لا يتم نشر وتقديم هذه التقارير للرأي العام مما يصعب مهمة الباحثين والمنظمات المستقلة في إعداد تقييم حقيقي لأداء الهيئة، وبالتالي تقليص فرص خضوع الهيئة للمساءلة، لذلك فان الهيئة مطالبة بتحسين أدائها في هذا الجانب عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية، تتضمن النتائج المحققة واستراتيجية الاستثمار المتبعة وسياسة إدارة المخاطر في الهيئة، ومدى نجاح الهيئة في تحقيق الأهداف الاستثمارية المرجعية، كما يتعين على الهيئة إشراك المنظمات و هيئات بحثية مستقلة في عملية مراقبة وتقييم أدائها.[1]

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 144.

خلاصة:

تعتبر تجربة صندوق الثروة السيادي النرويجي من انجح التجارب الدولية في هذا المجال، وهذا بسبب توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة تتميز بارتفاع مستويات الحوكمة الاقتصادية والسياسية في هذا البلد، ووجود استراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن توفر قدر عال من الشفافية والمساءلة حول نشاطات الصندوق يؤدي إلى سرعة اكتشاف وتصحيح الأخطاء المرتبطة باستثمار الصندوق.

إن توفر الإمارات العربية المتحدة على أكبر صندوق سيادي في العالم، يساهم في تعزيز نفوذ ومكانة البلد في النظام المالي والاقتصادي العالمي، إلا أن تدني مستوى حوكمة الصندوق بسبب عدم استقلاليته وخضوعه لسيطرة الحكومة وانخفاض مستوى شفافية الصندوق يحد من أدائه رغم امتلاكه لفرص نمو هائلة بسبب الوفرة المالية التي يحوزها.

تتميز تجربة الكويت بكونها من أقدم التجارب العالمية في مجال صناديق الثروة السيادية مما يسمح بتراكم معارف وخبرات يمكن استخدامها لتحسين أداء الصندوق الكويتي، ورغم ذلك توجد بعض النقائص التي تميز التجربة في مجال الإفصاح والشفافية حيث لا يتم الإعلان على النتائج السنوية المحققة مما يقلل من فرص خضوع هيئة الاستثمار الكويتية للمساءلة.

ساهمت صناديق الثروة السيادية في التصدي للازمة المالية العالمية وذلك عن طريق تدخلاتها المباشرة في الأسواق المالية للحفاظ على استقرارها وسيولتها.

الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر النفط في الجزائر المحرك الأساسي والرئيسي للاقتصاد الجزائري حيث يتصف اقتصادها بالطابع الريعي نظرا لارتباطه الكبير بالقطاع النفطي، إذ تساهم فيه صادرات النفطية بنسبة أكثر من إيرادات الدولة، حيث تعتمد عليها في الميزانية العامة للدولة ودعم نشاطات انتاجية من زراعة وصناعات تحويلية ومنتجات البترول المتكررة والبناء والأشغال العمومية وخدمات عمومية. حيث عرفت السنوات الأخيرة تراجعا في أسعار النفط وهو ما زاد من مخاوف الجزائر الذي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعوائد النفط.

ولتجاوز هذه الصدمات الناتجة عن تقلبات المفاجئة لأسعار البترول عملت السلطات الجزائرية إثر ارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية على إنشاء صندوق سيادي سنة 2000 في قانون المالية التكميلي سمي بـــ" بصندوق ضبط الموارد"، باعتباره صندوق من صناديق الثروة السيادية التي انتشرت في الدول النفطية، هذا الصندوق يعمل كأداة ضابطة ومعدلة لسد عجز الموازنة العامة من جهة، وخفض المديونية العمومية من جهة أخرى. وذلك لتحقيق أهداف متنوعة مرتبطة بالسياسة المالية المتبعة في البلاد.

وفيما يأتي عرض المباحث الرئيسية التي تضمنها الفصل الثالث:

المبحث الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية.

المبحث الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري

يمثل قطاع المحروقات الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري باعتباره يتصدر كل أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية، وكذا في تمويل الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (2010–2022)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حجم الإيرادات العامة والجبائية حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج وتطور معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(03–01): مساهمة القطاع النفطي الناتج الداخلي الخام خلال (2010 –2022) (مليار دج)

السنوات	قيمة الناتج الداخلي الخام	مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام %
2010	12033.4	4180.4	%34.74
2011	14519.8	5242.1	%36.10
2012	16208.7	5536.4	%34.16
2013	16643.8	4968.0	%29.85
2014	17228.6	4657.8	% 27.04
2015	16712.7	3134.2	%18.75
2016	17514.6	3025.6	%17.27
2017	18876.2	3699.7	%19.60
2018	20259.0	4547.8	%22.45
2019	20500.3	3910.1	%19.07
2020	18477.0	2575.1	%13.94
2021	22079.0	3734.4	%16.91
2022	27688.9	5836.8	%21.08

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– النشرات الإحصائية الثلاثية لتقارير بنك الجزائر2023، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm تاريخ الاطلاع:2024/05/07، على الساعة: 11:20.

يؤثر القطاع النفطي في الجزائر من خلال القيمة المضافة التي يقدمها للاقتصاد، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم(03-01): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2022).

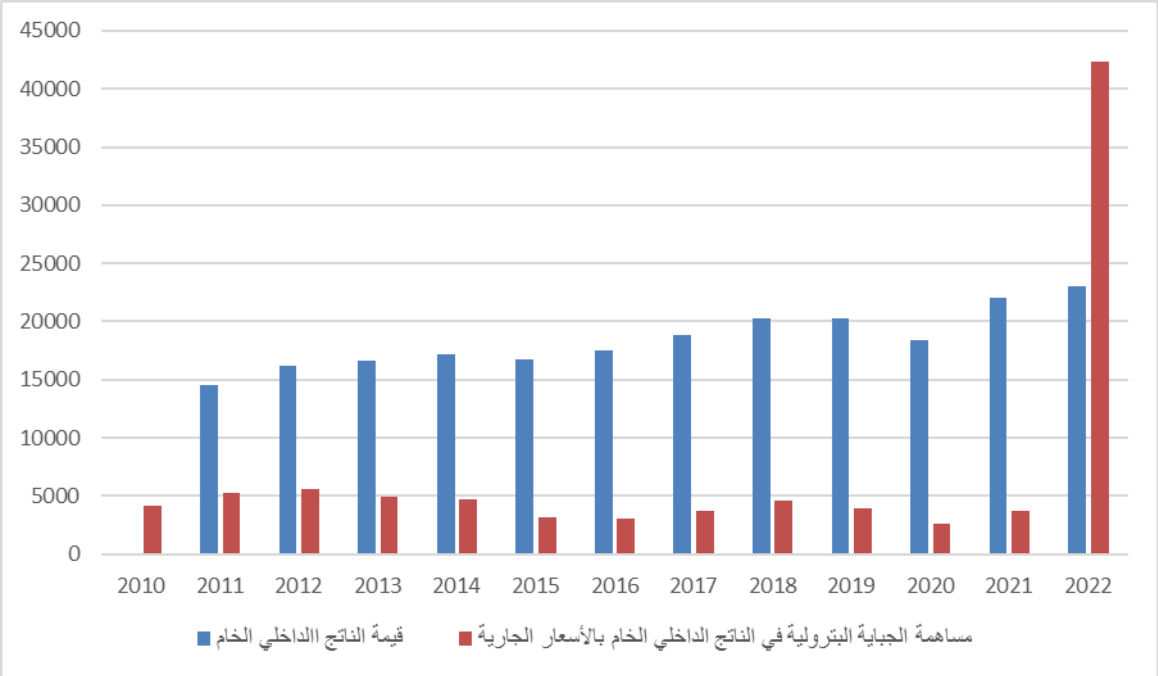

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات الجدول رقم01.

من خلال الجدول رقم 01 يتبن لنا أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر من سنة2010 إلى غاية سنة 2014حيث يقابلها نسبة كبيرة من مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي، حيث بلغت ذروتها في سنة 2011 بنسبة 36.10% لتتراجع بعد ذلك تدريجيا حيث سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2020 بنسبة 13.94 %وذلك راجع لتقلبات أسعار البترول والأزمات الاقتصادية وبالتالي تقلبات في الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي.

من خلال ذلك نستنتج وجود علاقة قوية بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، والواضح هو أن عدم الاستقرار في نمو الناتج الداخلي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية[1].

[1] ايدير عبد الله، أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2021، ص 29.

المطلب الثاني: مساهمة النفط في حجم الصادرات (2010-2022)

تمتاز الصادرات الجزائرية بالطابع الأحادي بحيث يرتكز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بالتغيرات في أسعار النفط الدولية.

الجدول رقم(03-02): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية(2010-2022) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	أسعار البترول (دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	مجموع الصادرات (مليون دولار)	نسبة صادرات المحروقات%
2010	80.2	56143	57762	%97.20
2011	112.9	71662	73802	%97.10
2012	111	70571.40	72620	%97.18
2013	109.5	63662	65823	%96.72
2014	100.2	58362	61172	%95.41
2015	53.07	33081	35138	%94.15
2016	45.0	27917	29698	%94.00
2017	53.01	33203	35138	%94.51
2018	71.5	38897	41115	%94.61
2019	64.49	33168	35312	%93.92
2020	42.1	20231	21925	%92.27
2021	72.7	35190	38553	%91.28
2022	81.3	56302	51882	%92.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر2023 ، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm تاريخ الاطلاع: 2024/05/07، على الساعة: 11:45.

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات التي تمثل الحصة الأكبر بمتوسط 94 %من إجمالي الصادرات، حيث سجلت أعلى قيمة لسعر البترول في الفترة المدروسة خلال سنة 2011 بسعر قدره 112.9 دولار للبرميل ثم عادت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 42.1دولار للبرميل سنة 2020وهو أدنى سعر سجل خلال فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بصادرات المحروقات والمتعلقة بدورها بالزيادة أو بالانخفاض في أسعار البترول خلال هذه الفترة. حيث انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 57762مليون دولار سنة 2010إلى 72620مليون دولار سنة 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط، ليعود مجموع الصادرات الإجمالية في الانخفاض مرة أخرى إلى أن وصل إلى 21925مليون دولار سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات لأدنى مستوياتها في ذات السنة لتصل إلى 20231 مليون دولار وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول إلى 42.1دولار للبرميل في نفس السنة.[1]

المطلب الثالث: مساهمة النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة (2010-2022)

تعتبر موازنة الدولة من المتغيرات الأكثر تأثرا بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية والجزائر باعتبارها تعتمد على مورد البترول بصورة أساسية، سنحاول أن نعرف ما أثر العلاقة التي تربط بين الجباية البترولية والإيرادات والنفقات العامة. والجدول الموالي يوضح أثر الجباية البترولية على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

الجدول رقم(03-03): أثر الجباية البترولية على الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2022) الوحدة (مليار دج).

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة	نسبة الجباية البترولية إلى النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	2923.4	3449.02	1501.70	%51.36	%43.53	525.62-
2011	3198.4	8272.6	1529.4	%47.81	%18.49	5074.2-
2012	2455.6	7428.7	1561.60	%45.19	%21.02	3973.1-
2013	3820.0	6024.13	1615.90	%42.30	%26.82	2204.13-
2014	4218.18	6995.77	1577.73	%37.40	%22.55	2777.59-
2015	4684.65	7656.33	1722.94	%36.77	%22.50	2971.68-
2016	4747.43	7297.50	1662.55	%35.44	%23.06	2550.07-

[1] منيجل جميلة، الطاقات المتجددة في الجزائر كاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد09، العدد01، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2023، ص 93.

2017	5635.51	6883.20	2200.12	%39.04	%31.96	1247.69-
2018	6714.26	6827.77	2776.21	%41.34	%22.18	1913.51-
2019	6507.90	8557.15	2714.46	%41.71	%31.72	2049.25-
2020	6289.72	7823.11	2200.32	%34.98	%28.13	1533.39-
2021	6586.6	7889.55	2316.26	35.16%	%29.35	1302.95-
2022	6877.4	8045.6	2450.32	%35.62	%30.45	1468.02-

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات مقدمة من وزارة المالية (قانون المالية لمجموع السنوات) على الموقع: https://www,mfdgi,gov,d تاريخ الاطلاع: /2024/05، على الساعة: 13:00.

أولا :أثر الجباية البترولية على الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من مصادر التمويل التي لابد منها تتكون من عدة عناصر وتختلف هذه العناصر من دولة إلى أخرى وباعتبار الجزائر تعتمد على مورد البترول بصورة أساسية سنحاول دراسة أثر الجباية البترولية على الإيرادات العام، والمنحنى الموالي يوضح تطور الجباية البترولية على الإيرادات العامة.

الشكل رقم(03-02): تطور الجباية البترولية على الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2022)

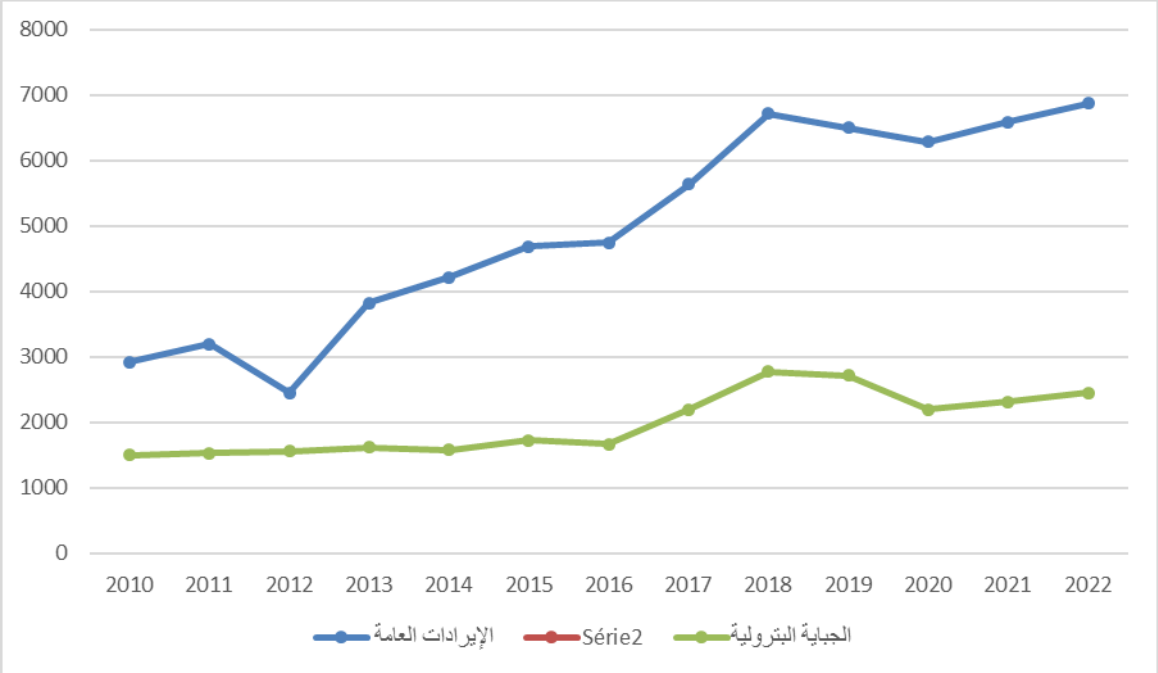

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات الجدول03 .

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2010-2022) شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فخلال الفترة 2011-2012 ارتفعت الإيرادات البترولية من 2905 مليار

دج في 2010 إلى أن وصلت إلى4184.3 مليار دج سنة 2012 وهو أقصى حد بلغته خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنه ارتفعت معها الإيرادات العامة من 4393.1 مليار دج إلى 6339.3 مليار دج وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ثم عادت في الانخفاض تدريجيا حيث سجلت سنة2016 مبلغ قدره 1781.1 مليار دج وهو أدنى مبلغ سجل في مرحلة الدراسة، وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة.

ومن الشكل نلاحظ أنه كلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية ارتفعت معها الإيرادات العامة والعكس صحيح، فهناك علاقة طردية بين الإيرادات البترولية والإيرادات العامة، أي أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في إيراداتها على مداخيل الجباية البترولية.

ثانيا :أثر الجباية البترولية على النفقات العامة:

ترتبط النفقات العامة بشكل مباشر بالجباية البترولية التي تساهم بدورها في توفير إيرادات كفيلة بتغطيتها والجزائر ذات اقتصاد ريعي ترتكز بالأساس على البترول فإلى أي مدى تساهم الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة؟ والمنحنى الموالي يوضح تطور إجمالي النفقات العامة والجباية البترولية في الجزائر.

الشكل رقم(03-03): تطور إجمالي النفقات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

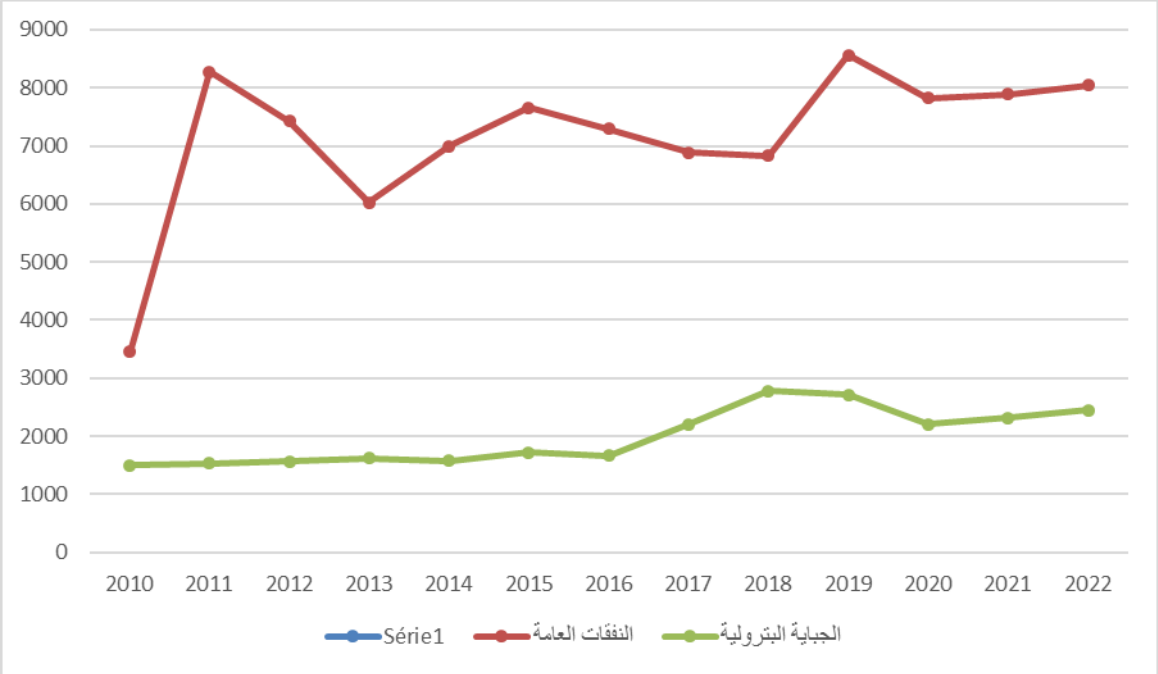

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات الجدول 03.

من خلال المنحنى نلاحظ انخفاض النفقات العامة خلال سنتي 2012-2013 مقارنة بنسبة 2011 وهذا بالرغم من ارتفاع الجباية البترولية وزيادة تغطيتها للنفقات العامة مقارنة بالسنوات السابقة حيث انتقلت إلى % 21.02 و % 26.82على التوالي.

ارتفاع النفقات العامة سنتي 2014-2015 وقاربت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حوالي 22.55%أما في سنتي 2016-2017 شهدت النفقات العامة انخفاضا نسبيا رغم ارتفاع الجباية البترولية التي كانت نسبة مساهمتها 31,96%. على عكس سنتي 2018-2019سجلت ارتفاع ملحوظ في النفقات وقاربت نسبة مساهمة الجباية البترولية 32.18% و 31.72% على التوالي. وهذا رغم انخفاض سعر النفط. وذلك راجع إلى تبني السلطات إجراءات تهدف إلى ترشيد النفقات، أي القيام بالمشاريع الضرورية التي تكتسي طابع اجتماعي. على غرار سنة 2020عرفت النفقات العامة انخفاض ملحوظ وكذلك الجباية البترولية حيث انخفضت مقارنة بسنة 2019 بنسبة 04 % وهذا راجع للازمة الوبائية التي عصفت بأسعار النفط .وهذا ما أثر على النفقات العامة خلال نفس الفترة.

بناء على ما سبق تبين أن الميزانية العامة سجلت وتسجل عجزا متتاليا خلال العشرية الأخيرة والذي يرجع بشكل أساسي إلى التقلبات التي طرأت على الإيرادات التي تعتمد بشكل أساسي على مورد غير مستقر مثل الجباية البترولية والتي هي ترتبط مباشرة بسعر النفط، كذلك نجد أن في بعض الأحيان أن النفقات تفوق بكثير الإيرادات تصل إلى مستويات قياسية في العجز. ولعل هذه الأرقام تبين الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية هذا بالنسبة للجزائر والدول الريعية، لذلك فان استقرار الموازنة العامة يبقى مرهون بتقلبات أسعار النفط فان أي ارتفاع أو انخفاض في سعره يجعل الموازنة تشهد اختلالا عميقا[1].

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر-دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص40.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي

إن الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد في إيراداتها على البترول، والذي يمثل ما يفوق94% من إيراداتها تسعى قدر الإمكان لتوظيف جزء من عوائد هذا المصدر لتنويع اقتصاداتها ترقية باقي القطاعات الاقتصادية من أجل إيجاد مصادر أخرى لتنويع إيراداتها.

المطلب الأول :استخدام الإيرادات النفطية في تغيير الهيكل الإنتاجي (الفلاحي والصناعي)

أولا :استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الفلاحي:

تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة للنهوض بهذا القطاع بعد المعاناة التي عاشها خلال مرحلة التسعينات وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة، حيث كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 والى غاية 2014. فلقد قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004مبلغ 65.4 مليار دج، ويعود إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000.

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (panda) وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فان المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دج، ليخصص له مبلغ 1000 مليار دج ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001 -2014 بلغ ما قيمته 1337.5مليار دج، وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من أجل محاولة إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كانت يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الجزائر، والتي كان من أسبابها انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض في العوائد المالية المحققة للدولة، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي .وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): تطور القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة مليار دينار)

السنوات	القطاع الفلاحي	قطاع المحروقات	الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي
2010	1015.3	4180.4	12034.5	%8.4
2011	1183.2	5242.1	14519.8	%8.7
2012	1421.7	5208.4	15843.0	%9.0
2013	1640.0	4968.0	16643.8	%9.9
2014	1771.5	4657.8	17242.5	%10.3
2015	1935.1	3134.2	16712.7	%11.6
2016	2140.3	3025.6	17514.6	%12.2
2017	2219.1	3699.7	18876.2	%11.8
2018	2427	4547.8	20259	%12
2019	2429.4	3910.1	20284.2	%12
2020	2598.5	2575.1	18383.8	%14.1

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

-النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2023 على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm تاريخ الاطلاع 2024/05/07، على الساعة: 18:40.

الشكل رقم (03-04): علاقة القطاع الفلاحي بإيرادات قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2022)

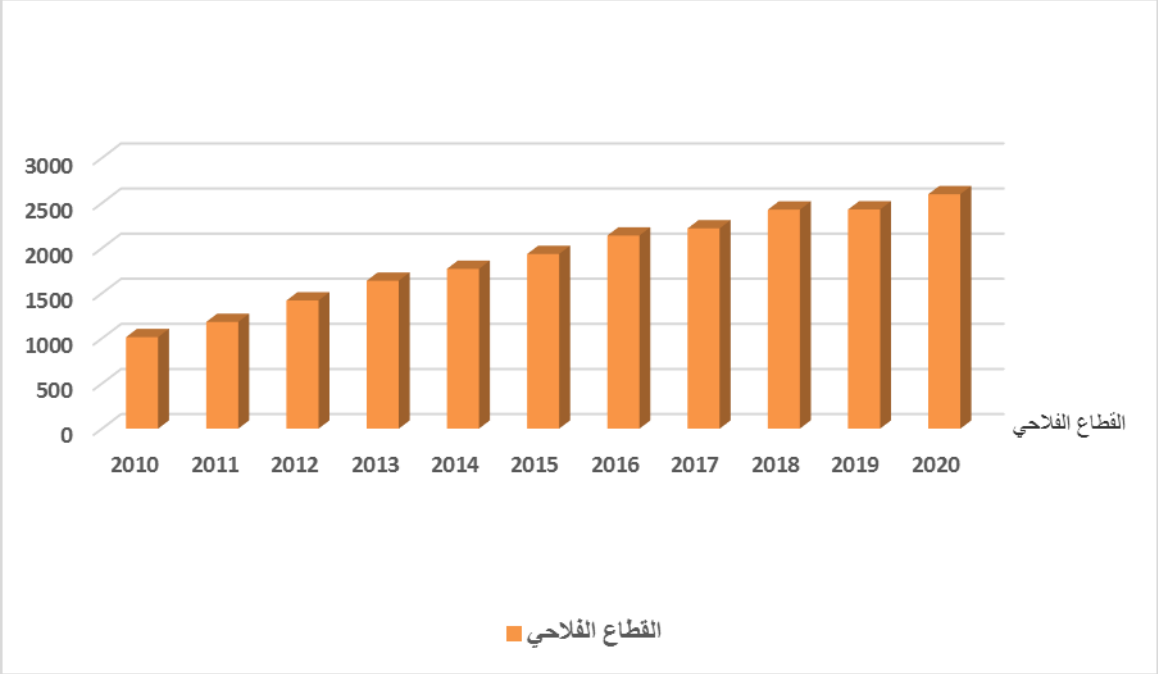

المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم04

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي في تزايد مستمر طول فترة الدراسة2020 -2010، حيث كانت قيمته 1015.3مليار دج خلال سنة 2010 حيث ارتفعت تدريجيا حتى وصلت لأقصى قيمة لها والتي تقدر بـ مليار دج سنة2020 ، حيث كانت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي جد مرضية وذلك راجع لسياسة الدولة في الاهتمام بهذا القطاع نظرا لأهميته الكبيرة و للطبيعة الجغرافية والمناخية التي تتميز بها الجزائر، ومن أجل ذلك قامت الدولة الجزائرية بتخصيص جزء كبير من إيراداتها لتدعيم القطاع الفلاحي والنهوض به حيث أن أغلب هذه الإيرادات هي إيرادات ناجمة عن قطاع المحروقات ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الجباية البترولية بنسبة تفوق94% ، والشكل يبين العلاقة بين القطاع الفلاحي وإيرادات قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أنه كلما كانت الإيرادات النفطية كبيرة تكون مردودية القطاع الفلاحي كبيرة و ذلك راجع لتمويل القطاع الفلاحي من إيرادات الجباية البترولية.[1]

ثانيا :استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دج إلا أن نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم

[1] بن عاشور شيماء، الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الاقتصاديات الريعية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2021، ص 72.

تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا جيدا من شانه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة.

والجدول التالي يبين لنا تطور القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية2020 بالمقارنة مع تطور قطاع المحروقات.

الجدول رقم(03-05): تطور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020). الوحدة (مليار دينار)

السنوات	القطاع الصناعي	قطاع المحروقات	الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي
2010	617.4	4180.4	12034.5	%5.1
2011	663.8	5242.1	14519.8	%4.5
2012	728.6	5208.4	15843.0	%4.5
2013	771.8	4968.0	16643.8	%4.6
2014	837.7	4657.8	17242.5	%4.8
2015	919.4	3134.2	16712.7	%5.5
2016	979.3	3025.6	17514.6	%5.6
2017	1044.9	3699.7	18876.2	%5.5
2018	1128.0	4547.8	20259	%5.6
2019	1198.5	3910.1	20284.2	%6.0
2020	1153.5	2575.1	18383.8	%6.2

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرات الإحصائية الثلاثية لتقارير بنك الجزائر2023 على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm تاريخ الاطلاع 2024/05/09، على الساعة: 23:10.

الشكل رقم (03-05): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)

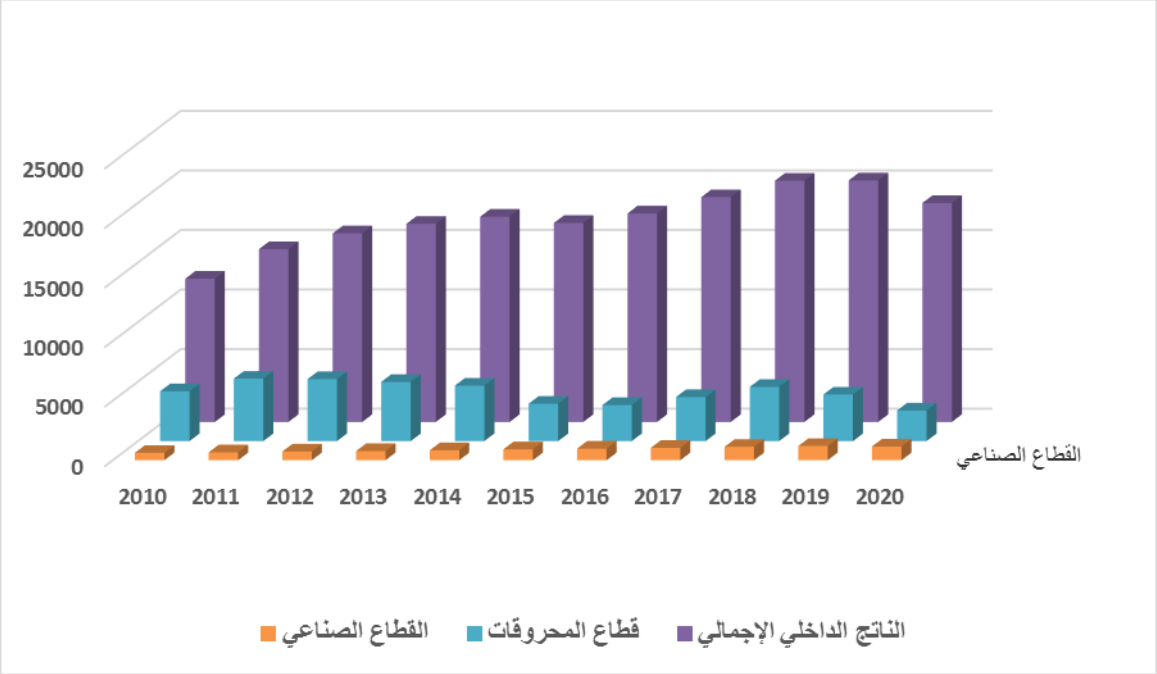

المصدر :من انجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع الصناعي في تزايد مستمر طول الفترة 2010-2019، حيث كانت قيمته 617.4 مليار دج خلال سنة 2010 حيث ارتفعت تدريجيا حتى وصلت لأقصى قيمة لها والتي تقدر بـ 1198.5. مليار دج سنة 2019، ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع إلا أن نسبة مساهمته فالناتج الداخلي الإجمالي ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة مساهمة قطاع المحروقات في ذلك.

يساهم قطاع المحروقات في تنمية القطاع الفلاحي والصناعي بطريقة مباشرة حيث تستعل في استيراد السلع الوسطية التي تدخل الدورة الإنتاجية للقطاعين، بالإضافة إلى تقديم الدعم المتمثل في خفض تكاليف بعض المواد كالأسمدة، شراء آلات ومعدات فلاحية، تطوير الابتكار، الدعم والاستثمار في تطوير تقنيات الزراعة الذكية مثل الزراعة بالروبوتات والاستشعار عن بعد لزيادة كفاءة الإنتاج و تقليل التكاليف.[1]

المطلب الثاني :استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الاستثمارات العمومية

يمكن ملاحظة المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، في هذا الإطار فإن التغيرات والتطورات التي تحدث في الأسواق الدولية تنعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة

[1] بن عاشور شيماء، الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الاقتصاديات الريعية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

على تمويل نفقاتها العامة وبالأخص الاستثمارية منها، من هنا سوف نقوم بتوضيح انعكاسات التقلبات في أسعار المحروقات على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2013إلى سنة 2022.

حيث عرفت هذه الفترة تراجع في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما أدى إلى إعادة النظر في سياسة الإنفاق الاستثماري ضمن البرامج التنموية الخماسية.

-أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر

لقد أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة للدولة هذا الوضع لم ينعكس بشكل مباشر في المدى القصير على حجم الإنفاق الاستثماري، ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى استخدام الاحتياطات الموجودة في صندوق ضبط الموارد واحتياطات الصرف لتغطية العجز الموازني الناتج عن تراجع الإيرادات .ويمكن توضيح واقع الإيرادات والنفقات العامة الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2022 فيما يلي:

أولا :أثر تراجع الإيرادات العامة للميزانية على حجم الإنفاق الاستثماري

نظرا لكون البترول أهم مورد بالنسبة للاقتصاد الجزائري فالدولة تستخدم العائدات البترولية في تمويل وتغطية مختلف النشاطات، والجدول التالي يوضح العلاقة بين الإيرادات الإجمالية للدولة وانخفاض أسعار البترول وأيضا علاقتها بحجم الإنفاق الاستثماري.

الجدول رقم(03-06): تراجع الإيرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول(2013-2022)

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016
الإيرادات الإجمالية (مليار دينار)	5957.5	5738.4	5103.1	4747.4
أسعار البترول (دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	45
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الإيرادات الإجمالية (مليار دينار)	5635.5	6714.2	6507.9	6289.7
أسعار البترول (دولار للبرميل)	54.1	71.3	64.4	42.1
السنوات	**2021**	**2022**		
الإيرادات الإجمالية (مليار دينار)	5328.1	5683.2		
أسعار البترول (دولار للبرميل)	72.7	81.3		

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

--تقرير بنك الجزائري 2023 على الموقع:http:// www.bank-of-algeria.dz

- قوانين المالية على الموقع: www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/10، على الساعة: 14:05.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه عند انخفاض أسعار البترول يقابلها انخفاض في الإيرادات الإجمالية للدولة، وبالتالي وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والإيرادات، وهذا تحصيل حاصل على أساس أن هيكل إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات من الجباية البترولية.

الجدول رقم(03-07): أثر تراجع الإيرادات العامة على حجم الإنفاق الاستثماري (2013-2022)

الوحدة(مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016
حجم الإنفاق الاستثماري	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الإنفاق الاستثماري%	%31.42	%35.73	%43.87	%66.91
الإيرادات الإجمالية	5957.5	5738.4	5103.1	4747.4
السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم الإنفاق الاستثماري	2291.3	4043.3	3602.6	2929.6
معدل الإنفاق الاستثماري%	%40.65	%60.22	%55.35	%46.57
الإيرادات الإجمالية	5635.5	6714.2	6507.9	6289.7
السنوات	2021	2022		
حجم الإنفاق الاستثماري	2798.5	3546.9		
معدل الإنفاق الاستثماري%	%52.52	%62.41		
الإيرادات الإجمالية	5328.1	5683.2		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-تقرير بنك الجزائري 2023 على الموقع: http:// www.bank-of-algeria.dz

- قوانين وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/10، على الساعة: 14:08.

بالنسبة لعلاقة الإيرادات العامة بحجم الإنفاق الاستثماري، ومن خلال البيانات الواردة بالجدول التالي نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم الإنفاق الاستثماري من سنة2013 إلى غاية سنة 2015 حيث كانت على التوالي 1892.6 مليار دينار، 3885.8مليار دينار، وذلك بسبب التمويل من خلال احتياطي الصرف .أما بالنسبة لسنة2016

وسنة2017 نلاحظ انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري وهذا راجع لتقليص الإنتاج البترولي وإتباع سياسة التقشف لميزانية الدولة، وأيضا بسبب الانخفاض الكبير والمتواصل في إجمالي الإيرادات العامة والذي سببه الانخفاض في أسعار البترول، ليعاد في الارتفاع سنة 2018 و ذلك راجع لارتفاع سعر البترول وبالتالي ارتفاع في الإيرادات العامة لتلك السنة، حيث اضطرت الدولة إتمام المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرمجة في مخططات الانتعاش الاقتصادي، ونلاحظ في السنوات الأخيرة انخفاض في حجم الإنفاق و هذا راجع إلى أزمة كورونا، حيث عملت الدولة على تقليص النفقات من بينها نفقات التجهيز، وبالتالي تجميد المشاريع نظرا لانخفاض إيرادات المحروقات بسبب انخفاض سعر البترول، أدى ذلك أيضا غلق صندوق ضبط الموارد الذي كان يمول المشاريع الاستثمارية.

ثانيا :تطور نفقات الاستثمار خلال فترة انخفاض أسعار البترول

يعتبر كل من التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف العاملان الأساسيان اللذان يلعبان دور مركزي في تمويل الإنفاق العام (الاستثماري) للدولة وخاصة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-08): أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الإنفاق الاستثماري (2013-2022) الوحدة (مليار دج).

السنوات	2013	2014	2015	2016
حجم الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الإنفاق الاستثماري%	%31.42	%35.73	%43.87	%41.05
أسعار البترول (دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	45.0
احتياطي الصرف (مليار دولار)	194.012	178.938	144.133	114.138
السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	2291.3	4043.3	3602.6	2929.6
معدل الإنفاق الاستثماري%	%40.65	%60.22	%55.35	%46.57
أسعار البترول (دولار للبرميل)	54.1	71.3	64.4	42.1
احتياطي الصرف (مليار دج)	97.332	85.25	62	42.59

السنوات	2021	2022
حجم الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	2798.5	3546.9
معدل الإنفاق الاستثماري%	%52.52	%62.41

أسعار البترول (دولار للبرميل)	72.7	81.3
احتياطي الصرف(مليار دج)	47.27	63.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-تقرير بنك الجزائري 2023 على الموقع: http:// www.bank-of-algeria.dz

- قوانين وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/10، على الساعة: 14:30.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من أن أسعار البترول انخفض إلا أن حجم الإنفاق الاستثماري ارتفع خلال الفترة 2013 إلى غاية 2015 وهذا راجع إلى أن المبالغ رصدت في برنامج توطيد النمو 2010-2014والبرنامج الخماسي الحالي الممتد خلال الفترة2015- 2019 ، أيضا هذا الارتفاع راجع إلى أن تمويل الإنفاق الاستثماري كان يمول من خلال السحب من الموارد المجمعة لدى صندوق ضبط الإيرادات، حيث يظهر ذلك من خلال الانخفاض المستمر في احتياطات الصرف، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول واحتياطي الصرف. أما في سنتي2016 و2017 نلاحظ انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار البترول، وعرفت سنة 2018 ارتفاع في الإنفاق الاستثماري راجع لارتفاع في سعر البترول فيما تم توجيه السحب من احتياطي الصرف للتكفل بالجانب الاجتماعي (الإنفاق العام يغلب عليه الطابع الاجتماعي الاستهلاكي)، ليعاد الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى مستويات جد متدنية ويرجع ذلك إلى تلك الأزمة (كوفيد 19) التي تعرضت لها أسعار البترول.[1]

المطلب الثالث: استخدام الإيرادات النفطية في خفض المديونية العمومية

استطاعت الجزائر خفض مديونيتها العمومية من خلال تبني سياسات مالية واستراتيجيات فعالة هذا ما مكن الجزائر من استخدام الإيرادات النفطية في سداد الديون أو تمويل مشاريع تنموية، وهذا ما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض المزيد من الأموال حيث تساهم هذه الإيرادات في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتحسين البنية التحتية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] بن عاشور شيماء، الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الاقتصاديات الريعية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الجدول رقم(03-09): تطور المديونية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة (مليون دج)

السنوات	أسعار البترول(دولار)	موارد صندوق ضبط الإيرادات) مليون دج)	تطور المديونية العمومية
2010	80.2	4316465	1099.2
2011	112.9	4842837	1215.0
2012	111	5381702	1312.2
2013	109.5	5633751	1171.7
2014	100.2	5563511	1239.0
2015	53.07	4408159	1380.8
2016	45.0	2073846	3407.3
2017	53.01	784458	4957.9
2018	71.5	0	7558.0
2019	64.49	305500	6225.4
2020	42.1	305500	3108

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2023 على الموقع:

-of- algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htmwww.bank

تاريخ الاطلاع 2024/05/10، على الساعة: 16:30.

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع سعر البترول من سنة 2010 إلى سنة2011 حيث بلغ 80.2 و112.9 دولار للبرميل على التوالي هذا ما أدى إلى نمو موارد صندوق ضبط الإيرادات، ما نتج عنه تزايد في حجم المديونية العمومية، لتنخفض بعد ذلك سنة 2012 وتصل إلى 111دولار للبرميل وتستمر في الانخفاض إلى غاية 2017، حيث شهدت أسواق النفط تدهور كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي خلال تلك الفترة، هذا ما أدى إلى استقرار في موارد الصندوق وثبات في حجم المديونية العمومية.

ليعاد بعد ذلك الارتفاع سنة 2018 حيث بلغ 71.5 دولار للبرميل، ولكنه عاد مجددا إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة 2019 و2020 حيث ساهمت كوفيد 19 في تعميق انخفاض أسعار النفط نتيجة الركود العالمي الذي دخلت

فيه الاقتصاديات العالمية بعد ظهور هذه الأزمة، ما يقابلها تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات التي توجه إلى تمويل العجز الموازني.[1]

المبحث الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية

إن الكثير من الدول المالكة لصناديق السيادية تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر لهذه الصناديق، ذلك بسبب الارتفاع القياسي في أسعار النفط على المستوى الدولي.

حيث تعد تجربة الجزائر من بين أهم التجارب التي ساهم الارتفاع في أسعار النفط في خلق صندوق ضبط الإيرادات وذلك نظرا للفوائض المالية التي شهدتها الجزائر منذ بداية سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث كان على الجزائر التفكير في استغلالها بطريقة تضمن لها امتصاص هذه الفوائض المالية، من اجل مواجهة مخاطر تقلبات الأسعار وكذا التغيرات الحاصلة للسياسة المالية الحالية والمستقبلية .وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان2000.

المطلب الأول :ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط، ومنها الجزائر من اجل معالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافه قواعد عملها سمي هذا الصندوق بصندوق ضبط الموارد.

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية حيث لا تجوز فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية.[2]

تم إنشائه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي بناءا على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، وينص القانون على أنه (يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان ضبط الموارد).[3]

الوزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

---

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 :جوان2000 ، العدد37 ، ص7.

[3] المادة 10 من قانون رقم 2000.02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2000 .

ينتمي صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى صنف الصناديق الممولة من الفوائض المتأتية من صادرات المواد الأولية وبالتحديد عوائد الصادرات النفطية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مختلف التوازنات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، لاسيما في أوقات الأزمات المالية وصدمات السوق النفطية التي تخضع غالبا لعوامل سوقية وغير سوقية[1].

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن صندوق ضبط الموارد هو" عبارة عن صندوق تديره الحكومة باعتباره حسابا للتخصيص الخاص (خارج الميزانية) لدى البنك المركزي بالعملة المحلية بهدف تحقيق التوازن المالي والاحتياط ضد انخفاض أسعار النفط.[2]

بما أن الصندوق عبارة عن حساب فهو لا يتوفر على هيكل تنظيمي محدد، ويقيد في هذا الحساب:

1-في جانب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج الإيرادات الجبائية التي تفوق تقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

2-في جانب النفقات:

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض المديونية الخارجية.[3]

ثانيا: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد:

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد، على غرار الدول البترولية الأخرى، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، إذ بلغ فائض الميزانية 400 مليار دج وإيرادات جبائية فاقت 1213.2 مليار دج، وعموما يمكن إرجاع الدوافع الكامنة وراء إنشاء الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

الدوافع الداخلية: وتتمثل في المؤشرات التي تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، ومن أهمها:

– تأثير تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات على النمو الاقتصادي: إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي والتي فاقت خلال الفترة 1996-2000 ما نسبته % 29.68 وفي سنة 2000 نسبة % 39.4

[1] بقدور مليكة، دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الوطني، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص 63.

[2] بوثلجة محمد اسلام، الصناديق السيادية ودورها في ادارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] رزيق كمال وآخرون، قراءة واقع صناديق الثروة السيادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى حول :موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، الطبعة الأولى، جامعة الجيلالي بو نعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 3.

يؤكد الأهمية النسبية المتزايدة لهذا القطاع، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي مرهون بمعدل نمو قطاع المحروقات والتقلبات الحاصلة في أسعاره وحجم استثماراته وإنتاجه.

– **تأثير المحروقات على الموازنة العامة للدولة** : تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد فاقت مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 نسبة 64 % وسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2000 قدرت ب 76.86 %وهو ما يؤكد تأثر وارتباط الموازنة العامة للدولة بشكل جد مباشر بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل القدرة على الاستمرار في تمويل برامج التنمية الاقتصادية واستقرارها مرهونة بالتقلبات ارتفاعا وانخفاضا.

– **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات** :باعتبار أن الصادرات من المحروقات تشكل أكثر من 94 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي المصدر الأساسي لتشكيل العملة الصعبة في الجزائر فان أي تغير في أداء قطاع المحروقات في الجزائر وأسعارها يؤثر مباشرة على توازن الميزان الجاري ومنه ميزان المدفوعات.

الدوافع الخارجية: لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية، فاعتبار الجزائر بلد نفطي لا يمكنها تجاهل مختلف السياسات التي تنفذها مختلف البلدان النفطية، والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية، ويمكن حصر الدوافع الخارجية في:

– **تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم استقرارها**: تتسم أسعار المنتجات الطاقوية بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية، نظرا لارتباطها بمجموعة من عوامل العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية، وهو ما يجعل الدول الريعية على غرار الجزائر متلقية لمختلف الصدمات الناتجة خاصة عن تراجع أسعارها .وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن آلية كفيلة بامتصاص الفوائض المالية النفطية المتراكمة في حالة ارتفاع أسعار المحروقات والاحتفاظ بها في شكل احتياطيات توجه لتغطية الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار.

رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية: لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كرد فعل على اتساع ظاهرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية لاسيما دول الخليج العربي، كالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، الكويت، ونجاح الكثير منها في ضمان استدامة تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة[1]

[1] بن عبد الفتاح دحمان، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016، ص67.

ثالثا: أهمية وأهداف صندوق ضبط الموارد

1-الأهمية:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة خاصة من خلال توفير الموارد الموجهة للإنفاق الحكومي، ويمكن إيضاح أهميته كذلك من خلال :

- ✓ مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ✓ ضبط مداخيل البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- ✓ تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق ادخار.

2-الأهداف:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق توقعات قانون المالية.
- ✓ تسوية سد عجز الميزانية العامة للدولة الذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- ✓ تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها تخفيضها، ويتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية الخارجية[1].

رابعا: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات

-تطور الموارد

عرف صندوق ضبط الموارد الجزائري تطورات عديدة منذ نشأته سنة 2000 سواء من حيث موارده أو من حيث استخداماته، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2019-2020، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد2، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، ص 477.

الجدول رقم(03-10): تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة (مليار دج)

السنة	رصيد السنة السابقة	فائض الجباية البترولية	مجموع الموارد	سداد الدين العمومي	تمويل عجز الميزانية	سداد تسبيقات بنك الجزائر	الاستخدامات	رصيد N
2000	0	453237	453237	221100	0	0	221100	232137
2001	232137	123864	356001	184467	0	0	184467	171534
2002	171534	26504	198038	170060	0	0	170060	27978
2003	27978	448914	476892	156000	0	0	156000	320892
2004	320892	623499	944391	222703	0	0	222703	721688
2005	721688	136883	2090524	247838	0	0	247838	1842686
2006	184268	1798000	3640686	618111	91530		709641	2931045
2007	293104	1738848	4669893	314455	531952	607956	1454363	3215530
2008	321553	2288159	5503690	465437	758180	0	1223617	4280073
2009	428007	400675	4680747	0	364282	0	364282	4316465
2010	431646	1318310	5634775	0	791938	0	791938	4842837
2011	484283	2300320	7143157	0	1761455	0	1761455	5381702
2012	538170	2535309	7917011	0	2283260	0	2283260	5633751
2013	563375	2062231	7695982	0	2132471	0	2132471	5563511
2014	556351	1810320	7373831	0	2965672	0	2965672	4408159
2015	440815	5521192	496035	0	2886505	0	2886505	2073846
2016	207384	98500	217239	0	1387938	0	1387938	784458
2017	784458	0	784458	0	784458	0	784458	0
2018	0	437412	437412	0	131912	0	131912	305500
2019	305500	0	305500	0	0	0	0	305500

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 14\05\2024، على الساعة: 18:36.

الشكل رقم(03-06) :تطور حجم فوائض الجباية البترولية خلال الفترة (2000- 2019)

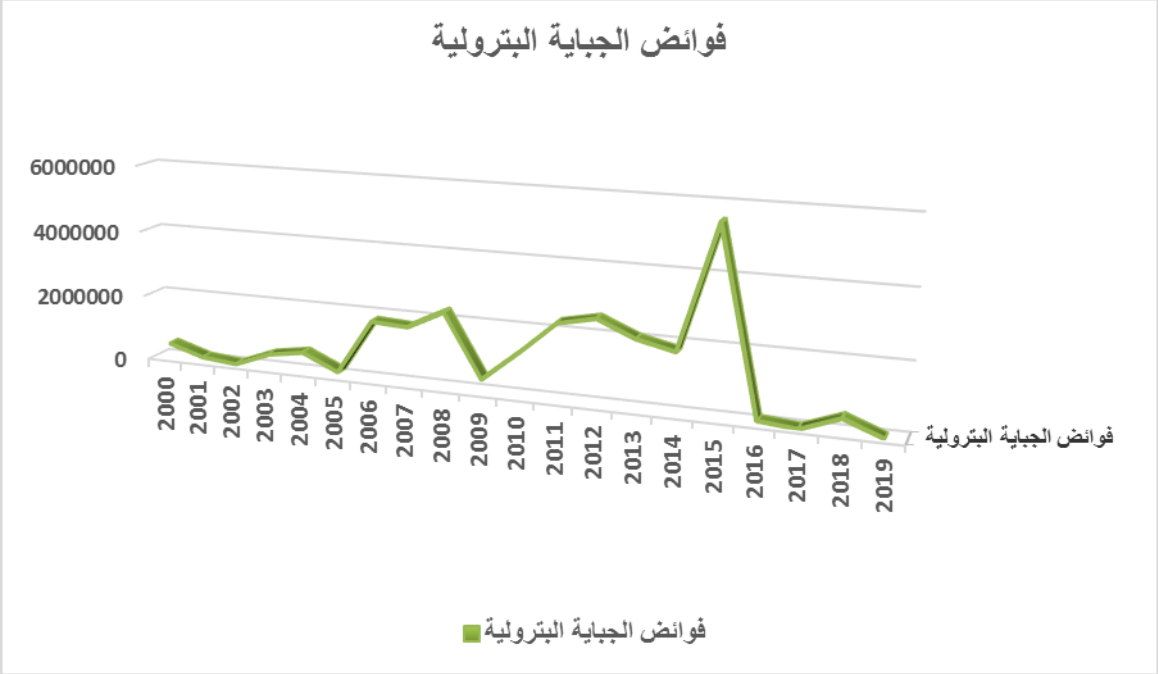

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 09.

من الشكل أعلاه يلاحظ ارتباط الجباية البترولية بما تمليه أسعار السوق العالمية للنفط من خلال تذبذب حجمها، كما يلاحظ تطور الجباية منذ نشأة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري سنة 2000، حيث عرفت تطورا ملموسا مصحوبا بارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2009 التي عرفت انخفاضا كبيرا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 حيث انخفضت مجددا بسبب انهيار أسعار النفط.

الشكل رقم(03-07): تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000- 2019)

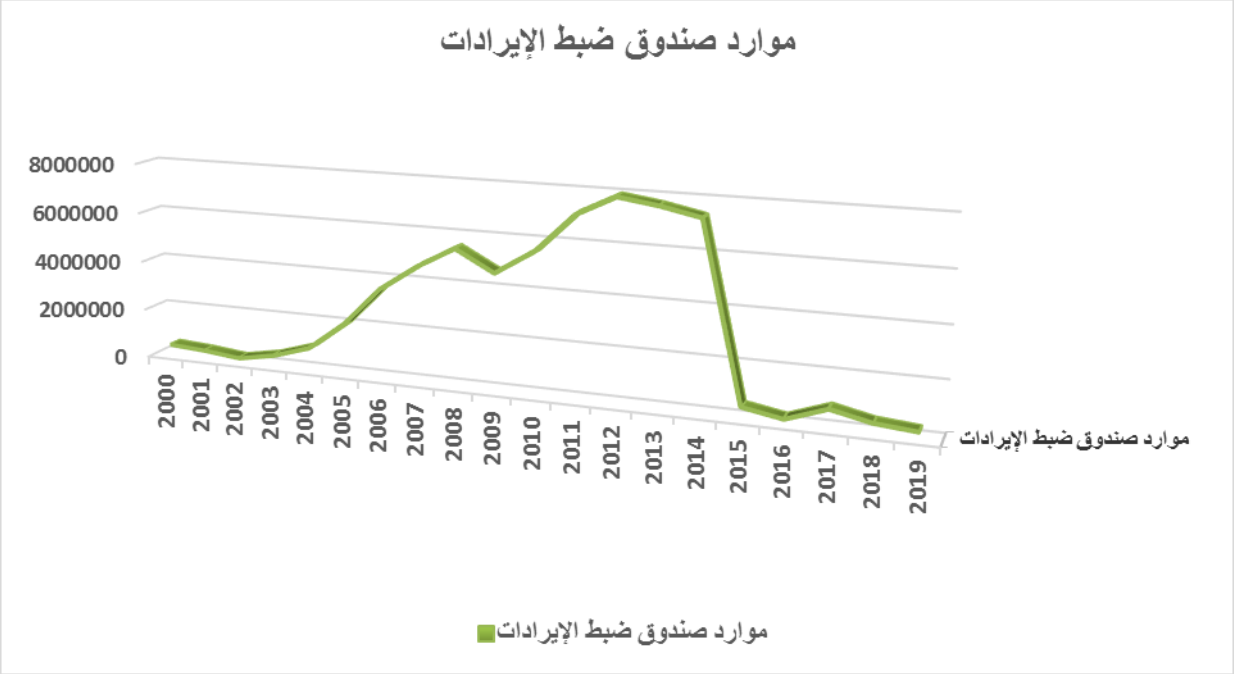

المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 09.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن موارد صندوق ضبط الإيرادات في تزايد مستمر منذ نشأته سنة 2000 باستثناء سنة 2009 التي عرفت تراجعا في أصول الصندوق و التي قدرت ب 4680 مليار دج، و هذا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، ليعاد الارتفاع مجددا سنة 2010 إلى غاية 2014 و قد سجل الصندوق أكبر إيراد سنة 2012 بقيمة 7917 مليار دج، بينما عرفت موارد الصندوق عودة للانخفاض من سنة 2015 إلى غاية 2019، و يبقى تطور موارد الصندوق رهينة أسعار الأسواق العالمية للنفط كون هذا الأخير يعتبر المصدر الرئيسي لموارد الصندوق[1].

-استخدامات صندوق ضبط الإيرادات:

تتمثل استخدامات الصندوق فيما يلي:

أولا: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سد عجز الميزانية

يعتبر سد عجز الميزانية العامة من أهداف صندوق ضبط الإيرادات الرئيسية منذ نشأته، حيث ساهم هذا الأخير في تغطية العجز الموازني بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] حميدش منير، أهمية صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية (دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والنرويج)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص ص 94-96.

الجدول رقم(03-11) :مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2019) (الوحدة: مليون دج)

السنة	موارد صندوق ضبط الموارد	رصيد الميزانية	تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الميزانية	نسبة العجز المغطى
2000	453237	53198-	0	0
2001	356001	68709	0	0
2002	198038	26038	0	0
2003	476892	164624-	0	0
2004	944391	285372-	0	0
2005	2090524	338045-	0	0
2006	3640686	611089-	91530	%14.98
2007	4669893	1159519-	531952	%45.88
2008	5503690	1288603-	758180	%58.84
2009	4680747	970973-	365282	%37.62
2010	5634775	1392296-	971938	%56.88
2011	7143157	2363759-	1761455	%74.52
2012	7917011	3245143-	2283260	%70.16
2013	7695982	2128816-	2132741	%100
2014	7373831	3068021-	2965672	%96.66
2015	4960351	3103789-	2886505	%93.00
2016	2172396	2285913-	1387938	%60.72
2017	784458	1234745-	784458	%63.53
2018	437412	1342601-	131912	%9.83
2019	305500	1138977-	0	0.00

المصدر : :من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة المالية على الموقع:www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 16\05\2024، على الساعة: 22:15.

الشكل رقم(03-08): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية خلال الفترة(2000-2019)

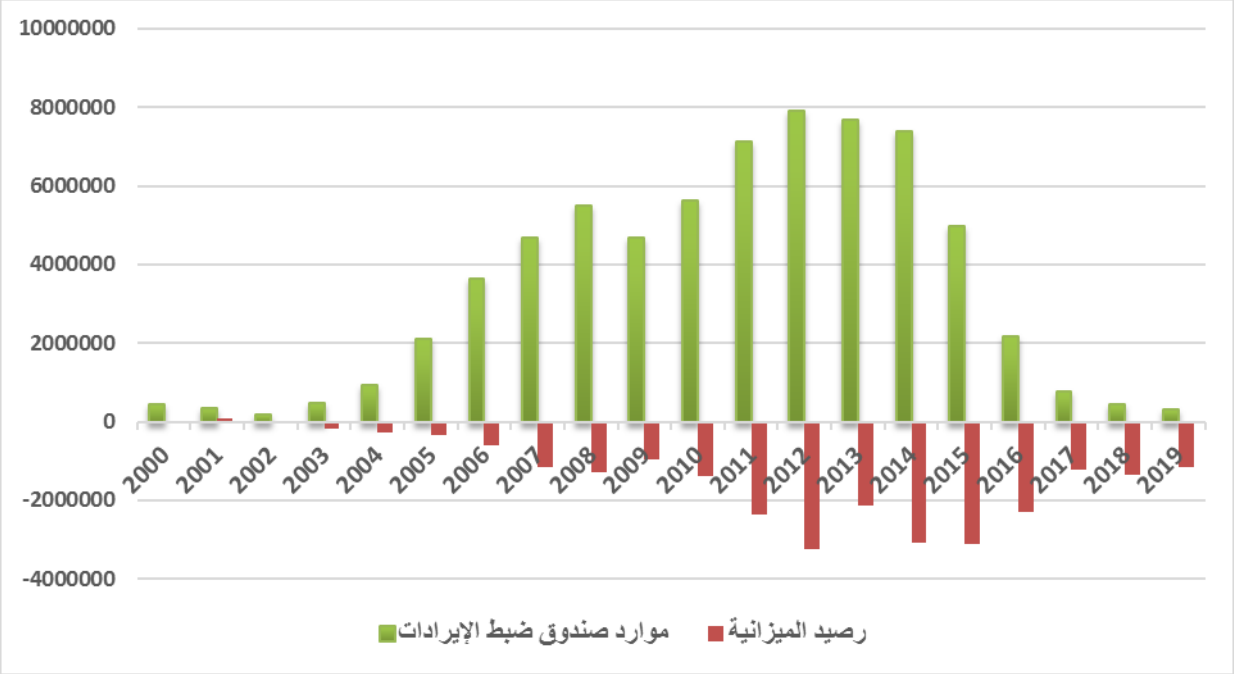

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح تواصل عجز الميزانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019 باستثناء سنة 2001 و 2002اللتان عرفتا رصيدا موجبا.وقد ساهم صندوق ضبط الموارد في سد عجز الميزانية بنسب متفاوتة ابتداء من سنة 2006 بقيمة 91.5 مليار دج إلى غاية 2018 والتي تعتبر آخر مساهمة للصندوق في تغطية العجز خلال فترة الدراسة. كما يلاحظ أن سنة 2014 و 2015عرفتا ذروة مساهمة الصندوق في تغطية عجز الميزانية، أما في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2018 التي عرفت تراجع موارد الصندوق بسبب انخفاض أسعار البترول، حيث لجأت الحكومة إلى التمويل بالاستدانة الداخلية بما يعرف بالقرض السندي لتغطية العجز.

ثانيا: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي خلا ل الفترة(2000-2019)

تعتبر المديونية مشكلة اقتصادية عانى منها الاقتصاد الجزائري منذ ثمانينات القرن الماضي، يعتبر سداد الدين العام من أكبر أهداف وتحديات صندوق ضبط الإيرادات منذ تأسيسه سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهي السنة التي تم فيها القضاء على المديونية، والشكل التالي يبين مساهمة الصندوق في سداد الدين العام.

الشكل رقم(03-09): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2019)

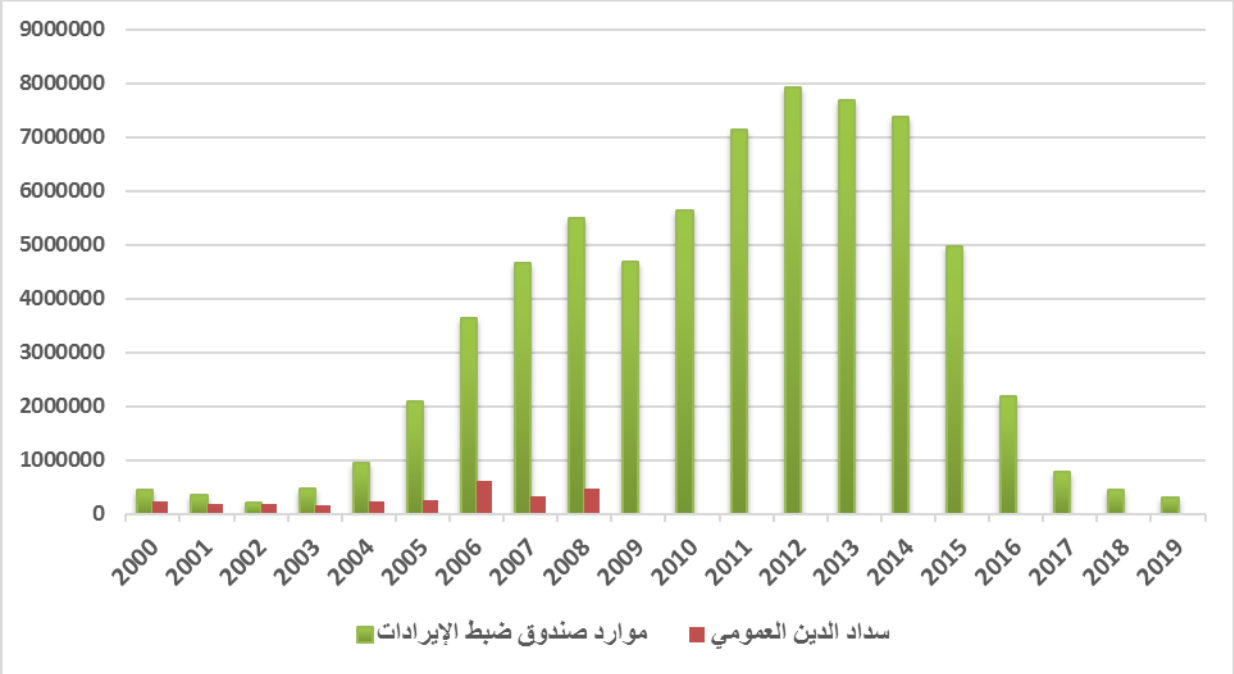

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 09.

الشكل أعلاه يوضح مساهمة صندوق ضبط الإيرادات منذ نشأته في سداد الدين العمومي وبالأخص الدين الخارجي أي منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهي السنة التي عرفت التخلص من المديونية .وترتبط نسبة مساهمة الصندوق في سد الدين العمومي عموما بمستويات فوائض الجباية البترولية.[1]

المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر

أولا: دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم

سنتناول في هذا المطلب أهم مؤشرين لاستقرار الاقتصاد الوطني متمثلا في النمو الاقتصادي والتضخم لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه وتحسين مستوى المعيشة لما لهما من أثر على باقي المؤشرات الأخرى، من خلال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة بنى تحتية متطورة وصولا لتنويع مصادر الدخل الوطني.

1-دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق النمو الاقتصادي

يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل نمو الذي يسجله قطاع المحروقات، حيث شهدت الجباية البترولية بعد قرار تأميم المحروقات تطور

[1] حميدش منير، أهمية صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية (دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والنرويج)، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-98.

مستمر في الحصيلة المالية الأمر الذي جعل منها المساهم الأول في الإيرادات العامة، وعملت على دعم و تمويل الاقتصاد الوطني باعتبارها المورد الرئيسي للخزينة العمومية، حيث قامت الجباية البترولية بدعم الإنفاق العام لإنجاز مختلف المشاريع و البنى التحتية سواء في ظل النظام الاشتراكي القائم على التدخل الحكومي في الاقتصاد والتوسع في الإنفاق العام، مرورا بالانتقال إلى نظام الرأس المالي عبر اقتصاد السوق .

إذ يمكن القول إن موارد صندوق ضبط الموارد المتأتية من فوائض الجباية البترولية الزائدة عن توقع قانون المالية لكل سنة ساهمت في دعم الإنفاق العام بشكل غير مباشر منذ نشأة الصندوق سنة2000 من خلال:

- تسديد الصندوق للمديونية العمومية الداخلية والخارجية خلال ال فترة2000-2008، حيث كانت الحكومة تتجه نحو الاستدانة الداخلية والخارجية قبل سنة 2006 لتغطية عجز الموازنة العامة نظرا للتوسع في الإنفاق مقابل تدني الإيرادات العامة.
- عمل صندوق ضبط الموارد على تمويل عجز الموازنة العامة انطلاقا من سنة 2006بعد التعديل على مهام الصندوق في قانون المالية2004 قانون المالية التكميلي سنة 2006 وقانون المالية2017 ، لاستمرار ارتفاع النفقات العامة الداعمة للنمو الاقتصادي من اجل تحقيق الموازن المالي[1] .

حيث عرف الإنفاق العام في الجزائر منذ بداية سنة 2000 تزايد مستمرا عاكسا بذلك سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين والذي انطلق من سنة 2000والذي سيمتد حتى سنة 2019 معتمدة في ذلك على تزايد الإيرادات النفطية، حيث عرفت الموازنة العامة عجزا متزايدا ابتداء كذلك من سنة 2000 حتى 2015 (ماعدا سنة 2001-2002) تطبيقا للسياسة الكنزية وفقا للمخططات التالية:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول)2005-2009.
- .برنامج توطيد النمو الاقتصادي (مخطط الخماسي الثاني)2010-2014.
- المخطط الخماسي للتنمية (مخطط الخماسي الثالث)2015-2019.

حملت هذه البرامج مخططات التنمية الاستثمارية العمومية مستخدمة الإيرادات النفطية المتزايدة والمتأتية من تصدير النفط لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع الناتج المحلي الخام من ثم دعم النمو من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنية الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي، وكذا

[1] جلولي سهام، دور الصناديق السيادية في دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 309.

النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مختلف القطاعات الكبرى الموجهة لقطاعات هيكلية أساسية كقطاع البناء والأشغال العمومية.

كما بذلت الدولة جهودا معتبرة لسعيها في تنويع مصادر الدخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وذلك منذ فترة التخطيط إلى يومنا هذا، حيث تعتمد الدولة في كل فترة على رفع النفقات العامة بغية الوصول إلى هدفها المنشود وهو تنويع الاقتصاد الوطني اعتمادا على إيرادات الجباية البترولية، نتج عنه عجز في الموازنة العامة ما استدعى تدخل صندوق ضبط الموارد لتمويل هذا العجز ولو جزئيا حفاظا على الاستقرار الاقتصادي، منه يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد عمل بطرق غير مباشرة على دعم النمو الاقتصادي الإنفاق العام في حدود المهام الموكلة له عبر تمويل عجز الموازنة العامة وسداد المديونية العمومية منذ نشأته.[1]

2-دور صندوق ضبط الموارد في خفض معدلات التضخم

عمل صندوق ضبط الموارد منذ نشأته سنة 2000 إلى غاية 2019 على امتصاص الفوائض النفطية ضمان عدم تسربها للاقتصاد المحلي من اجل الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي الحفاظ على معدلات متدنية من التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام لأسعار، كما إن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي خلال الفترة 2000-2005 لأجل تمويل العجز الموازني يهدف كذلك إلى التحكم في معدلات التضخم وذلك بالتحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة. إلا أن الارتفاع المستمر للعجز في الموازنة العامة أرغم الحكومة على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، كما إن ارتفاع رصيد الصندوق من 232.137مليار دج نهاية سنة 2000 إلى 2931.045مليار دج سنة 2006، ليصل سنة 2009الى 4280.071مليار دج، هذا بسبب التعديل في قانون المحروقات باستحداث ضريبة استثنائية لما يتجاوز سعر برميل النفط قيمة 30 دولار، إذا عمدت الحكومة إلى تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق وليس لتغطية كل العجز الموازني، وذلك للمحافظة على معدلات تضخم منخفضة بعد التعديل الذي طرأ على مهام الصندوق حسب قانون المالية 2004-2006.

[1] سليماني بلال وآخرون، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

إذ بدأ الصندوق بمهمة سد العجز في الموازنة العامة مباشرة منذ سنة 2006 ما أدى إلى ضخ مبالغ هامة في الاقتصاد الوطني[1] كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم(03-12): تطور معدلات التضخم في الجزائر مع إجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2019). (الوحدة: مليار دج)

السنة	نسبة التضخم%	إجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد (مليار دج)	السنة	نسبة التضخم%	إجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد (مليار دج)
2000	%0.3	221100	**2010**	%3.9	791938
2001	%4.2	184467	**2011**	%4.5	1761455
2002	%1.4	170060	**2012**	%8.9	2283260
2003	%4.3	156000	**2013**	%3.3	2132471
2004	%4.0	222703	**2014**	%2.9	2965672
2005	%1.4	247838	**2015**	%4.8	2886505
2006	%2.3	709641	**2016**	%6.4	1387938
2007	%3.7	1454363	**2017**	%5.6	784458
2008	%4.9	1223617	**2018**	%4.3	131912
2009	%5.7	264282	**2019**	%2.0	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: موقع وزارة المالية، المديرية العامة التوقعات والسياسات

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective تاريخ الاطلاع: 2024\05\20، على الساعة: 20:30.

نلاحظ من خلال الجدول انه منذ سنة 2006 انطلق فيها الصندوق بتمويل عجز الموازنة ولو جزئيا، ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر نظرا لارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

[1] حدادي عبد الغني، دور الصناديق السيادية في أدارة الفوائض النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 158.

الشكل رقم(03-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر وإجمالي السحوبات من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2019.

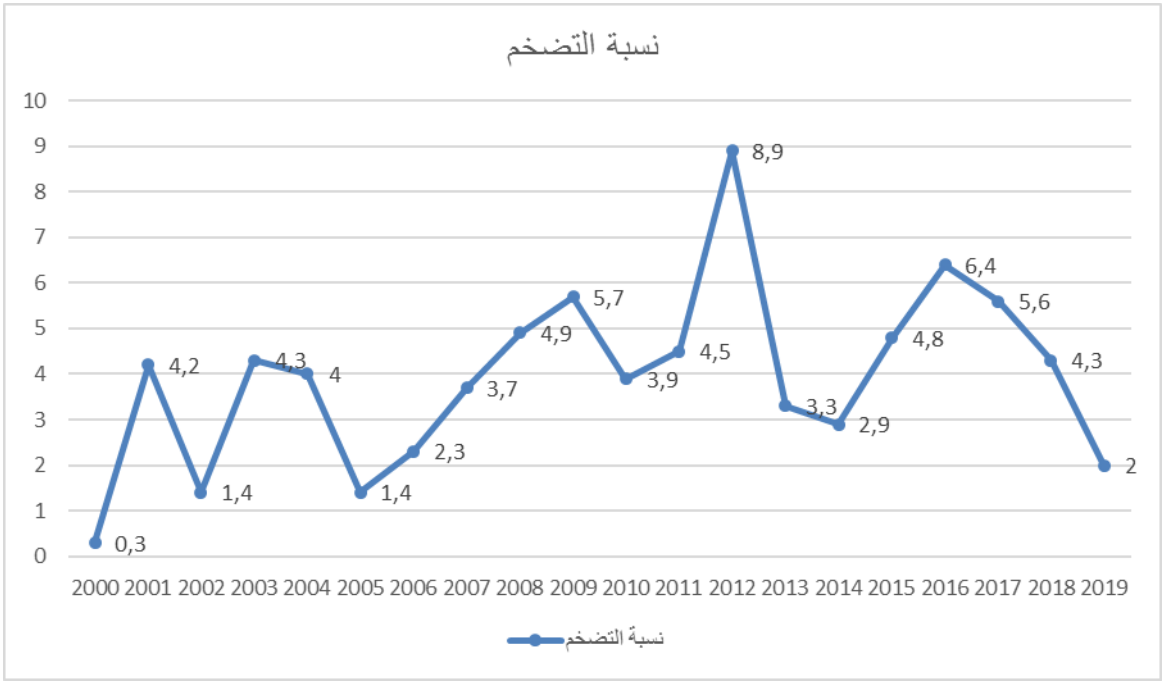

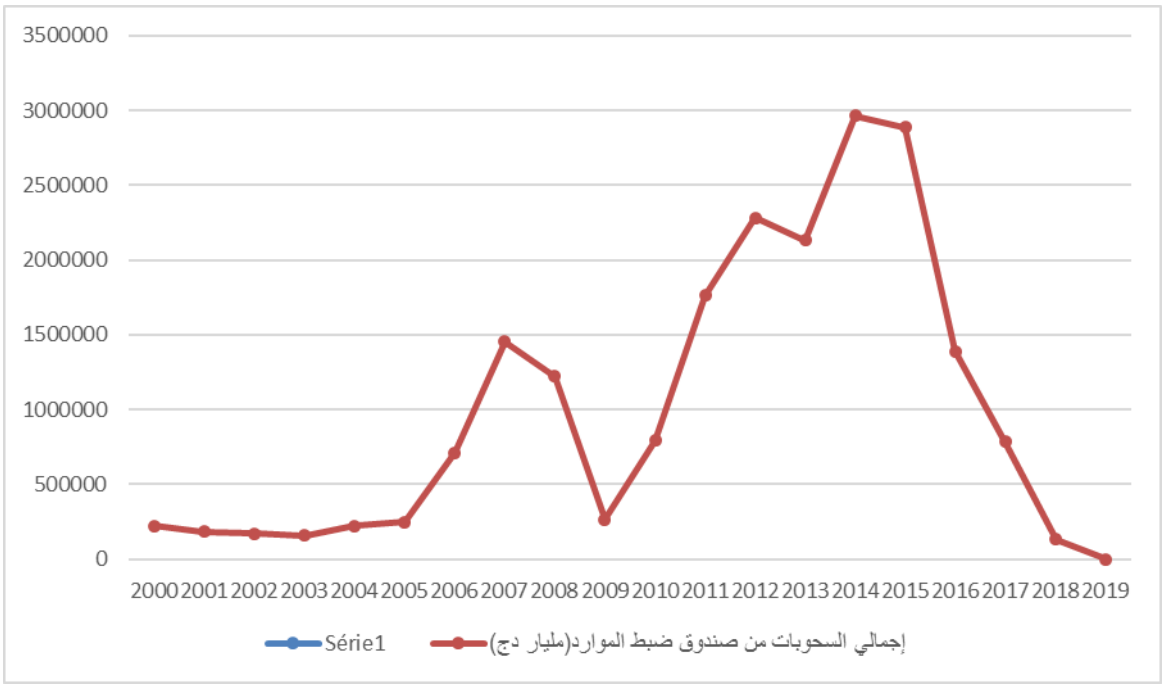

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 11.

من هنا يتضح الدور الهام الذي لعبه صندوق ضبط الموارد منذ نشأته ولو جزئيا في منع تسرب كافة فوائض الجباية البترولية إلى الاقتصاد الوطني، الأمر الذي كان سيشكل كارثة على الاقتصاد الوطني بارتفاع هائل في السيولة النقدية ومنه ارتفاع المعدل العام للأسعار بالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها بالتنسيق

مع البنك المركزي من اجل تدني معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، غير أن الصندوق في ظل التنظيم الحالي ليس باستطاعته لوحده التأثير على التضخم[1].

ثانيا: دور صندوق ضبط الموارد في خفض المديونية العمومية:

إن تخفيض حجم الدين العمومي الداخلي والخارجي يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي حددت للصندوق منذ تأسيسه، وفي هذا المجال نقوم بدراسة حجم المديونية العمومية بنوعيها للفترتين الزمنيتين:

الفترة الأولى 2000-2005:

شهدت هذه الفترة إعطاء الحكومة الأولية لتسديد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية المحققة منذ سنة2000 ، مع ثبات نوعا ما في الدين العام الداخلي إذ انتقل الدين العام الداخلي من 122.9 مليار سنة 2000 إلى 982.2 مليار دج سنة2003 ، لكن سرعان ما عاد للارتفاع سنة 2004 و 2005 إلى 1000.0مليار دج و 1094.3 مليار دج على التوالي وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد صندوق ضبط الموارد لتمويل هذا العجز، وكذا تفضيل الحكومة لاستخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي، ما أدى إلى تسجيل انخفاض كبير في الدين العمومي الخارجي في هذه الفترة من 25.3 مليار دولار سنة 2000 إلى17.2 مليار دولار سنة 2005 حسب ما يظهره الجدول التالي إذ قام صندوق ضبط الموارد بتحويل ما قيمته 1202.168 مليار دج موزعة على ستة سنوات بين الدين الداخلي و الخارجي.

الجدول رقم(03-13): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية خلال (2000-2019). (الوحدة: مليار دولار)

السنة	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	سداد الدين العمومي
2000	1022.9	25.3	221.1
2001	999.4	22.7	184.467
2002	980.5	22.6	170.060
2003	982.2	23.4	156.000
2004	1000.0	21.8	222.703
2005	1094.3	17.5	247.838

[1] حدادي عبد الغني، دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

618.111	5.6	1779.7	**2006**
314.455	5.8	1044.1	**2007**
465.437	5.5	274.0	**2008**
0	4.4	808.8	**2009**
0	3.7	1099.2	**2010**
0	3.4	1215.0	**2011**
0	3.7	1312.2	**2012**
0	3.4	1171.7	**2013**
0	3.7	1239.0	**2014**
0	3.0	1380.8	**2015**
0	3.08	3407.3	**2016**
0	4.0	4957.9	**2017**
0	4.0	7558.0	**2018**
0	-	9225.4	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع وزارة المالية، المديرية العامة التوقعات والسياسات

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective تاريخ الاطلاع:

2024\05\22، على الساعة: 12:50

الشكل رقم(03–10): تطور المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة(2000– 2019).

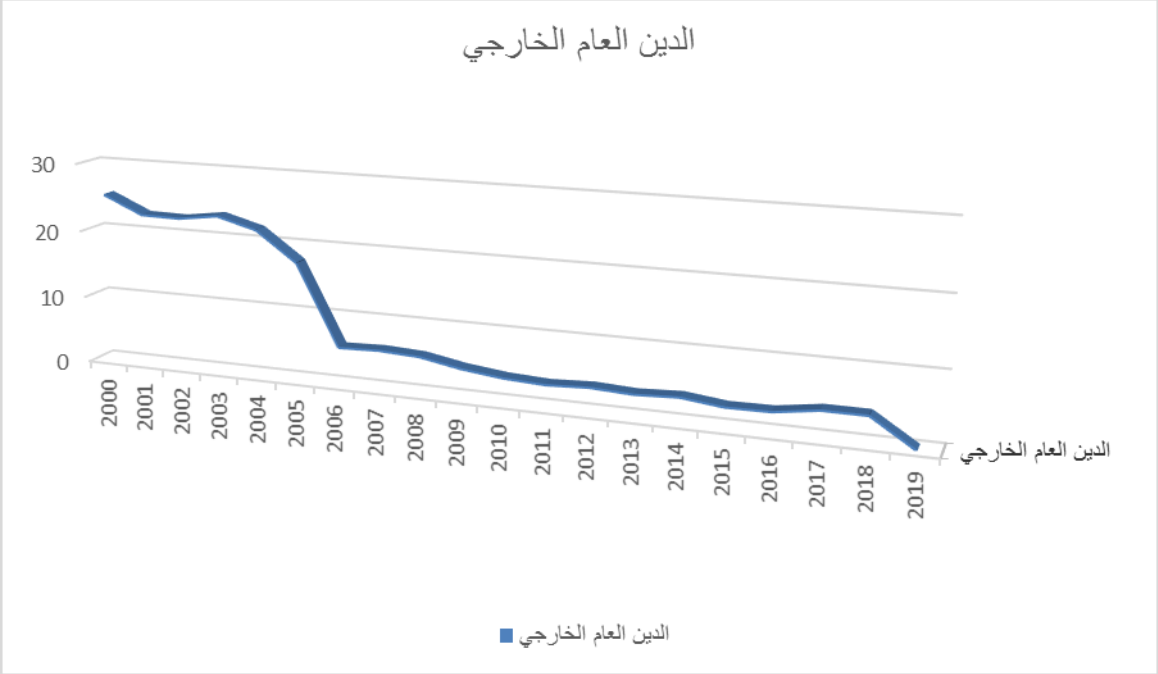

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

الفترة الثانية 2006–2019:

نلاحظ من خلال الشكل تقلص كبير للمديونية الخارجية إلى مستوى 50.6 مليار دولار مقارنة بما شهدته خلال الفترة الأولى، كما توجهت أنظار الحكومة بعد ذلك إلى تقليص الدين العام الداخلي موازنة مع التعديل في مهام صندوق ضبط الموارد في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليشمل تمويل عجز الموازنة مباشرة، إذ انتقل الدين العام الداخلي من 1779.7مليار دج لسنة 2006 إلى 1044.1 مليار دج سنة 2007 ليسجل سنة 2008 أدنى انخفاض له بـ734.مليار دج، ليعود للارتفاع منذ ذلك حيث سجل سنة 2009 ما قيمته 808.8 مليار دج ليصل سنة 2019لمستويات مرتفعة قدرت ب 9225.4 مليار دج، كما يوضح الشكل رقم الموالي:

الشكل رقم(03-11): تطور المديونية العمومية الداخلية خلال الفترة (2000-2019).

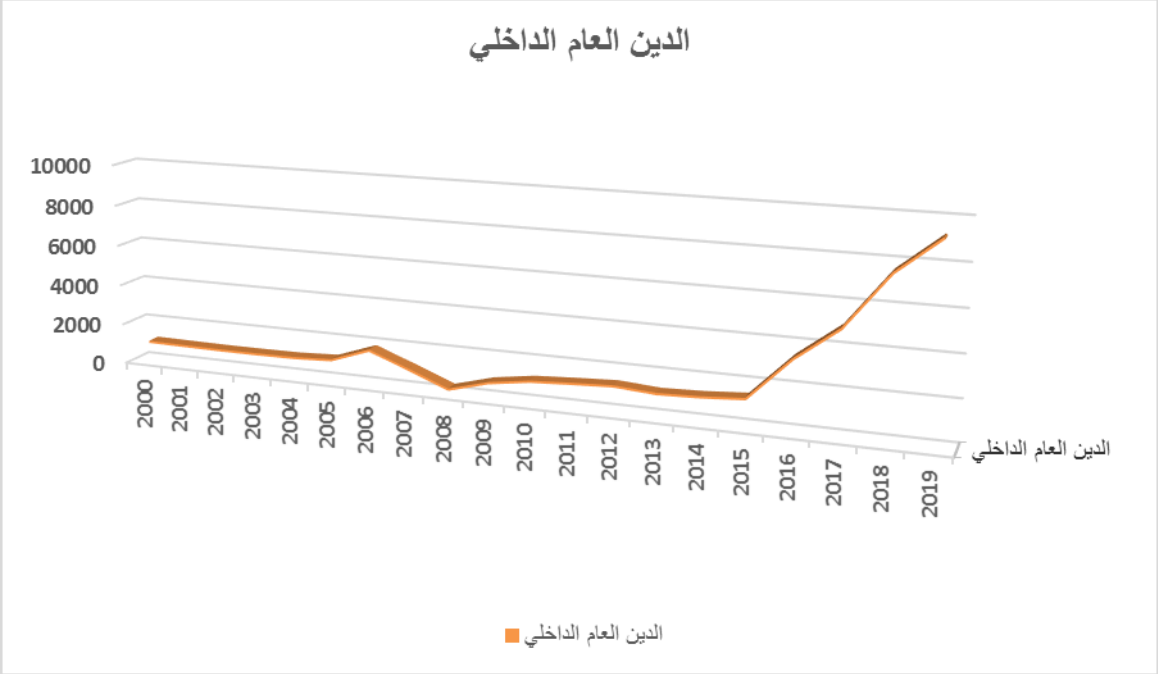

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

توقف صندوق ضبط الموارد منذ 2009 عن دوره في خفض المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية كما يظهره الشكل أعلاه بعد أن عمل على تخفيضها إلى المستوى مقبول نوعا ما خاصة المديونية الخارجية، مما يدل على نجاح سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية المنتهجة من قبل الحكومة منذ سنة2004 ، وفي نفس السياق بلغت مجموع التحويلات الصندوق الموجهة لسداد الدين العمومي الداخلي والخارجي في نفس الفترة 1202.168 مليار دج[1].

[1] عكاش مسيفة، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاديات المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019 ص 151.

الشكل رقم(03-12): مدفوعات صندوق ضبط الموارد لتسديد المديونية العمومية خلال فترة (2000-2019)

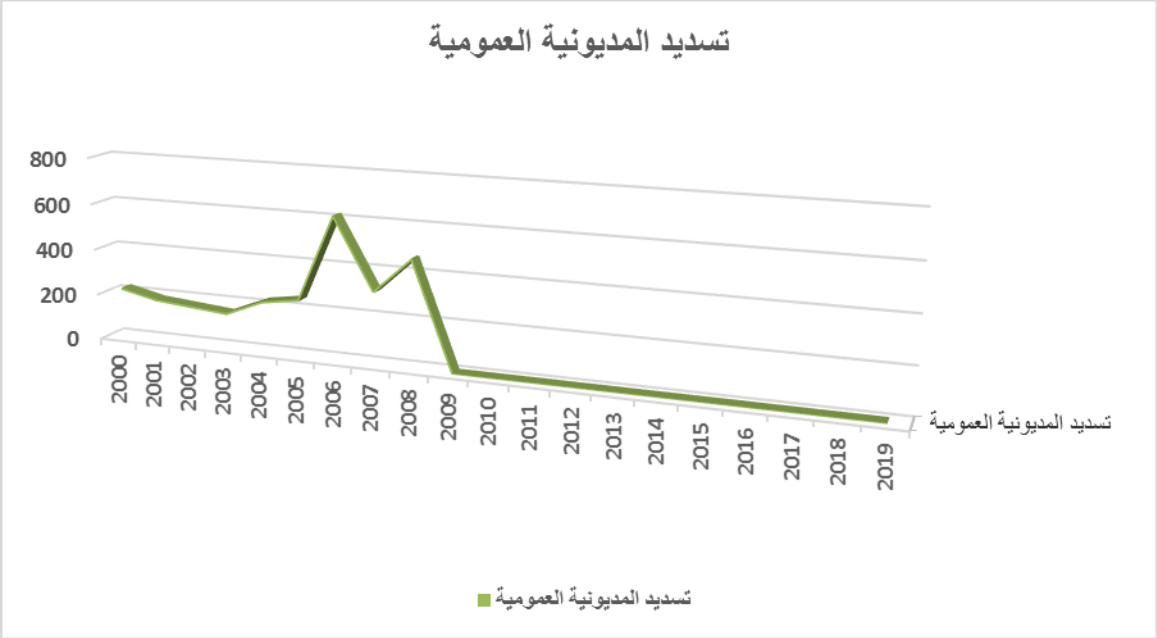

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

مما سبق نستنتج أن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري يواجه صعوبات وتحديات كبيرة وبالخصوص فيما يتعلق بآلية عمله وتقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي المتزايد.

أولا: تحدي آلية عمل الصندوق:

تعتبر آلية عمل الصندوق نقطة ضعف كبيرة في حد ذاتها إذ لا يتعدى عمل الصندوق كونه حصالة مالية يتم اللجوء إليها لتغطية العجز الموازني المتزايد وسداد الدين العام، لأن هذه الآلية في حد ذاتها مرهونة بما تمليه أسعار الأسواق العالمية للنفط التي تعتبر المورد الرئيسي للصندوق بسبب غياب استراتيجية استثمارية واضحة، وعدم الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية.

ثانيا: تحدي إنتاج النفط واستهلاكه المحلي وتقلبات أسعاره في الأسواق المالية:

يرتبط مستقبل صندوق ضبط الموارد بالدرجة الأولى بمدى استدامة إنتاج النفط وتصديره في ظل تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وعموما يقدر حجم متوسط إنتاج الجزائر من النفط في العشر سنوات الأخيرة بحوالي 1.150 مليون برميل يوميا، كما أن الجزائر لم تستطع توسيع قاعدة استغلال احتياطاتها التي لا تتعدى نسبتها 1.5 % من مجموع

احتياطات دول «أوبك" نظرا لصعوبة استغلاله هو ما أثر على القدرة الإنتاجية للجزائر من أجل تعويض خسائر انخفاض أسعار الأسواق العالمية خاصة في ظل تنامي الاستهلاك المحلي الجزائري.

ثالثا: تحدي مستويات موارد الصندوق و حركتيها:

يتعلق هذا التحدي أساسا بعدم التناسب بين فوائض الجباية البترولية التي تقتطع لصالح الصندوق وحجم استخدام موارده عند معالجة العجز الموازني وتسديد الديون العمومية.حيث هناك فرق كبير بين سعر النفط المرجعي وسعر النفط التوازني للميزانية.

رابعا: تحدي القدرة على ضبط وترشيد مستوى الإنفاق العمومي:

حجم الإنفاق العمومي وما يسببه من عجز موازني كبير أصبح يمثل أكبر تحدي خاصة إذا أضفنا التحديات سابقة الذكر(تزايد استهلاك النفط محليا وتقلبات أسعار النفط ومستويات موارد الصندوق) ، حيث بات من الضروري العمل على ترشيد النفقات العمومية لتقليص العجز الموازني الحاصل كل سنة[1].

[1] دعاس زهير، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018، ص633.

خلاصة

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للمحروقات حيث يساهم القطاع النفطي بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن عناصر الميزانية العامة تتأثر بشكل كبير بالصدمات التي تتعرض لها أسعار النفط، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية فان أي تغيير في أسعار النفط سينعكس وبشكل مباشر على الميزانية العامة. وهذا من خلال إطلاق الحكومة برامج تنموية واستحداث مناصب الشغل أما في حالة انخفاض الأسعار تتراجع الحكومة عن بعض المشاريع ودعم الشباب.

تعد الصناديق السيادية أداة تستخدمها الدول من أجل إدارة فوائض الأموال التي تحققها في عدة مجالات كالاستثمار أو الادخار بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بإنشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الموارد الذي سجل تدخلات مهمة للإدارة المالية العامة تمثلت في امتصاص فائض الجباية النفطية وسد العجز الموازني، كما قام بتسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

ويعتبر صندوق ضبط الموارد حساب تخصيص خاص تعتمد عليه الحكومة الجزائرية وذلك من أجل جمع الفوائض المتأتية أساسا من فائض إيرادات الجباية البترولية، كما أن موارد الصندوق ارتفعت خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مورد للصندوق

.

خاتمة

خاتمة

الاقتصاد الريعي نظام اقتصادي يعتمد على مصدر واحدا للدخل غالبا ما يكون طبيعيا كالنفط، هذا النوع من الاقتصاديات يجعل الدولة في تبعية لقطاع واحد متجاهلة بذلك بقية القطاعات الأخرى، أي أن الإيرادات الحكومية في هذا الاقتصاد تكون مرتكزة على قطاع المحروقات وبالتالي تكون على علاقة دائمة معه، مما يؤدي إلى تعرض هذه الاقتصاديات إلى الأزمات المالية الناتجة عن تغير أسعار البترول والتي ينجم عنها تغير في الإيرادات الحكومية النفطية.

وفي نفس السياق يأتي هذا البحث لنبين من خلاله كيفية توظيف الإيرادات الحكومية النفطية في الاقتصاديات الريعية، بحيث تعتبر تجارب النرويج، الإمارات العربية المتحدة، الكويت من أرقى التجارب في استخدام العوائد النفطية على المستوى العالمي، حيث تعتمد تجارب هذه الدول على تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات غير النفطية(القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع السياحي)...وتحقيق التنوع الاقتصادي فيها بالإضافة إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية(صندوق الثروة السيادي النرويجي، صندوق الثروة السيادي الإماراتي، صندوق الثروة السيادي الكويتي)، هذه الصناديق تمول أساسا من فوائض الإيرادات الحكومية بغية الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة من خلال استثمارها في أصول مالية مستدامة وتمويل المشاريع الاستثمارية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي.

رغم أن النرويج لا تمثل نموذجا مثاليا للجزائر فيما يخص التنوع الاقتصادي إلا أنه يمكن الاستفادة من تجربتها في هذا المجال، ذلك راجع لخصائص اقتصاد كل منهما فالاقتصاد النرويجي اقتصاد متطور، بينما الاقتصاد الجزائري غير متطور ويعاني من التبعية الاقتصادية أي أن تطبيق التجربة النرويجية على الاقتصاد الجزائري يبقى صعبا في الوقت الراهن. وبدأت الجزائر باستخدام عوائدها النفطية منذ سنة 1971 في التنمية الاقتصادية حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية وذلك سنة2000 ، هذا ما نتج عنه فوائض مالية فاقت قيمتها الإيرادات النفطية المتوقعة والتي على أساسها تبنى الميزانية العامة للدولة هذا ما جعل الجزائر تقوم بتأسيس صندوق ضبط الإيرادات الذي تقوم من خلاله بامتصاص فوائض العوائد النفطية وتمويل عجز الخزينة العمومية، بالإضافة إلى استخدام العوائد النفطية في التنوع الاقتصادي(القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي).والجزائر كما قلنا تعتمد في إيراداتها على العوائد النفطية بصفة جد كبيرة وبالتالي فاقتصادها مرتبط بأسعار النفط وحجم الإيرادات النفطية المتأتية منه أي أن مؤشرات الأداء الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي، وضعية الميزان التجاري)دائما ما تكون على علاقة طردية بأسعار النفط والإيرادات النفطية .كما أن الجزائر لا تزال تعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات النفطية في تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الزراعي من أجل النهوض بهما، حيث أنهما في تحسن في السنوات الأخيرة وذلك راجع

للسياسات المطبقة من قبل الدولة لتمويل هذين القطاعين من أجل تحقيق قفزة نوعية فيهما ومحاولة رفع الإيرادات المتأتية منهما.

ولقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة أهم الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات النفطية في الاقتصاديات الريعية التي تمثلت في إنشاء الصناديق السيادية عن طريق تحويل الجزء من الفوائض النفطية إلى هذه الصناديق من أجل استخدامها فيما بعد في تمويل عجز الميزانية بالإضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية وتوظيف جزء أخر في الأسواق المالية، بالإضافة إلى توظيف هذه الإيرادات في تحقيق التنوع الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نذكرها فيما يلي:

-الاقتصاد الريعي اقتصاد هش سهل الانهيار وذلك لاعتماده على مورد واحد للريع .

-يمثل النفط الشريان الرئيسي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط .

-تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.

-تعتبر صناديق الثروة السيادية الأداة الأمثل لاستخدام العوائد النفطية.

-التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من الأزمات الناجمة عن الاعتماد على قطاع معين.

-يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية وعدم اعتماده على النفط.

-قامت النرويج بتأسيس صندوق الثروة النرويجي والذي يعد بالنسبة لها مصدر وقاية من الأزمات الاقتصادية.

-عملت الإمارات العربية المتحدة على إنشاء العديد من صناديق الثروة السيادية أهمها جهاز أبوظبي للاستثمار، يهدف إلى جمع الفوائض النفطية واستثمارها وتكوين ثروة للأجيال القادمة.

-تربط كل من العوائد النفطية وأسعار البترول والاقتصاد الجزائري علاقة طردية.

-تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لإيراداتها.

-قامت الجزائر بتأسيس صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف إيراداتها النفطية لكنها استعملت موارده لتمويل العجز في الميزانية العمومية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في هذا السياق وقد تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، كما تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابة مبدئية للدراسة.

الفرضية الأولى :والتي تنص على" تستخدم الدول الريعية طرق حديثة لتوظيف إيراداتها النفطية "وبعد الدراسة التي أجريت تم تأكيد صحة أن الدول الريعية تستخدم طرق حديثة في توظيف إيراداتها النفطية تمثلت في إنشاء الصناديق السيادية وتمويل المشاريع والاستثمارات والعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرضية الثانية :والتي تنص على" من خلال التجارب الدولية المدروسة فإن الإيرادات النفطية فيها تذهب إلى اتجاهات استهلاكية بدل توظيفها في تنويع اقتصاداتها "وبعد الدراسة التي أجريت تم نفي صحة هذه الفرضية ذلك أن هذه الدول تسعى لتوظيف إيراداتها النفطية على أحسن وجه من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرضي الثالثة :والتي تنص على" تستخدم الجزائر إيراداتها الحكومية (النفطية)في الدورة الاهتلاكية بدل الدورة الاستهلاكية " وبعد الدراسة التي أجريت تم نفي صحة هذه الفرضية ذلك أن الجزائر تستعمل إيراداتها الحكومية(النفطية) في تمويل عجز الميزانية العمومية وتمويل جزء كبير من الاحتياجات الاستهلاكية.

التوصيات والاقتراحات:

نقترح في هذا الصدد:

–حتمية انتقال الجزائر من اقتصادها الريعي إلى التنويع الاقتصادي باستغلال الطاقات المتجددة، وكذلك القطاع السياحي خاصة السياحة الصحراوية.

–الاقتداء بالاقتصاد النرويجي والاقتصاد الإماراتي سياسة حققت فائض العوائد النفطية في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستمر.

–استخدام الإيرادات النفطية في تطوير مراكز التدريب والبحث العلمي والتطوير، الابتكار وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على هذه المراكز.

–بالنسبة للنرويج و الإمارات العربية المتحدة والكويت عليهم بزيادة رفع قدرات المؤسسات النفطية والصناعية من خلال إعادة هيكلتها، والعمل على تحقيق التكامل الرأسي والأفقي، لتمكينهم من تحقيق الإنتاج الأمثل لها، والقدرة على التحول من الصناعات التقليدية إلى صناعات أكثر تنوعا.

–الاستفادة من الإيرادات النفطية المتراكمة في صندوق النفط من خلال الاستمرار في استثمارها في الاقتصاد الدولي والمحلي، واستثمارها في أصول إنتاجية طويلة الأجل.

–تفادي سلبيات الاقتصاد الريعي ذلك انه اقتصاد هش وسريع الانهيار لعدم تعدد مصادره.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبد عون، الاختلالات الهيكلية في ظل الدول الريعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2017.
2. ماجد المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
3. محمد ختاري، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش، ط1، بيروت، لبنان، 2010.
4. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، دار الكتب والوثائق القومية، ط1 ، الإسكندرية، مصر، 2015.
5. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014.

ثانيا: المجلات:

1. برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2019-2020، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد2، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020.
2. بن عبد الفتاح دحمان، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2016.
3. بوش فاطمة الزهراء وآخرون، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مجلد 01، العدد 04، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017.
4. بوقحان وسام، واضح فواز، واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2021.
5. حساني بن عودة، دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة وهران 2، الجزائر، 2021.
6. دعاس زهير ، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018.
7. صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالي، مجلد 02، العدد 01، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019.

8. ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35، العدد 129، 2009.

9. محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات،2002.

10. منيجل جميلة ، الطاقات المتجددة في الجزائر كاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد09، العدد01، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر،2023.

11.الميزني عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 01، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر،2013.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. إيدير عبد الله، أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2021.

2. بقدور مليكة، دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الوطني، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.

3. بن عاشور شيماء، الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الاقتصاديات الريعية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2021.

4. بوثلجة محمد إسلام، الصناديق السيادية ودورها في ادارة المالية العامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.

5. بوزنتوتة فاطمة، أثر الأزمات المالية على صناديق الثروة السيادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.

6. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012.
7. بومزير فتيحة، الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.
8. جلولي سهام، دور صناديق الثروة السيادية في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019.
9. جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر–دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
10. حدادي عبد الغني، دور الصناديق السيادية في أدارة الفوائض النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
11. حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الإشارة إلى العراق للمدة 1990_ 2013، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2016.
12. حميدش منير، أهمية صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية (دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والنرويج)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.
13. خوضري شيماء، صبرينة عطية، تطبيقات نموذج المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وسبل معالجته، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.

14. زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

15. سليماني بلال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

16. شبور سليم، اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصاد كأداة للتخلص من تبعية المحروقات، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2020.

17. عايب هناء، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2016.

18. عكاش مسيفة، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاديات المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر،2019.

19. كحلة التجاني، تطبيقات العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم اقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2019.

20. كيحلي أمحمد، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02، الجزائر 2015.

21. مشطر صلاح الدين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعيات على الاقتصاد الدول، الملتقى الدولي الرابع حول انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر، 2015.
2. رزيق كمال وآخرون، قراءة واقع صناديق الثروة السيادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى حول :موقع صناديق الثروة السيادية ضمن لنظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، الجزائر، الطبعة الأولى، 29و 30أفريل2015 .

خامسا: المصادر والقوانين

1. المادة 10 من قانون رقم 2000.02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2000 .

سادسا: الجرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 :جوان2000 ، العدد37.

سابعا: المحاضرات

1. زايدي بلقاسم، محاضرة بعنوان: كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، ثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الجزائر، 2013.
2. مخلفي أمينة، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2014.

ثامنا: مواقع الانترنت الرسمية:

1.https://ar-wikipedia-org/wiki

2. www.bank-of- algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

3. https://www,mfdgi,gov,d

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective